إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب/ة: علي هشام القريناوي

Signature: التوقيع: علي هشام القريناوي

Date: التاريخ: 20 أكتوبر 2015

Islamic University of Gaza
Dean of Postgraduate Studies
Faculty of Commerce
Business Administration

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة

Factors Affecting The Control Of The Monetary Authority On The Exchange Companies

إعداد:
علي هشام سعيد القريناوي

إشراف:
د. ياسر عبد طه الشرفا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1436هـ -2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم Ref 2015/10/03
التاريخ Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ علي هشام سعيد القريناوي لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال وموضوعها:

العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة

Factors Affecting the supervision of the monetary authority to exchange company

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 13 ذو الحجة 1436هـ، الموافق 2015/10/03م الساعة الثانية عشرة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ياسر عبد الشرفا	مشرفاً و رئيساً	.....
د. وسيم إسماعيل الهابيل	مناقشاً داخلياً	.....
د. زياد جلال الدماغ	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ)

(سورة لقمان ، الآية20)

إهداء

إلى روح حبيبنا وشفيعنا سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.

إلى روح أبي الذي لم أره ولكن عشت بسمعته الطيبة بين الناس وكانت تسبقني أينما ذهبت.

إلى روح أمي التي حلمنا بهذا اليوم معا وكانت كلماتها بمثابة الغذاء لروحي وجسدي لأواصل مسيرتي العلمية (إلى روح أبي وأمي رحمهما الله).

إلى عائلتي وأخوتي الأعزاء سندي وقوتي في هذه الدنيا وأخص بالذكر أختي وصديقتي وطفلتي (شيماء).

إلى روحي التي تسير على الأرض (بكر) ابن أختي العزيزة.

إلى الجنود المجهولين وكل من وقف إلى جانبي لأكون هنا اليوم أهدي لكم هذا العمل المتواضع لأقول لكم أنا عند حسن ظنكم بي.

شكر وعرفان

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله على فضله واحسانه وامتنانه وتوفيقة لإتمام هذه الرسالة، الحمد لله أولاً وابتداءً ودائماً، وانطلاقاً من هدي نبينا محمد، صلوات ربي وسلامه عليه، القائل "لم يشكر الله من لم يشكر الناس"، ووفاءً وتقديراً وعرفاناً مني بالجميل فإني أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في إخراج هذه الرسالة على أحسن حال، وأخص بالذكر الدكتور المشرف: ياسر عبد طه الشرفا، كما أشكر الدكتور: وسيم اسماعيل الهابيل، والدكتور: زياد جلال الدماغ لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، واللذان ساهما بملاحظاتهم وتعليقاتهم القيمة والمميزة في إثراء الرسالة.

ويسعدني في هذا المقام أن أشكر كل من وقف إلى جانبي من عائلتي وأخوتي وأخص بالذكر أختي العزيزة وزوجها على دعمهما. كما أتقدم بالشكر لأصدقائي وأخص بالذكر زميلي العزيز محمد أبو جلالة وزميلي المهندس محمد أبو الروس وإلى ابن عمي وصديقي بسام.

وأخيراً، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مد يد العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة على وجه لائق ومتميز، وأسأل الله العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

والله ولي التوفيق.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة واستخدم الاستبيان كأداة رئيسة في جمع المعلومات وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، واشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين والمدراء العاملين في شركات الصرافة المرخصة من سلطة النقد في قطاع غزة، حيث اشتملت عينة الدراسة على 83 صرافاً، وخرجت الدراسة بأن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، ونظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة، الإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، أنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة، وطبيعة مخاطر عمل الصرافين هي أهم العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة، وأن عدم وجود عملة وطنية لا يؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة، وأن سلطة النقد لا تقوم بالرقابة على أسعار صرف العملات في الصرافة شركات، وجاءت أهم التوصيات لسلطة النقد بضرورة الاهتمام بالعوامل التي تؤثر على الرقابة وبضرورة الرقابة على أسعار صرف العملات في شركات الصرافة وإصدار نشرة بأسعار صرف العملات للصرافين، وتوصيات للصرافين بالاهتمام بتدريب الموظفين ونظم المعلومات في شركتهم لتقليل من مخاطر العمل لديهم وتسهيل إجراءات رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.

Abstract

This study aimed to identify the most important factors that affect the control of the Monetary Authority on the exchange companies in the Gaza Strip. Descriptive analytical approach was applied in the study where questionnaire was designed and used to gather needed information and data along with "comprehensive inventory" method. The study population included staff and managers in exchange companies licensed by the Monetary Authority in the Gaza Strip where the study sample included 83 employees. The results of study has shown that the most important factors affecting the control of the Monetary Authority on the exchange companies are: licensing and control of the profession of the exchange system; information systems used in the exchange companies; training and qualification of workers in exchanging companies staff; the types of controlling practice from the Monetary Authority on the exchange companies; and the nature of the risks of employees feel. In addition, the results has shown that the absence of a national currency does not affect the control of the Monetary Authority on the exchange companies, and the Monetary Authority does not control the currency exchange in the exchange companies prices. The most important recommendations given to the Monetary Authority are the need to take care of factors that affect the control of currency exchange rates in companies. In addition, the study recommended issuing a booklet showing the currency exchange prices. Finally, the study recommends that owners of money exchange companies should provide sufficient training for their employees in order to avoid any potential risks during work.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ج
شكر وعرفان	د
الملخص	هـ
Abstract	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة	2
1.1: مشكلة الدارسة	3
1.2: أهداف الدراسة	4
1.3: أهمية الدراسة	5
1.4: متغيرات الدراسة	7
1.5: فرضيات الدراسة	7
1.6: مجتمع الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري	**9**
المبحث الأول: الصرافة	10
المطلب الأول: الصرافة	10
2.1.1: تعريف الصرافة لغة واصطلاحاً	11
2.1.2: تعريف الصرافة في الشريعة والنظام المصرفي الفلسطيني	14
2.1.3: الخدمات التي تقدمها مؤسسات الصرافة الفلسطينية	14
2.1.4: الأعمال التي يحظر على الصراف القيام بها	15
المطلب الثاني: الصرافة في فلسطين	16

2.1.5: نشأة وتطور أعمال الصرافة في فلسطين	16
2.1.6: مؤسسات الصرافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية	17
المطلب الثالث: واقع مهنة الصرافة	**21**
2.1.7: أسباب انتشار الصرافة الفلسطينية	21
2.1.8: الإدارة واتخاذ القرار في مؤسسات الصرافة	22
2.1.9: هيكل نظام الصرافة الفلسطينية	22
2.1.10: مخاطر عمل الصرافين	23
2.1.11: أهم العملات التي يتعامل بها الصرافون	24
2.1.12: مؤشرات الاداء	25
2.1.13: مستقبل مؤسسات الصرافة	25
2.1.14: علاقة مؤسسات الصرافة بالمصارف	26
المبحث الثاني: الرقابة	**27**
المطلب الأول: الرقابة	28
2.2.1: مفهوم الرقابة	28
2.2.2: أهمية الرقابة	30
2.2.3: أهداف الرقابة	32
2.2.4: أنواع الرقابة	33
المطلب الثاني: الرقابة المصرفية	37
2.2.5: مفهوم الرقابة المصرفية	37
2.2.6: أهمية الرقابة المصرفية	37
2.2.7: أهداف الرقابة المصرفية	38
2.2.8: الاتجاهات المؤثرة على الرقابة المصرفية	39
2.2.9: أنواع الرقابة المصرفية	40
2.2.10: أجهزة الرقابة المصرفية	41
2.2.11: أدوات الرقابة المصرفية	42
2.2.12: أساليب الرقابة المصرفية المتطورة	43
المطلب الثالث: الرقابة على الصرافة	44
2.2.13: تعريف الرقابة على الصرافة	44

2.2.14: أشكال وصور الرقابة على الصرافة	44
المبحث الثالث: سلطة النقد الفلسطينية	**49**
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لسلطة النقد	50
2.3.1: رؤية سلطة النقد	50
2.3.2: رسالة سلطة النقد	51
2.3.3: أهداف سلطة النقد الفلسطينية	51
2.3.4: صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد	51
2.3.5: ما لا يجوز لسلطةِ النقد القيام به والاستثناء على ذلك	53
المطلب الثاني: الإدارة والهيكل التنظيمي.	**55**
2.3.6: مجلس الادارة	55
2.3.7: الهيكل التنظيمي	56
المطلب الثالث: دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد.	62
2.3.8: قسم الرقابة على الصرافين	62
2.3.9: قسم الترخيص	64
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	**68**
3.1: الدراسات المحلية	69
3.2: الدراسات العربية	73
3.3: الدراسات الأجنبية	74
3.4: التعقيب على الدراسات السابقة	75
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	**77**
مقدمة.	78
4.1: منهج الدراسة	78
4.2: مجتمع الدراسة	79
4.3: أداة الدراسة	79
4.4: خطوات بناء الاستبانة	80
4.5: صدق الاستبانة	81

4.6: ثبات الاستبانة	89
4.7: الأساليب الإحصائية المستخدمة	92
الفصل الخامس: النتائج ومناقشتها	**94**
5.1 الوصف الاحصائي لمجتمع الدراسة	95
5.2 تحليل فقرات الاستبانة	100
5.3 اختبار فرضيات الدراسة	118
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	**136**
6.1 النتائج	137
6.2 التوصيات	138
6.3 توصيات لدراسات مستقبلية	139
المراجع	140
الملاحق	146

قائمة الجداول

محتوى الجدول	الصفحة
أعداد الصرافين في بداية عهد السلطة الفلسطينية	17
أعداد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2009 – 2013	18
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة " والدرجة الكلية للمجال	84
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية " والدرجة الكلية للمجال	85
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين " والدرجة الكلية للمجال	86
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة " والدرجة الكلية	87
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة " والدرجة الكلية	88
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد " والدرجة الكلية	89
معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد " والدرجة الكلية للمجال	90

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة " والدرجة	91
معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	92
معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة	93
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	94
توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس	97
توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر	98
توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي	98
توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	99
توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي	99
توزيع مجتمع الدراسة حسب عمر شركة الصرافة	100
توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد العاملين	100
توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الأفرع	101
توزيع مجتمع الدراسة حسب عنوان شركة الصرافة	101
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	103
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية"	105
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين "	107
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في الشركات	109
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في الشركات	111
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد	113
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد "	115
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات المتغيرات المستقلة	117
المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	119
تحليل الانحدار الخطي البسيط الفرضية الأولى	120
تحليل الانحدار الخطي البسيط الفرضية الثانية	122

تحليل الانحدار الخطي البسيط الفرضية الثالثة	123
تحليل الانحدار الخطي البسيط الفريضة الرابعة	124
تحليل الانحدار الخطي البسيط الفرضية الخامسة	125
تحليل الانحدار الخطي البسيط الفرضية السادسة	127
نتائج قيمة اختبار " التباين الأحادي "ومتوسطات – العمر	130
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المؤهل العلمي	131
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد سنوات الخبرة	132
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المسمى الوظيفي	133
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عمر شركة الصرافة	134
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد العاملين	135
نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد الأفرع	136
نتائج اختبار "التباين الاحادي" –عنوان شركة الصرافة	137

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

1.1: مشكلة الدارسة

1.2: أهداف الدراسة

1.3: أهمية الدراسة

1.4: متغيرات الدراسة

1.5: فرضيات الدراسة

1.6: مجتمع الدراسة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد (صل الله عليه وسلم)، فقد خلق الله تعالى الإنسان وكرمه وهيأ له كل سبل الحياة وأمره بالسعي في طلب الرزق بالوسائل المشروعة وحرم عليه الظلم والاعتداء على حقوق الآخرين، وبعد،

تعد مهنة الصرافة مهنة قديمة حيث سبقت المصارف في الظهور، بل إن المصارف في الأصل تطورت عن مهنة الصرافة، ومع التطور في كافة مجالات الحياة كان لمهنة الصرافة نصيب من هذا التطور فقد تطورت مهنة الصرافة بشكل ملحوظ وظهرت للعلن على شكل شركات صرافة تختلف في أحجامها وأشكالها القانونية، وتعتبر شركات الصرافة شركات مالية لكنها غير مصرفية، وتخضع لإشراف ورقابة سلطة النقد الفلسطينية، وهي تعد جزءاً من الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتعتبر شركات الصرافة في قطاع غزة من أركان القطاع المصرفي والمالي بجوار المصارف وشركات الاقراض ويعتبر قطاع الصرافة الوجه الحضاري للبلدان المتقدمة وعنوان رشدها الإقتصادي وهو بذلك يعد توءم الجهاز المصرفي ومكمله، وعملية الصرف من أهم العمليات المالية التي تتم في المنظومة الاقتصادية، التي تحتاج إلى رقابة ومتابعة، وإن أي خلل في الرقابة على شركات الصرافة يؤدي إلى خلل كبير في المنظومة ككل، والرقابة الفعالة والسليمة تدعم إستمرار سير عجلة الإقتصاد في الإتجاه الصحيح، من هذا المنطلق كان لا بد من البحث في العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الرقابة، لضمان فعالية الرقابة الممارسة على شركات الصرافة حيث إن تحديد أهم العوامل يساعد سلطة النقد في التركيز على هذه العوامل لتوفير رقابة أكثر فعالية، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة في الرقابة يساعد سلطة النقد في تحديد نقاط القوة والضعف في الرقابة ويظهر مدى فعالية رقابة سلطة النقد الحالية على شركات الصرافة، حيث أن سلطة النقد هي المسؤولة عن الرقابة على شركات الصرافة بإعتبارها القائم بأعمال البنك المركزي في فلسطين، وبما أن نشأة سلطة النقد حديثة والنظام الرقابي على مؤسسات الصرافة نشأ حديثا مقارنة بالدول المجاورة فهذا يستدعي الوقوف ملياً أمام الأمر وتشخيصه، خاصة في ظل ما يشكله النظام الرقابي من أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني كدرع حماية للإقتصاد الوطني.

يوجد في قطاع غزة 38 شركة صرافة مرخصة من سلطة النقد حيث تختلف أشكالها القانونية ما بين شركة عادية عامة، شركة عادية محدود، شركة مساهمة خصوصية، وشركة مساهمة عامة، حيث أنهم موزعين على كافة مدن قطاع غزة وتتركز أغلبية شركات الصرافة في مدينة غزة لأنها مركز المدينة وتزدهر فيها الحركة التجارية إذ يوجد في مدينة غزة وحدها حسب موقع سلطة النقد 21 شركة صرافة مرخصة من سلطة النقد و9 شركات صرافة في مدينة خانيونس و4 شركات في المنطقة الوسطى وشركة واحدة في مخيم جباليا و3 شركات في رفح بحيث يكون حسب موقع سلطة النقد إجمالي عدد شركات الصرافة المرخص لها بالعمل من سلطة النقد هو 38 شركة صرافة في قطاع غزة مرخصة من سلطة النقد، (موقع سلطة النقد بتاريخ 15-6-2015).

1.1: مشكلة الدارسة:

لوحظ في الآونة الأخيرة إختلاف سعر صرف العملات بين المصارف والصرافين في قطاع غزة، وكذلك إختلاف سعر صرف العملات بين شركات الصرافة نفسها، وهذا يعطي مؤشراً على وجود خلل في عملية الرقابة ووجود عوامل تؤثر على رقابة سلطة النقد، لذلك فإن هذا البحث يدرس العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة ليحدد أهم العوامل التي تؤثر على الرقابة الممارسة من قبل سلطة النقد، وقد وجد الباحث عدد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن هذه المشكلة في فلسطين وخارجها، مثل دراسة (السويكت،2014)، دراسة (طه،2007)، دراسة (يوسف،2007) وهذه الدراسات تحدثت عن شركات الصرافة والرقابة عليها، ودراسة(الشرف،2010) التي تكلمت عن رقابة سلطة النقد على المصارف الإسلامية في قطاع غزة، وكذلك دراسة (السقيلي،2005) التي تحدثت عن الرقابة المصرفية التي تنفذها سلطة النقد، حيث أن كل هذه الدراسات في فلسطين وخارجها كانت تدور حول مشكلة الرقابة والعوامل التي تؤثر على الرقابة سواء على المصارف أو على شركات الصرافة.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس (ما العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة؟).

ويتفرع منها الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة؟

2. ما أثر عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات اخرى على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة؟
3. ما أثر طبيعة مخاطر عمل الصرافين، ونظم المعلومات المستخدمة من قبل الصرافين، وتدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة؟
4. ما أثر الإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، وأنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة؟

1.2: أهداف الدراسة:

1. قياس أثر نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
2. قياس أثر عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
3. قياس أثر طبيعة مخاطر عمل الصرافين، ونظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، وتدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
4. قياس أثر الإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، وأنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
5. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.
6. العمل على تقديم مقترحات قابلة للتطبيق لتفعيل دور سلطة النقد في الرقابة على شركات الصرافة.

1.3: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور شركات الصرافة العاملة في قطاع غزة على الحركة التجارية حيث إن شركات الصرافة هي صمام الأمان للإقتصاد وهي الوجه الحضاري للبلدان

و أن الرقابة على شركات الصرافة تحمي الإقتصاد وتحافظ على النقد وتمنع الكثير من الجرائم المالية مثل غسيل الموال وتجارة العملة المزيفة، وغيرها من الجرائم المالية، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتسلط الضوء على العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة لتحدد أهم العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد وعرضها على سلطة النقد لضمان وجود رقابة فعالة لمنع وقوع أي من الأخطاء والتجاوزات.

وتتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

1. كون البحث من أوائل الأبحاث التي تتناول الرقابة على شركات الصرافة التي تنفذها سلطة النقد، (حسب علم الباحث).

2. يساعد في إعطاء إجابة واقعية واضحة ودقيقة لجميع المعنين، حول أهم العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

3. يقدم مادة مكتوبة بشأن العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة ويقيس أثرها على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة، ويضعها أمام الباحثين والمهتمين بالقضايا المالية.

4. يمكن أن تفتح نتائج البحث المجال أمام سلطة النقد الفلسطينية لإعادة النظر في نظم الرقابة على شركات الصرافة المعمول بها، والعمل على سد الفجوات في نظام الرقابة وصولاً إلى تطبيق أمثل للرقابة، وبالتالي الوصول إلى نظام رقابي سليم ومعافى خالي من أية تشوهات، أو أوهان.

المستفيد من هذه الدراسة:

1. سلطة النقد:

بمعرفة العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة يمكن لسلطة النقد الإستفادة من هذه العوامل لتسهيل الإجراءات التي تقوم بها وإستغلال الوقت والجهد والتركيز على العوامل الأكثر أهمية بهدف الوصول إلى أفضل رقابة ممكنة من خلال إستغلال أقل الموارد.

2. الصرافين:

تحديد العوامل التي تؤثر على رقابة سطلة النقد على شركات الصرافة يساعد الصرافين على التركيز على هذه العوامل لتفادي الوقوع في المخالفات وتسهيل عملية الرقابة وتوفير الوقت والجهد.

3. المؤسسات المصرفية والمالية:

جميع المؤسسات المصرفية والمالية ترتبتط ببعضها إرتباط وثيق فهي بمثابة سلسلة متواصلة وإن تنفيذ رقابة فاعلة وقوية ودقيقة يصب في مصلحة جميع المؤسسات، وتحافظ على الاستقرار المالي لهذه المؤسسات وتساعد في توفير بيئة إقتصادية سليمة ومتعافية من كافة المخالفات.

4. المواطنين:

إن ممارسة رقابة فاعلة على شركات الصرافة يؤثر إيجابيا على الخدمة التي تقدمها الشركات للمواطنين فلذلك فإن أهم المستفيدين من الرقابة الفاعلة على شركات الصرافة هم المواطنون.

1.4: متغيرات الدراسة:

(بناءاً على الإطار النظري للدراسة ومن خلال الدراسات السابقة تم تصنيف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كالتالي:)

المتغيرات المستقلة:

1. نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.
2. الإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.
3. أنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة.
4. طبيعة مخاطر عمل الصرافين.
5. نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.
6. تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة.
7. عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية.

المتغير التابع:

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

1.5: فرضيات الدراسة:

1. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام الترخيص والرقابة لمهنة الصرافة، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
2. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
3. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
4. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
5. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة نظم المعلومات المستخدمة من الصرافين على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
6. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
7. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لطبيعة مخاطر عمل الصرافين على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
8. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) والمتغيرات الديمغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وعمر مؤسسة الصرافة، والمسمى الوظيفي، عدد أفرع الشركة، عنوان الشركة).

1.6: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الصرافة المرخصة من سلطة النقد في قطاع غزة وعددها 38 شركة صرافة مرخصة، حيث أجرى الباحث مسح شامل على الموظفين العامين في شركات الصرافة في قطاع غزة ومدراء شركات الصرافة في قطاع غزة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: الصرافة

المبحث الثاني: الرقابة

المبحث الثالث: سلطة النقد الفلسطينية

المبحث الأول: الصرافة

المطلب الأول: تعريف الصرافة

المطلب الثاني: الصرافة في فلسطين.

المطلب الثالث: واقع مهنة الصرافة.

المطلب الأول: تعريف الصرافة

2.1.1: تعريف الصرافة لغة واصطلاحاً

الصرافة لغة: "الصرف: فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه. والصرف: بيع الذهب بالفضة وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر. والتصريف في جميع البياعات إنفاق الدراهم. ويقال: صرفت الدراهم بالدنانير، وبين الدرهمين صرف أي فضل لجودة فضة أحدهما. ورجل صيرف: منصرف في الأمور". (ابن منظور، ص320).

كما عرفها الفيومي بقوله "صرفته عن وجهه صرفا وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدراهم بعته"(الفيومي،1996، ص222).

الصرافة اصطلاحا: الصرف عند جمهور الفقهاء هو "بيع ثمن بالثمن، جنسا بجنس، أو بغير جنس فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد ما خلق للثمينة". (ابن عابدين،1386، ص2)

2.1.2: تعريف الصرافة في الشريعة والنظام المصرفي الفلسطيني.

أولا: تعريف الصرافة في الشريعة ومشروعيتها

تعريف الصرافة عند المذاهب الفقهية الأربعة

- عرفها الحنفية بأنها "بيع الأثمان بعضها ببعض". (العلامة،1980، ص217).
- عرفها الشافعية بأنها " بيع النقد من جنسه ومن غير جنسه". (الزحيلي،1431، ص258).
- عرفها الحنابلة بأنها "بيع نقد بنقد". (المقدسي، 1423، ص258)
- عرفها المالكية بأنها " دفع أحد النقدين من الذهب والفضة في مقابل الآخر كدفع الذهب مقابل الفضة وبالعكس". (الخرشي، 1306، ص111).

وبالنظر إلى تعريف الصرف عند الحنفية والحنابلة والشافعية والزيدية، يتضح بأنها تتفق على مفهوم واحد للصرف وإن إختلف اللفظ، أما مفهوم الصرف عند المالكية فهو يختلف عن مفهومه

عند الجمهور، فإذا كان الصرف عند الجمهور يطلق على كل بيع نقد بنقد سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه، فإن الصرف عند المالكية يقتصر على بيع النقد بغير جنسه، وذلك كبيع الذهب بالفضة والعكس، أما بيع الذهب بالذهب فلا يطلق عليه صرف (مسعود،2010).

مشروعية الصرافة:

أولا: الكتاب

قال تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ" (البقرة، 275).

"الآية عامة في إباحتها جميع أنواع البيع المباح، والصرف بيع، فإذن هو مشروع بدلالة الآية، وقد نزلت هذه الآية ردا على المشركين الذين ادعوا أن الربا كالبيع لا فرق بينهما فرد الله تعالي على هذا الإدعاء بأن البيع حلال والربا حرام، لأن في القرض نظير الأجل، وفي ذلك ظلم لا يرضاه الله تعالى ولا رسوله الكريم، والصرف ليس فيه ظلم، ولا أكل أموال الناس بغير حق، فلا يكون من الربا المحرم، وما دام كذلك فهو من البيع الحلال". (الباز،1991، ص31).

قال تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا" (النساء،29).

"نهى الله تعالى المؤمنين عن أكل أموال بعضهم بعضا بغير وجه حق، ثم جاء الاستثناء بجواز أخذها بطريق التجارة الحلال إذا توافر فيها شرط الرضا، والإستثناء من النهي يدل على إباحة المستثنى، والمستثنى في الآية الكريمة هو التجارة الحلال، فلا بتناولها النهي، وبما أن الصرف يتعلق ببيع النقد وشرائه، فإن الآية تتناولها بعمومها ومفهومها فيكون حكمه الإباحة والمشروعية" (الباز،1991، ص31).

ثانيا: السنة النبوية

عن أبي بكرة قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء، وبيعوا الذهب بالفضة، والفضة بالذهب كيف شئتم"

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب الربا، الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم الحديث 1590/88، ج5، ص485.

"فالرسول–عليه السلام–نهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة متفاضلا، بل يحب أن يكون متساويا، وأجاز بيع الذهب بالفضة متماثلا ومتفاضلا، وهذا هو الصرف". (الباز،1999، ص32).

عن مالك بن أوس بن الحدثان –رضى الله عنه – أنه إلتمس صرفا بمائة دينار، قال:" فدعاني طلحة بين عبيد الله، فتراوضنا حتى اصطرف مني، فأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر يسمع ذلك فقال: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ".

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب الربا، الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم الحديث 1586/79 ج5 ص474.

"دل هذا الحديث على مشروعية الصرف، على أن يكون التقابض في عقد الصرف، منجزا، وقوله هاء أي خذ والمقصود من ذلك تعجيل التقابض في عقد الصرف وإلا كان ربا" (مسعود،2010، ص67).

الإجماع:

"ومما يدل على إنعقاد الإجماع على مشروعية الصرف كذلك ما نقل من الإجماعات على بعض مسائل متعلقة بالصرف، والإجماع على مسألة من مسائل الحكم الشرعي أو شرط من شروطه يقتضي الإجماع على الأصل الشرعي أولا، وإلا لم يصح الإجماع على شرطه أو فرع من فروعه، من ذلك الإجماع على أن الوكالة في الصرف جائزة فلا يعقل أن يكون الإجماع منعقدا على صحة الوكالة في الصرف دون أن يكون إنعقد على مشروعية الصرف نفسه" (الباز،1999، ص34).

ومن خلال إستعراض الآيات والأحاديث والإجماع فإنه يتضح بما لا يدع مجال للشك أن الصرف حلال في الشريعة الإسلامية نظراً لخلوه من الربا لأن فيه إختلاف أجناس ولأنه من أنواع البيوع ولا يحتوي على مخالفات البيع.

ثانيا: تعريف الصرافة في النظام المصرفي الفلسطيني.

في فترة الإحتلال الإسرائيلي وتحت ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم يكن مصرحا بمزاولة مهنة الصرافة في قطاع غزة، وفرضت حكومات الإحتلال عقوبات متفاوتة على ممتهني الصرافة في قطاع غزة وقد إختلفت العقوبات تبعا لتشدد وتراخي كل حكومة في ذلك الوقت، وأدى هذا كله لأن تكون الصرافة في قطاع غزة تابعة للسوق السوداء، ولكن مع قدوم السلطة الفلسطينية ظهرت مؤسسات الصراف بشكل علني. (عاشور،1995، ص147).

وقد صدر في عام 2008 مرسوم رئاسي يعرف وينظم أعمال الصرافة وكان قد صدر قبل ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 1997م بشأن تنظيم أعمال الصرافة وتعديلاته، وبعدها صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2008 م بشأن ترخيص ورقابة مهنة الصرافة في فلسطين، إلا أن المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2008 يلغي كل القرارات التي قبله ليبقى تعريف الصرافة وأعمال الصرافة حسب المرسوم رقم 13 كالتالي:

الصراف: "أي شخص طبيعي أو إعتباري رخص له بممارسة أعمال الصرافة في فلسطين".

أعمال الصرافة: "شراء وبيع العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والشيكات المصرفية والسياحية وإصدار وقبول الحوالات داخل وخارج فلسطين وفقاً للضوابط المحددة من قبل سلطة النقد وأي عمل مالي آخر مرخص به من سلطة النقد".

حيث يرى الباحث أن النظام حدد أعمال الصرافة بأعمال محددة وهي بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والشيكات المصرفية والسياحية وإصدار وقبول الحوالات وهذا يعني أن من يمارس هذه المهام بترخيص من سلطة النقد يعتبر صرافا سواء كان شخصا طبيعيا أو إعتباري.

2.1.3: الخدمات التي تقدمها مؤسسات الصرافة الفلسطينية.

حددت مادة (9) في نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة الأعمال التي يجوز للصراف القيام بها.

- شراء وبيع العملات المختلفة.
- شراء وبيع الشيكات المصرفية والشيكات السياحية المحررة بالعملات المختلفة.
- شراء وبيع المعادن الثمينة.
- فتح واستخدام الحسابات بالعملات المختلفة لدى المصارف والشركات المالية.
- إصدار وقبول الحوالات داخل فلسطين.
- إصدار وقبول الحوالات خارج فلسطين على أن تكون قد نفذت من خلال مصرف مرخص له بالعمل في فلسطين. (نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم 13 لعام 2008).

2.1.4: الأعمال التي يحظر على الصراف القيام بها:

وفقا لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة المادة (2)

يحظر على الصرافين القيام بأي من الأعمال التالية:

- فتح حسابات للمتعاملين معه أو قبول الودائع بجميع أنواعيها أو قبول الأمانات النقدية أو المعادن الثمينة.
- تقديم القروض أو التسهيلات المصرفية المباشرة أو غير المباشرة.
- المضاربة على أسعار العملات والمعادن الثمينة بشكل يمكن أن يضر بالإستقرار المالي أو النقدي، أو أن يتسبب بالضرر للمتعاملين معه أو بالمصلحة العامة.
- الحصول على تسهيلات إئتمانية من الخارج.
- تنفيذ العمليات الآجلة والتعامل بالهامش وجميع المشتقات المالية لحساب المتعاملين معه أو الآخرين. (نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم 13 لعام 2008).

ولكن في الحقيقة مارس بعض الصرافون قبول الودائع وذلك لحفظها كأمانة لديهم يسحبها أصحابها في أي وقت كذلك تقبل الودائع أيضاً بهدف تشغيلها في الصرافة على أن يشارك المودع في الربح والخسارة، كذلك مارس الصرَّافون الإقراض ولكن ذلك كان في نطاق ضيق جداً، خاصة الوفاء بقيمة شيكات مؤجلة، ومن الأنشطة التي يمارسها الصرَّافون، متابعة أسعار المعادن الثمينة كالذهب والفضة، المتاجرة بها أيضاً، إضافة إلى ذلك يمارس بعض الصرافون أنشطة أخرى مثل بيع أجهزة الهاتف المحمول وتحويل الرصيد.

المطلب الثاني: الصرافة في فلسطين.

2.1.5: نشأة وتطور أعمال الصرافة في فلسطين.

مؤسسات الصرافة في قطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

في فترة الإحتلال الإسرائيلي وتحت ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم يكن مصرحا بمزاولة مهنة الصرافة في قطاع غزة، وفرضت حكومات الإحتلال عقوبات متفاوتة على ممتهني الصرافة في قطاع غزة وقد إختلفت العقوبات تبعا لتشدد وتراخي كل حكومة في ذلك الوقت، وأدى هذا كله لأن تكون الصرافة في قطاع غزة تابعة للسوق السوداء، ولكن مع قدوم السلطة الفلسطينية ظهرت مؤسسات الصراف بشكل علني وأصبحت ممارسة الصرافة مسموح به حيث ظهرت مدينة غزة وحدها ما بين 15–20 مؤسسة صرافة وقد وصل حجم التعامل في كل مؤسسة من0.5–2 مليون وأقوى الصرافين قد يصل التعامل معه الى خمسة مليون دولار، وفي باقي مدن قطاع غزة أفتتح من 15 –20 مؤسسة صرافة ومازالت عملية الإفتتاح مستمرة. (عاشور،1995، ص147).

ويجدر بنا الذكر هنا أن عدد مؤسسات الصرافة في مدينة غزة تغير حيث أنه حسب موقع سلطة النقد الفلسطينية يوجد في مدينة غزة 21شركة صرافة مرخصة من سلطة النقد و9 شركات صرافة في مدينة خانيونس و4شركات في المنطقة الوسطى وشركة واحدة في مخيم جباليا و3 شركات في رفح بحيث يكون حسب موقع سلطة النقد إجمالي عدد شركات الصرافة المرخص لها بالعمل من سلطة النقد هو 38 شركة صرافة في قطاع غزة مرخصة من سلطة النقد. (موقع سلطة النقد 15–6–2015).

مؤسسات الصرافة في الضفة الغربية:

في الضفة الغربية لم يكن ممنوعا ممارسة أعمال الصرافة في ظل الإحتلال الإسرائيلي حيث سمحت سلطات الإحتلال الإسرائيلي لمؤسسات الصرافة بالضفة الغربية بمزاولة أنشطتها، ولكن لا يوجد تقدير واضح لما هو عليه الحال لمؤسسات الصرافة وفي جميع مدن الضفة والغربية، وقد توافرت بعض البيانات الأولية عن مدينة نابلس، ومن ذلك أن هناك ما بين 20–25 مؤسسة صرافة على مستوى عال، حيث يبلغ مستوى التعامل معهم ما بين 1.5–2 مليون دولار، كما

توافرت بيانات أولية عن مدينة الخليل حيث تبلغ مؤسسات الصرافة ما يقرب عن 20 مؤسسة منهم خمسة تجار ذهب وهم أكبر الصرافين في الخليل. (عاشور،1995، ص146).

2.1.6: مؤسسات الصرافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولا: أعداد الصرافين في بداية عهد السلطة الفلسطينية.

مع بداية عهد السلطة الفلسطينية أجرت سلطة النقد دراسة أظهرت نتائجها أن هناك 195 صرافا موزعين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظمهم قد حصل على رخصة لمزاولة مهنة الصرافة ويمكن تلخيص توزيعهم على المدن المختلفة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): أعداد الصرافين في بداية عهد السلطة الفلسطينية

المدينة	العدد	ملاحظات
محافظات غزة	30	يقدر عدد المتجولين والوسطاء بـ (1000) شخص
المحافظات الشمالية	165	
القدس	24	يقدر عدد المتجولين والوسطاء بـ (100) شخص
نابلس	43	ظاهرة المتجولين معدومة، يوجد ممارسين مع مهنة أخرى
رام الله	25	يقدر عدد المتجولين بـ (50) شخص
الخليل	11	يقدر عدد المتجولين بـ(150) شخص
بيت لحم	16	يقدر عدد المتجولين بـ (50) شخص
طولكرم	18	ظاهرة المتجولين نادرة، يوجد ممارسين مع مهنة أخرى
قلقيلية	14	كان في المدينة أكثر من (40) صراف، توقف غالبيتهم
جنين	10	يوجد متجولين وممارسين مع مهن أخرى
أريحا	4	ظاهرة المتجولين معدومة، يوجد ممارسين مع مهنة أخرى
المجموع الكلي	195	

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد 1995م، ص47

وفي نهاية العام 2013 بلغ عدد الصرافين المرخصين لمزاولة المهنة من قبل سلطة النقد 270 صرافاً، منهم 232 صرافاً في الضفة الغربية، و38 صرافاً في قطاع غزة. ويزاول 184 صرافاً المهنة بصورة شركة، مقابل 86 صرافاً يزاول المهنة بصورة مؤسسة فردية. (التقرير السنوي لسلطة النقد 2014م ص95)

تطور أعداد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2009 – 2013

جدول رقم (2–2): أعداد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2009 – 2013

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الضفة الغربية	191	215	240	243	232
قطاع غزة	45	45	44	42	38
الاجمالي	236	260	248	276	270

المصدر التقرير السنوي لسلطة النقد 2014م ص141

ويتضح من الجدول (2–2) أنه في عام 2013 إنخفضت أعداد الصرافين في قطاع غزة والضفة الغربية وذلك نظراً لإغلاق عدد شركات الصرافة وخروج بعضها من السوق حسب التقرير السنوي لسلطة النقد، ويرجح الباحث السبب في ذلك إلى الوضع الإقتصادي الضعيف في غزة وكثرة وجود شركات الصرافة غير المرخصة مما أثر على شركات الصرافة المرخصة.

ثانيا: قانونية الصرافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

تختلف دول العالم ذات الخصائص المشابهة للمجتمع والإقتصاد الفلسطيني (الدول العربية مثلا) في السماح بنشاط الصرافة والترخيص له، وهذا الإختلاف راجع إلى عوامل كبيرة مثل: الفلسفة الاقتصادية للدول، وهذا يجعل بعض الدول ترخص العمل به وأخرى لا ترخص العمل به، والمثال القريب على ذلك جمهورية مصر العربية (مرغم،1985، ص23).

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والمسئولون يعلنون أن فلسفة الإقتصاد الفلسطيني تقوم على الحرية وعدم التدخل المباشر وقد إنعكس ذلك على الجهاز المصرفي الفلسطيني والصرافة.

حيث سمحت السلطة الوطنية الفلسطينية بتداول ثلاث عملات وهي:

1. الدولار الأمريكي.
2. الدينار الأردني.
3. العملة الإسرائيلية (الشيقل).

كما قامت سلطة النقد الفلسطينية بتنظيم مهنة الصرافة (عاشور،2003).

ثالثا: تنظيم مهنة الصرافة:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنظيم مهنة الصرافة، وأوكلت هذه المهمة لسلطة النقد الفلسطينية، وقد صدرت القوانين والأنظمة التالية لتنظيم مهنة الصرافة:

- قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 1997م بشأن تنظيم أعمال الصرافة.
- قرار رقم2 لسنة 1997 بشأن تعديل القرار الأول.
- قانون رقم 8 لسنة 1995 بشأن تعديل قانون الصرافة.
- مرسوم رقم (13) لسنة 2008م بشأن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.

الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل الصرافين:

يشكل نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) للعام 2008، الإطار القانوني الذي ينظم النشاط الصيرفي في فلسطين، بالإضافة إلى التعليمات والقرارات التفصيلية ذات العلاقة التي تصدرها سلطة النقد. (التقرير السنوي لسلطة النقد 2014م ص96)

رابعا: فئات الصرافين:

وفقا لتعليمات سلطة النقد رقم (2011/1)

لا يمنح أي شخص جديد يرغب في ممارسة أعمال الصرافة ترخيصا من سلطة النقد إلا من خلال شركة مسجلة وفقا للقوانين المعمول بها، وهي على النحو التالي:

1. شركة عادية عامة.
2. شركة عادية محدود.

3. شركة مساهمة خصوصية.
4. شركة مساهمة عامة.

ويتضح من فئات الصرافين المذكورة أن سلطة النقد سمحت بأربعة أشكال قانونية لشركات الصرافة مما يعطي حرية أكبر للصرافين لإختيار الشكل القانوني الذي يناسبهم حسب قدراتهم وحجم رأس مالهم، فمع إختلاف كل فئة أو شكل قانوني تختلف المميزات والمتطلبات وفيما يلي جملة من الإختلافات بين الفئات الاربعة:

يترتب على تصنيف الفئات عدة إختلافات، منها ما يلي:

1. شروط الترخيص، من حيث المكان داخل المدينة او خارج المدينة.
2. مقدار رسوم الترخيص ومبلغ الرسوم السنوية على المركز الرئيسي وعلى الفروع، وتكون أكبر ما يكون للفئة مساهمة عامة.
3. الحد الأدنى لرأس المال.
4. الإحتياطات الواجب الإحتفاظ بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وتزداد للفئة مساهمة عامة.
5. مبلغ الكفالة المطلوب وتزداد للفئة مساهمة عامة.
6. الأعمال المسموح بها تختلف حسب الفئة. (تعليمات سلطة النقد، 2011)

وبناء على مرسوم رقم 13 لعام 2008 فعلى جميع الصرافين تسوية أوضاعهم والتحويل إلى شركات وفقا للآلية المتبعة.

المطلب الثالث: واقع مهنة الصرافة

2.1.7: أسباب انتشار الصرافة الفلسطينية.

تختلف أسباب إزدهار الصرافة وتطورها من دولة الى أخرى وذلك تبعا للظروف السياسية والإقتصادية فمثلا في اليمن يرجع سبب إزدهار وإنتشار الصرافة للتجارة والسعودية لرحلات الحج والعمرة وفي مصر يرجع السبب للسياحة بينما ذلك مختلف في حالة الصرافة في فلسطين.

وقد ساعد على إنتشار وإزدهار الصرافة في فلسطين عوامل كثيرة وأهمها ما يلي:

- عدم تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني في بداية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم صدور النقد الوطني، ومنع تداول العملات الاجنبية.
- فرض تداول العملة الإسرائيلية وخاصة في قطاع غزة التي إتسمت بصفة إنخفاض قيمتها المستمر مما أضطر المدخرين إلى إستخدام عملات أخرى أكثر ثباتا من العملة الإسرائيلية كالدينار الأردني والدولار الأمريكي خاصة.
- تحويلات العاملين في الدول العربية، وقد ساعدت الصرافة الفلسطينية في تحويل جزء من مدخرات هؤلاء العاملين لفلسطين، وكما كانت المساعدات العربية تمر عبر الأردن وتصرف غالبا بالدينار الأردني.
- قرب الضفة والقطاع من الأردن ومرور نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين من أهل من أهالي الضفة والقطاع في الدول العربية بالأردن ذهابا وإيابا، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي في قيمة الدينار الأردني –مقارنة بالشيكل–جعل الطلب على الدينار واستخدامه في التداول كبيرا وخاصة في المعاملات الكبيرة، وكذلك لم يمنع الدينار الأردني من التداول في الضفة العربية كما منع الجنيه المصري من التداول في قطاع غزة بعد سنة 1967م.
- كما ساعد على إزدياد الطلب على خدمات الصرافة في تحويل الأموال الأعداد الكبيرة من طلاب الجامعات الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج ذلك في الفترة التي لم يكن لدينا تعليم جامعي في الضفة والقطاع.
- ويمكن إضافة عامل آخر ربما يكون على درجة عالية من الأهمية وهو مرتبط بالشعور الديني نحو المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة، حيث إن هناك قطاعا من الجمهور

يرفض التعامل مع هذه المصارف، في المقابل فإن بعض الصرافين برفض التعامل بفائدة في حالة الإقراض.

- كما أن إزدياد نسبة البطالة تشجع الأفراد على العمل في مهنة الصرافة، (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": فلسطين 1995، ص13).
- وهناك عامل ربما لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى، وهو: الربح العائد على الصرافين من خلال هذا العمل، وقبول هؤلاء الصرافين درجة عالية من المخاطرة خاصة في قطاع غزة حيث لم تكن الصرافة في أوقات كثيرة مصرحا بها لا ضمنا ولا قانونا.
- كل هذه العوامل ساعدت على إنتشار مهنة الصرافة ومؤسساتها. (عاشور،2003، ص292).

2.1.8: الإدارة وإتخاذ القرار في مؤسسات الصرافة.

خلال مقابلة أجراها الباحث مع عدد من الصرافين توصل إلى أن الإدارة وإتخاذ القرارات في مؤسسات الصرافة مرن جدا إذا ما تم مقارنته بالمصارف، ولدى شركات الصرافة مرونة وسرعة في التكيف مع متطلبات السوق الوقتيه ويرجع ذلك لأن من يدير شركات الصرافة هو مالكها بشكل مباشر وملكية شركات الصرافة إما أن تكون فردية او أسرية وبالتالي يكون الرجوع للمقرر سريعا جدا خلافا للمصارف حيث هناك مستويات متعددة لإتخاذ القرار وهذا يجعل من إتخاذ القرار أقل سرعة منه في مؤسسات الصرافة، وفي مؤسسات الصرافة تتبع الإدارة نظاما محاسبيا بسيطا يعتمد على إجراء القيود المحاسبية التي تخدم إيجاد توازن في نهاية يوم عمل مؤسسة الصرافة ما بين الصادر والوارد في المؤسسة.

2.1.9: هيكل نظام الصرافة الفلسطينية.

تقدم ذكر عدد الصرافين في الضفة والقطاع والمقصود بتلك الأعداد هو مؤسسات الصرافة بمعنى محلات الصرافة ولكن هذه المؤسسات لا تكون وحدها نظام الصرافة وفي الضفة والقطاع إذ أن هناك أماكن يتواجد فيها عدد ممن يبادلون العملات تعرف "بأسواق العملة" والمتواجدون في سوق العملة أو ما يعرف "بصغار الصيارفة" يكونون في الغالب مستقلين ويعملون لحسابهم الخاص وهذا لا يمنع من أن يقسم السوق إلى مجموعات تتبع كل مجموعة منهم إلى صيرفي ذي حجم كبير في

التعامل أو ممن لهم مؤسسة، وبالتالي يكون السوق متصلا وفي نفس الوقت يكون المؤثر على السوق هم كبار الصيارفة وذوي الحجم الكبير في التعامل ومن حيث العلاقات الخارجية يرتبط الصرافون بشبكة علاقات إقليمية ودولية تساعد على سرعة إنجاز المعاملات كالحوالات وغيرها من المعاملات وتتمثل شبكة العلاقات هذه في حسابات يفتحها الصرافون في مصارف إقليمية ودولية وكذلك يرتبط الصرافون بعلاقات مع شبكة صرافين إقليمية وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الصرافين ممن يكون له مكاتب في دولة أخرى كالأردن ومصر خاصة. (عاشور،2003).

2.1.10: مخاطر عمل الصرافين.

يعتمد عمل الصرافة على أساس شخصي ويكون للثقة والسمعة الحسنة الأساس في تسويق خدمات الصرافين وتنقسم مخاطر الصرافة إلى قسمين القسم الأول مخاطر من جانب العميل ومخاطر من جانب الصراف.

جانب الصراف:

"وتبرز خطورة الصرافة من جانب الصراف على سبيل المثال في الحوالات حيث إن بعض الصرافين يخدعون ويتلاعبون دون أن يستطيع العميل عمل أي شيء حيث لا توجد مستندات رسمية في عملية الحوالات عن طريق الصرافين ومن أهم مظاهر هذا التلاعب التأخير في إيصال مبلغ الحوالة، وفي بعض الأحيان قد لا يؤديها إلا بعد المطالبة الشديدة بمبلغ الحوالة وأحيانا نادرة جدا قد لا يصل المستفيد شيء من أصل الحوالة". (عاشور،2003، ص296).

جانب العميل:

"وتبرز خطورة الصرافة من جانب العميل على سبيل المثال في قيام الصراف نتيجة الثقة بصرف مبلغ حوالة أو شيك قبل أن يحصله وفي هذه الحالة تكون نية الغش متوافرة عند العميل بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيك وقد يخفف من درجة الخطورة في عمل الصرافين صدور قوانين وأنظمة منظمة لها" (عاشور،2003، ص296).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع ثلاثة من الصرافين بتاريخ 10-6-2015 أكدوا أن أهم المخاطر التي يتعرضون لها هي:

1. العملة المزيفة التي إزدادت في الفترة الأخيرة وخاصة من الفئة المعدنية التي يصعب إكتشافها.
2. القيود الإسرائيلية والتي تمنع دخول عملة الشيكل إلى قطاع غزة في بعض الأحيان مما يؤثر على سعر صرف العملات الاخرى.
3. المخاطر الأمنية من وجود لصوص ومسلحين حيث أكدوا تعرضهم لعدة حالات سطو مسلح وفي حالات أدت لمقتل الصراف.
4. غياب الرقابة الفعالة من الجهات الأمنية المختصة أدى لظهور الكثير من الصرافين الغير مرخصين ولا سيما المتجولين وهذا يشكر خطرا على تجارتهم.
5. رفض بعض من البنوك قبول أموال من الصرافين في أوقات مختلفة دون إبداء أسباب واضحة.
6. تعامل البنوك مع الصرافين على أساس أنهم منافسون وليس شركاء في النظام الاقتصادي.
7. سيطرة البنوك على حجم السيولة في السوق تجعل أسعار العملات متقلبة بشكل كبير وهذا يشكل أحد المخاطر.

2.1.11: أهم العملات التي يتعامل بها الصرافون.

"في ضوء مراعاة أن العملة الإسرائيلية هي المسموح بها فقط في قطاع، وقد سمح للدينار الأردني أيضا في الضفة، يمكن القول بأن العملة الإسرائيلية والدينار الأردني هما أكثر العملات التي يقوم عليها عمل الصرافين، بالإضافة للدولار الأمريكي خاصة بعد الهزة التي تعرض لها الدينار الأردني بعد فك الارتباط بين الضفتين، والتي أدت إلى انخفاض مفاجئ وكبير في قيمة الدينار الأردني. ويراعى كذلك أن العملة الإسرائيلية تستخدم في المبادلات اليومية والبسيطة، ولكن الصفقات التي يزيد حجمها عن مائة ومائتين دينار تتم بالدينار الأردني، ولا تستخدم فيها العملة الإسرائيلية إلا إذا كانت معاملة حكومية حيث يجبر الفرد على استخدام العملة الاسرائيلية. وهناك حركة مبادلات خفيفة على الجنية المصري خاصة في الأوقات التي يكون فيها التنقل بين فلسطين ومصر سهلا. كمان أن هناك حركات مبادلات خفيفة على الريال السعودي خاصة في اوقات أداء فريضة الحج والعمرة". (عاشور ،2003، ص285).

ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع الصرافين يتضح أنه بعد عام2007 ومع ظهور الأنفاق على الحدود المصرية أصبح تداول الجنيه المصري بشكل كبير وكذلك المساعدات التي كانت تصل إلى غزة ما بعد حرب 2008 أصبح اليورو يتداول بشكل أكبر في قطاع غزة، إضافة إلى العملات الأساسية التي يتعامل بها الصرافون وهي الشكيل، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، وهذه العملات جميعها متداولة في السوق من قبل الجمهور، ويذكر الباحث أنه لا يوجد قيود على أنواع العملات في قطاع وأن العملات التي تم ذكرها هي الأكثر تداولا في قطاع غزة.

2.1.12: مؤشرات الاداء

"وتشير مؤشرات الأداء الخاصة بالنشاط المالي لقطاع الصرافة، إلى أن إجمالي موجودات الصرافين قد إرتفعت في نهاية العام 2013 بنحو 0.5%، لتبلغ 49.6مليون دولار، كما ارتفع رأس مال هذه الشركات بنسبة 4.2%، ليصل الى 44.5 مليون دولار، بالرغم من ذلك، إنخفضت حقوق الملكية بنسبة 3.5% خلال فترة المقارنة، نتيجة اغلاق عدد من شركات الصرافة وخروجها من السوق. وقد حقق هذا القطاع أرباحا بنحو 0.4 مليون دولار، مقارنة مع 1.8 مليون دولار في عام2012". (التقرير السنوي لسلطة النقد عام2014م ص94).

2.1.13: مستقبل مؤسسات الصرافة

في ظل عدم وجود نظام مصرفي متكامل تعتبر الخدمات التي تقدمها مؤسسات الصرافة غاية في الأهمية وتسد فراغا مصرفيا كبيرا، إلا أن أهمية بعض خدماتها قد تضاءلت بشكل ملحوظ بعد إفتتاح المصارف في فلسطين في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ولعل أهم هذه الخدمات التي تضاءلت أهميتها:

1. قبول الشيكات برسم التحصيل.
2. قبول الودائع وتوظفيها ويمكن اعتبار أن هذه الخدمة انتهت بسبب منعها من قبل سلطة النقد.
3. الحولات النقدية، وخصوصا تلك الحوالات التي يكون مبلغها كبير جدا وتستخدم في التجارة، لأن المتعاملين يفضلون المصارف على شركات الصرافة. (عاشور،2003، 306)

بينما ستبقى دور مؤسسات الصرافة في تحويل العملات وباقي الخدمات التي تقدمها شركات الصرافة بنفس أهميتها على الأقل في المدى المتوسط بسبب:

- عدم وجود عملة محلية في فلسطين.
- وجود أكثر من عملة يتم تداولها بشكل رسمي وهي الشيكل الإسرائيلي والدولار والدينار الأردني.
- المصارف التي يتم إفتتاحها لا تمارس هذا النشاط بشكل مباشر وقوي.
- وجود فوارق في الأسعار بين المصارف وشركات الصرافة.
- إنتشار الصرافين بدرجة أكبر من المصارف وتواجدهم بالقرب من التجمعات السكنية.
- طول الفترة الزمنية التي تعمل بها شركات الصرافة مقارنة بالمصارف.
- المرونة المتوفرة لدى الصرافين في المعاملة.

ولكن هناك مجالا للتعاون بين المصارف وشركات الصرافة وقد يكون هدا المجال قويا وقابلا لتطبيق بشكل فعلي ويكمن هذا المجال في توفير ما يلزم من سيولة نقدية من طرف لآخر، وفي الحفاظ على قيمة معينة للنقود في السوق (عاشور،2003، 306).

2.1.14: علاقة مؤسسات الصرافة بالمصارف:

وخلال مقابلة أجريت مع ثلاثة من الصرافين بتاريخ 16-5-2015 أكد الصرافون أن علاقتهم بالبنوك هي علاقة تنافسية بحته تحكمها المصلحة وليست علاقة تعاونية بل إنها تتعدى لتصل للتنافس بين البنوك وشركات الصرافة ويوضح أحد الصرافين أن البنوك تتعامل معهم على أنهم منافسين وفي كثير من الأوقات ترفض قبول إيداعات الصرافين في حساباتهم بسبب وجود فائض في السيولة لدى البنك ويقول أحد الصرافين إن ممارسات الينوك تؤثر على أسعار صرف العملات بشكل قد يؤذي الصرافين وذلك عن طريق رفض إستقبال إيداعات الصرافين وبالتالي التأثير على السيولة في السوق، وأيضا رفض سحب الصرافين لنقودهم بالعملة التي يريدون فقد يرفض البنك إخراج الدولار أو العكس حسب الوضع الذي يرى البنك فيه مصلحته، وهذا يؤكد أن العلاقة بينهم هي علاقة تنافسيه بحته ولا وجود للتعاون بينهم.

المبحث الثاني: الرقابة

المطلب الأول: الرقابة

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية

المطلب الثالث: الرقابة على الصرافة

المطلب الأول: الرقابة

مقدمة:

تمثل الرقابة محور إرتكاز مهم وأساسي تسعى الإدارة من خلاله إلى ضبط النشاط التنظيمي في المؤسسة والتحقق من سير العمل بخطى صحيحة ووفقاً للخطط الموضوعة والمرسومة مسبقاً وفي إطار المعايير واللوائح المحددة، بحيث تحقق في المحصلة أهدافها المنشودة.

الرقابة كوظيفة تمارس فقط حينما تؤدى وظائف الإدارة الأخرى كالتخطيط، والتنظيم، والقيادة واتخاذ القرارات، وبذلك فإن الرقابة لا يمكن أن تخدم الإدارة الفاشلة أو أن تكون بديلاً عنها (درويش، 1982، ص 506).

كما تعد الرقابة من الوظائف الإدارية المهمة والتي ترتبط إرتباطا وثيقاً كبيراً بالتخطيط في منظمات الأعمال الحديثة، ولقد تطورت مفاهيم الرقابة وفلسفتها ومنظورها الإداري بشكل كبير خلال السنوات الحديثة، وبدلاً من أن ينظر إليها كمرادف للسيطرة والسلطة والقوة أصبحت أكثر تشاركية وأكثر شحذاً للهمم وتلعب دوراً أكثر إيجابية في الممارسات الإدارية (العامري، والغالي، 2007، ص224).

2.2.1: مفهوم الرقابة:

يقصد بالرقابة في اللغة، المحافظة على الشيء وصونه وحراسته، كما تعني الإحتراز والتحوط والمراعاة (أبو حميد، عبد العزيز وفرهود، محمد سعيد، 1993، ص13)، ويبين مسعود أن معنى الرقيب: الحارس والحافظ ورقيب نفسه: أي يتبع طريقة النقد الذاتي فينقد أعماله بنفسه فلا يلام (مسعود، جبران، 1978، ص747)، كما جاء في لسان العرب: رقب الشيء يرقبه، وراقبه مراقبة ورقاباً: حرسه، ورقيب القوم: حارسهم، ومن أسماء الله تعالى "الرقيب"، وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء (ابن منظور–لسان العرب، 1701، ص1699).

أما مفهوم الرقابة اصطلاحاً وفي المفهوم الفني، فإن الكتاب قد إختلفوا في ماهية الرقابة وتعددت التعريفات التي تتقارب تارة وتتباعد تارة أخرى، إلا أنهم اتفقوا على ضرورة وجود الرقابة، حيث يرى

علماء الإدارة والمالية والإقتصاد أن أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة فاعلة ومنتظمة يعتبر نظاماً ناقصاً يفتقر إلى مقومات وجوده (عباس، 2001، ص17).

ويرى بعض الكتاب والباحثين أن هناك صعوبة في وضع تعريف دقيق وموحد للرقابة، محتجين بأن عملية الرقابة ذاتها هي عملية متداخلة ومتشابكة مع الكثير من الأنشطة، كما أن مضمونها يختلف من نظام إداري لآخر تبعاً لاختلاف المجتمعات والنظريات السياسية التي تستند على أساسها وظيفة الدولة والنظام السياسي وبناء الحكومة (درويش، إبراهيم، 1976)، وعلى الرغم من إختلاف التعريفات في الشكل إلا أنها تشابهه في المضمون وإتفقت على المبادئ العامة للرقابة، ومن أهم تعريفات الرقابة وأشهرها، ما ذكره العالم هنري فايول حيث وصف عملية الرقابة "بأنها تقوم بالتأكد من أن كل شيء يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة، وهدف الرقابة هو تشخيص نقاط القوة الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتمارس الرقابة على الأشياء والناس والإجراءات" (Fayol Henri, 1949: 107). في حين عرف كوانتز وآخرون الرقابة بأنها " قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط التي وضعتها المنشأة قد تم تحقيقها" (Koontz harold , o donnel cyril , weihrich Heinz, 1984:549).

كما تعرف الرقابة بأنها" أداة إدارية تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح، وأن الإمكانيات المادية والبشرية يتم استخدامها بطريقة تمكن الإدارة من الوصول إلى الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية" (المفتي، كمال جعفر، 1948، ص154).

ومن الجدير ذكره في هذا المقام، ما ورد في المؤتمر الأول للرقابة المالية في عام 1977، والذي عرف الرقابة على أنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والإندماج بين المفاهيم القانونية والإقتصادية والمحاسبية والإدارية، ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة، على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية غير خاضع للسلطة التنفيذية" (عباس، 2001، ص4).

ويعرف الباحث الرقابة إجرائياً بأنها "مجموعة من الوسائل والإجراءات الإشرافية، للتأكد والتحقق من أن كل شيء يتم بالطريقة المطلوبة ووفقاً للخطط الموضوعة والمرسومة والمحددة مسبقاً من

الأطراف المعنية والمسئولة في المؤسسة، بحيث يتمكن المسئولون من الكشف عن نقاط القوة والضعف والتعامل معها والكشف عن الإنحرافات وتصحيحها، بحيث تكون النتائج في المحصلة مطابقة لما تتوقع الإدارة وتصبو إليه"

من خلال استعراض جملة من التعريفات التي ذكرها الكتب والادبيات السابقة، نجد أن قد تختلف عن بعضها البعض، إلا أنها تؤدي نفس المفهوم والمضمون، ومن خلال ما سبق، يذكر الباحث جملة من النقاط المشتركة بينها:

- تهتم بقياس الأداء والتحقق من أن العمل يحدث طبقاً ووفقاً للخطط الموضوعة والمرسومة والمحددة مسبقاً ووفقاً للوائح والأنظمة والمعايير المحددة سلقاً.
- تهدف الرقابة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف ومعالجتها والكشف عن الانحرافات وتصحيحها.
- تعتبر الرقابة إحدى وظائف العملية الإدارية، وهي جزء مهم لا ينفصل ولا يستقل عن باقي الوظائف الإدارية الأخرى.
- تهدف الرقابة إلى التحقق من سلامة التصرفات المالية والتأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة وفقاً لما تحدده الخطط والمعايير واللوائح المحددة بالعمل.
- تعتبر الرقابة وظيفة إدارية مهمة وضرورية في أي مؤسسة، يتم من خلالها التأكد من وصول المؤسسة للأهداف والاستراتيجيات المخططة لها وأن نتائج العمل تحقق توقعات الإدارة وأهدافها.

2.2.2: أهمية الرقابة:

تعد الرقابة هامة في تنظيم الحياة تماماً كأهميتها في حياة المنظمات وبخاصة إذا تمت الأمور بسهولة ومثلما خطط لها فإنها تكوت تحت الرقابة أو السيطرة (Changan, 1999: 295).

وتبدأ أهمية الرقابة من إرتباطها الوثيق بوظيفة التخطيط، فكلاهما يعملان معاً بشكل متكامل، ولا يمكن أن يكون أحدهما فعالا دون الآخر (المغربي، 2006، ص485). وكما قال حريم بأن الرقابة ليست وظيفة مستقلة أو منفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى وإنما هي عملية ملازمة لأداء كل

منها، لذلك تبرز أهمية الرقابة لإرتباطها الوثيق بالوظائف الإدارية الأخرى ولا سيما وظيفة التخطيط (حريم، 2006: 303).

وتظهر أهميتها في كونها وظيفة إدارية أساسية لجميع المدراء في جميع مستويات المنظمة فهي الوظيفة التي تراقب الأداء وتأخذ الإجراء التصحيحي عند الحاجة (Haimann, 1991: 250).

تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها نتيجة للعديد من الاعتبارات والأسباب، من أهمها:

- توضح الرقابة الإنحرافات التي حدثت أثناء التنفيذ وبالتالي تحددي الإجراءات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، حيث أن هناك دائماً فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم في تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه تنفيذها حيث يتوقع حدوث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً في الإنجاز.
- تقوم الرقابة بتوجيه المخططين نحو نقاط القوة والضعف التي حدثت في خططهم والتي أظهرها النظام الرقابي كنتيجة للانحرافات، مما يترتب عليه تغيير أو تعديل الخطط والإجراءات (جاد الرب، 2005، ص285).
- تعمل على الموائمة بين أهداف المنظمة وأهداف الأفراد بقدر الإمكان حتى تضمن الأداء الفعال وحتى يقلل الصراع والنزاع بين المنظمة والأفراد، لأنه في العادة تختلف أهداف التنظيم وأهداف العاملين داخله، حيث توقعات الأفراد وأهدافهم ممكن أن تتعارض مع أهداف المنظمة، والرقابة تسعى دائماً في المقام الأول لتحقيق الأهداف التنظيمية ولكن بموائمتها مع أهداف الأفراد لتقليل الصراعات والنزاع بين المنظمة والافراد، فقد يكون هدف المنظمة على سبيل المثال تحقيق الأرباح وفي نفس الوقت يكون هدف الأفراد زيادة الدخل عن طريق الحوافز المعطاة على كميات الإنتاج، هنا هدفين غير متطابقين، وقد ينتج عن زيادة الإنتاج بزيادة الحوافز زيادة الوحدات المعيبة، ويأتي هنا دور الرقابة في المحافظة على مستوى الجودة عن طريق جعل العامل يعمل بإتقان وعناية (الصحن، 1998).

والرقابة هي أمر بالغ الأهمية إذا نظرنا إليها أيضاً من زاوية أخرى وهي الزاوية الإقتصادية، وذلك أن وقوع الأخطاء وعلاجها قد يكلف المنظمة أموالاً باهظة ومن ثم فإن الرقابة قد تجنب المنظمات بعض الأخطاء وتوفر عليها التكاليف (علاقي، 2000).

والنظام الرقابي يتكامل ويتفاعل ويؤثر ويتأثر بنظام التخطيط والتنظيم والتوجيه حيث يوجه النظام الرقابي الفعال هذه الوظائف نحو نقاط القوة ونقاط الضعف. نظراً لأهمية الرقابة في صلتها الوثيقة بمكونات العملية الإدارية أو الوظائف الإدارية الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الرقابة عمل يسبق ويواكب ويلي وظيفة التخطيط والوظائف الأخرى كالتنظيم والتوجيه (جواد، 2000).

ويرى منصور أن أهمية الرقابة تتلخص فيما يلي:

1. منع وقوع الأخطاء: وذلك بوجود رقابة إيجابية في أدائها وهذا ما تهدف إليه الإدارة عن طريق إقامة نظام رقابي سليم للرقابة الداخلية، إلا أن منع وقوع الأخطاء أمر يصعب تحقيقه، لأن الطبيعة البشرية للأفراد القائمين بالتنفيذ معرضة للخطأ في التعامل مع الأفراد وكذلك الخطة الموضوعة معرضة لتغيير الظروف التي وضعف فيها.
2. منع تكرار الأخطاء: وذلك الأمر صعب تحقيقه أيضاً لأنه لا يمكن المنع النهائي بل محاولة منع الاستمرار في الخطأ وتكراره بأخذ الإجراءات العلاجية في الوقت الملائم وبالسرعة الممكنة.
3. الإصلاح الإداري: وهذا هو الهدف الأساسي للرقابة السليمة، وليس بتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاء، فالرقابة الإدارية موجودة بغرض معاونة العاملين على حل مشاكلهم ورفع كفاءة الأداء بتوجيه وترشيد المسئولين عن التنفيذ إلى ما يجب عمله.
4. (منصور، 1999، ص246-247)

2.2.3: أهداف الرقابة:

تهدف الرقابة إلى ما يلي:

1. توفير المعلومات الواقعية عن أداء وسلوك العاملين للإدارة العليا كعنصر أساسي تعتمد عليه في وظيفة التقويم.
2. التأكد من أن القرارات التي تصدرها المنظمة من أوامر وتعليمات تنفذ وفق الأهداف والغايات التي صدرت من أجلها.
3. كشف الانحرافات في مجال التطبيق سواء أكانت بالنسبة للأداء أو السلوك وإيجاد الحلول المناسبة لعلاجها.

4. كشف مؤشرات التغيير الداخلية والخارجية من خلال عملية الرقابة في مختلف الأنشطة واحاطة الإدارة العليا علماً بهذه المؤشرات لأخذها بعين الاعتبار في تخطيطها المستقبلي. (العتبي، 2004)

2.2.4: أنواع الرقابة:

تعددت أنواع الرقابة حيث اعتمد في تصنيفها على معايير متنوعة منها الزمن والهدف والتخصص والمصدر وغيرها.

أنواع الرقابة من حيث التوقيت الزمني للقيام بالرقابة:

- **الرقابة السابقة:**

وتسمى بالرقابة الوقائية أو المانعة، وتهدف إلى تحليل الأخطاء ومنع ارتكاب المخالفات وذلك من خلال التأكد من توافر متطلبات العمل قبل البدء في تنفيذه، وبحيث تخفض الانحرافات والفروقات بين المتوقع والفعلي بما يحقق مصلحة العمل (ملا، 2001).

- **الرقابة المتزامنة:**

وتسمى أيضاً الرقابة المرحلية او الرقابة التخطيطية، أو رقابة نعم أم لا، وهي تعني امكانية الاستمرار في النشاط أم ايقافه (زريق، 2001).

وتعرف بأنها مجموعة من الأساليب والاجراءات والترتيبات المستخدمة في الكشف عن الانحرافات أثناء فترة تنفيذ الأنشطة والتأكد من مدى مطابقتها لمعايير التنظيمية الموضوعة (عاشور وآخرون، 2003).

- **الرقابة اللاحقة:**

تسمى أيضاً الرقابة بعد التنفيذ وكذلك الرقابة التاريخية وتركز هذه الرقابة على نواتج الأنشطة بعد إتمام هذه الأنشطة حيث يقارن الإنجاز مع المعايير الموضوعة. حيث تبدأ بعد انتهاء السنة المالية

وقفل الحسابات وإستخراج الحساب الختامي أي أنها تركز على عمليات تم تنفيذها في الماضي (جمعة وآخرون، 2001).

أنواع الرقابة من حيث الهدف:

❖ **الرقابة الإيجابية:**

تهدف إلى التأكد من أن الأنشطة والإجراءات تسير وفق الأنظمة والقوانين واللوائح لتجنب الوقوع في المخالفات وبما يكفل تحقيق الأهداف (عاشور وآخرون، 2003).

❖ **الرقابة السلبية:**

تهدف إلى إكتشاف الأخطاء وتصيدها لمنع حدوث المخالفات والتصدي لسوء استعمال السلطة وبالتالي معاقبة مرتكبي هذه المخالفات، حيث أن القائمين على هذا النوع من الرقابة لا يهتموا بلفت إنتباه المنفذين للعمل إلى نواحي القوة والضعف في التنفيذ أو بتقديم المقترحات أو الخيارات الكفيلة بتلافي الإنحرافات، ولذلك فإنه يؤخذ على هذا النوع من الرقابة أنه غير بناء (جمعة وآخرون، 2001).

أنواع الرقابة من حيث الجهة التي تتولي الرقابة (مصدرها):

❖ **الرقابة الخارجية:**

تتم بواسطة أطراف من خارج المؤسسة، بحث يكون مستقلاً عن إدارتها، ويهدف إلى التحقق من قانونية الإجراءات المطبقة داخل المؤسسة والتي تسير وفق الخطط والسياسات العامة التي تحكم نشاطات هذه النشاطات (جمعة وآخرون، 2001).

❖ **الرقابة الداخلية:**

هي الرقابة التي تتم داخل المؤسسة وعلى كافة المستويات الإدارية والأفراد العاملين فيها على اختلاف وظائفها ومواقعهم في التنظيم سواء كانوا مدراء أو رؤساء أقسام وتشتمل على كافة الأنشطة دون إستثناء ويلزم لها التحكم في الأداء من الداخل وحسب تسلسل العمل ومراحله دون تعقيد مما يجعل السيطرة الإدارية كاملة ومتكاملة بقدر الإمكان (ياغي،1994، ص109).

أنواع الرقابة من حيث التخصص:

❖ **الرقابة الإدارية:**

تستهدف الرقابة على الأعمال الإدارية التأكد من حسن سير العمل الإداري بالوحدات الإدارية وكذلك حسن استخدام الموارد البشرية، وذلك للتأكد من تنفيذ السياسات التي تقررت بما يحقق أهداف المنشأة وتكون مهمة الرقابة هنا متابعة الأداء والتقييم (عقيلي، 1990، ص257)

❖ **الرقابة المحاسبية أو المالية:**

هي الرقابة التقليدية التي تهدف إلى التحقق من صحة المعاملات المالية وأنها تمت وفقاً للقانون، من خلال مراجعة الإيرادات والمصروفات، والتأكد من صحة المستندات والنماذج المستخدمة، كما تهدف إلى بذل أقصى جهد لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات المالية (ملا، 2001).

❖ **الرقابة الفنية:**

يطبق هذا النوع من الرقابة على المجالات المهنية أو الحرفية والتي يمارسها الفنيون ومثال ذلك الأعمال الطبية والهندسية والمحاسبية والقانونية والصحفية والتربوية والاقتصادية (عقيلي، 1990).

❖ **الرقابة على النشاط الروتيني:**

هناك عمليات وأعمال كتابية متعددة تقوم بها المنظمات يطلق على هذه الأعمال مسميات متعددة، مثل: إجراءات العمل، روتين العمل، طرق وأساليب العمل وتعتبر الإجراءات وسائل القيام بالأعمال وبدونها لا يكتمل العمل. من أمثلة ذلك إجازات الموظفين والمشتريات من الأثاث والبريد الصادر والوارد والأرشيف لحفظ الرسائل والوثائق في الملفات (ياغي، 1994، ص98).

3.1.5: أدوات الرقابة:

تختلف الأساليب والأدوات الرقابية التي يمكن إستخدامها لتحقيق الأهداف المخطط لها، وهي على النحو التالي:

1. **الإشراف الإداري:** تهدف تعليماته إلى توجيه الموظفين للعمل السليم، كما يمثل وسيلة لكشف الأخطاء وأسلوب للتوجيه والتوعيه حيث يشمل الإشراف الإداري على الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات. وهذا الترخيص يكون وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسئولية عن تحقيق أهداف المنشأة (قدومي، 2006).
2. **التقارير الإدارية:** يتم من خلالها التعرف على مستوى الكفاءة في التنفيذ، وبمقارنته بالمعيار يحدد الأداء المطلوب والانحراف، ويشترط هذا النوع من التقارير الدقة والصدق، ومن أنواعها التقارير الدورية اليومية والأسبوعية، والفصلية والتقارير التوجيهية وهدفها المساعدة في حل المشكلات، وعادة ما يركز هذا النوع من التقارير على البنود المالية وغير المالية (عاشور وآخرون، 2003).
3. **المراجعة الداخلية:** وتضم القيام باختبار إلى أي مدى يقوم التنظيم بأداء وظائفه على الوجه الأكمل، واكتشاف أوجه النقص لاتخاذ الإجراءات التصحيحية (الصحن وآخرون، 2000).
4. **الرقابة الميدانية:** من خلال الجولات التفتيشية العامة والخاصة الدورية أو المفاجئة لمتابعة سير العمل والاطلاع على النتائج وتقييم الأداء والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها (عاشور وآخرون، 2003).
5. **البيانات الإحصائية:** يتم استخدام الإحصائيات للتعرف على نشاط المنظمة ومتابعته بحيث يكون العرض من خلال الرسوم البيانية، الخرائط، الجداول (أبو قحف، 2003).
6. **الموازنات التقديرية:** وتعرف بالموازنة الرقابية وهي بيان تقديري كمي للأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها خلال فترة العمل المقبلة، وتمثل الأساس التي تقارن به التكلفة الفعلية بهدف تحديد الانحراف أو الاختلاف بينهما مما يساعد الإدارة على مزاولة مبدأ الرقابة بالاستثناء حيث يتم التركيز على الانحرافات (قدومي، 2006).

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية

2.2.5: مفهوم الرقابة المصرفية:

تعرف الرقابة المصرفية بأنها " عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يقوم بها المصرف لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسوم بشكل صحيح وتقييم أدائه والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالياُ سليماُ يسهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره (غنام، 2005).

ويعرفها منصور منال بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي، على قدرة الدولة والثقة بأدائها "(منصور، 2009، ص5).

وقد أورد عاشوري صورية تعريفاً أكثر شمولية للرقابة المصرفية بأنها " سيرورة الإجراءات يقوم بها البنك المركز لتنفيذ السياسة النقدية، وتقييم أداء القطاع المصرفي بهدف تحديد المشاكل التي يعاني منها وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لتفادي تفاقم تلك المشاكل أو تكرارها وذلك سعياً منه لتحقيق الثقة في الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين " (صورية، 2011، ص21)

مع تطور النشاط المصرفي، تطور معه مفهوم الرقابة المصرفية ليصل إلى مفهوم أوسع وهو نظام رقابة المخاطر والتي تعكس تطوراً لأهداف الرقابة الميدانية، وبذلك فإن الرقابة المصرفية تهدف إلى تفادي وقوع الخطر المصرفي المتمثل في حدوث الخسائر أو التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسات.

2.2.6: أهمية الرقابة المصرفية:

يحتل موضوع الرقابة على المصارف (الرقابة المصرفية) إهتماماً كبيراً ملحوظاً من قبل المصارف المركزية، من بداية العمل المصرفي، وتزايد الإهتمام مع تطور العمل المصرفي والذي يتزايد كل يوم إنتشاره وتزداد معه تعقيداته، والأمر الذي زاد معه المخاطر المرتبطة بالعمل به كما أوضحنا سابقاً، ومن الجدير ذكره، أن هذا الإهتمام لاقى صدى دولياً وعالمياً من قبل المؤسسات المصرفية

الدولية، من خلال إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية كجهة دولية رسمية تابعة لبنك التسويات الدولية. وتشجع لجنة بازل عمل العديد من اللجان والمجموعات داخل المناطق الجغرافية التي تهدف لتطوير الرقابة الفعالة، وتحث الجميع على التعاون البناء بهدف الارتقاء بالمبادئ الفعالة للرقابة المصرفية، وتدعيم الجهاز المصرفي الخاص بكل دولة، ويوجد حالياً 13 لجنة أو مجموعة تمثل معظم دول العالم وهي ناشطة في مجال تطوير الرقابة على المصارف (بازل، 10/ 1998، ص6).

2.2.7: أهداف الرقابة المصرفية:

هناك جملة من الأهداف التي يسعى إليها المصرف المركزي من خلال رقابته على المصارف، نذكر أهمها:

1. التأكد من وجود آلية ممجتمع لضمان الحفاظ على مصلحة المودعين وأصحاب حسابات الإستثمار وعدم الإكتفاء بالتركيز على مصلحة المساهمين فقط (التميمي، 2001).
2. التأكد من سلامة الوضع المالي لجميع المصارف من خلال التأكد من الكفاءة المالية وضمان السيولة (الدوري والسامرائي، 2006).
3. مراقبة مدى إلتزام المصارف بالقوانين الوطنية والسياسات والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي (التميمي، 2001).
4. مراقبة موجودات المصارف وتحديد الحدود العليا للتسهيلات الإئتمانية غير المضمونة ومحاولة الحد من المخاطر (الدوري والسامرائي، 2006).
5. التأكد من تطبيق شروط التأسيس للمصارف الجديدة أو فتح فروع لها ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية (الحسيني والدوري، 2000).
6. المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف وسلامة الأداء المصرفي، حيث تطلب المصارف المركزية من المصارف تزويدها بالبيانات المالية بشكل دوري، إما شهرياً أو فصلياً أو نصف سنوي، ثم يقوم المسئولين في إدارة المصارف المركزية بتحليلها لتقييم الوضع المالي لها بحيث يعكس الأداء المالي السليم للمصرف، أداء جيد وسليم لعمل المصرف مما يوفر قاعدة للاطمئنان على سلامة الجهاز المصرفي ككل (السيقلي، 2005).

7. دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها: إن إطلاع المصرف المركزي على الوضع القائم للمصارف وتفاصيل عملها وفقاً لما تتيحه القوانين والتشريعات المصرفية، يعطي فرصة قوية لتدخله في حال حدوث أية مشاكل أو أزمات كتعثر في السيولة أو الإئتمان، لتقديم العون المناسب في الوقت المناسب لها، إما بشكل مباشر أو عبر التنسيق مع المصارف الأخرى (السيقلي، 2005، ص44).

2.2.8: الإتجاهات المؤثرة على الرقابة المصرفية:

مما زاد من أهمية وظيفة الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على المصارف وجعلها من الوظائف الجوهرية له هو تنامي وتغير وتشابك وتعدد القوى والاتجاهات التي أعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغير طبيعة الأدوار والوظائف والخدمات التي تقدمها والتي أبرزت الحاجة الملحة لوجود نظم لرقابة أداء المصارف تقيم كفاءة أداء المصارف في تلك البيئة المعقدة والخطرة وتستوجب المحافظة على سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوع هذه المخاطر في تلك البيئة، ومن هذه الاتجاهات المهمة:

- توالد الخدمات
- تصاعد المنافسة
- إزالة القيود الحكومية
- زيادة حساسية الفائدة لمزيج الأموال
- التغير التكنولوجي والأزمنة
- الاندماج والتوسع الجغرافي
- التوحيد

(Rose & Hudgins, 2008: 20-22)

كما أن طبيعة أهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي إلى تنفيذها تبرز لنا أهمية وظيفة الرقابة المصرفية وضرورة تقييم الأداء المصرفي وفق نظم رقابة فاعلة تساهم في تحقيق هذه الأهداف والمتمثلة في مجموعة أهداف أساسية هي:

- استخدام عالي للموارد

- نمو اقتصادي
- استقرار الأسعار
- استقرار الأسواق المالية
- استقرار في أسواق التحويل الخارجي (Mishkin & Eakins, 2000: 221-223).

2.2.9: أنواع الرقابة المصرفية:

تتنوع تصنيفات الكتاب والباحثين للرقابة المصرفية، بحيث نجد إختلافاً قليلاً في العدد والأسماء، وفي حين نجد التشابه والإتفاق إلى حد ما في المضمون، فقد حدد الهندي أربعة أنواع أساسية للرقابة المصرفية تتمثل في الرقابة الوقائية ورقابة الأداء ورقابة الحماية والرقابة التصحيحية(الهندي،1987)، في حين يرى الشاهد أن هناك نوعين أساسين هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية(الشاهد،2001)، أما عاشور فيرى بأنها أربعة أنواع تتمثل في الرقابة المباشرة والرقابة النوعية أو الركيفية والرقابة الكمية والرقابة الأدبية(عاشور1995). كما يري شاهين أنها أربعة أنواع هي الرقابة المسبقة أو الوقائية والرقابة المتزامنة والرقابة اللاحقة ورقابة الأداء(شاهين،2002) ، ومن خلال ما تم استعراضه مسبقاً نجد أن التصنيف الأشمل والأدق ما حدده السيقلي وهي على النحو التالي:

❖ **الرقابة الوقائية:**

وهي الرقابة المسبقة التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال وضع جملة من الضوابط والتعليمات بشأن حدود للمنافسة بسن المصارف وحدود دنيا بكفاية رأس المال وحدود للسيولة النقدية والاحتياطات وغيرها، وتهدف إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أدني حد ممكن (السقيلي،2005، ص45).

❖ **رقابة الأداء:**

حيث يقوم المصرف المركزي بشكل دوري بالاطلاع على الكشوفات والتقارير والتفاصيل التي تزوده بها المصارف بشأن الأوضاع المالية للمصرف، حيث يهدف المصرف المركزي من خلالها الاطمئنان على المركز المالي للمصرف وحماية حقوق المودعين وسلامة الأداء المصرفي الذي يعكس بدوره على الجهاز المصرفي ككل (السقيلي،2005، ص45).

❖ **رقابة الحماية:**

تنصب رقابة الحماية على مساندة البنك المركز للبنوك في حالة تعرضها للأزمات وذلك من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تحد من مشكلة سحب المودعين للودائع من المصارف، في حال تعرضها لبعض المشاكل وبالتالي عدم التعجيل بانهيارها (الشاهد، 2003، ص181).

❖ **الرقابة التصويبية:**

تتركز الرقابة التصويبية كنتاج لرقابة الأداء في قيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف لتصويب أخطائها ورعاية عملية التصويب ومتابعتها والطلب من المصرف المعني بتقديم تقارير مباشرة أو دورية عن سير عملية التصويب، ويصنف ناصر أساليب التصحيح كما يلي: أسلوب الإقناع الأدبي وإبداء النصح، أسلوب إصدار الأوامر والتعليمات المباشرة، وأسلوب توقيع الجزاءات غير المالية، وأسلوب توقيع الجزاءات المالية، أسلوب التدخل المباشر في إدارة المصارف، وأسلوب إلغاء تصريح المزاولة وإيقاف النشاط (ناصر،1996، ص38).

2.2.10: أجهزة الرقابة المصرفية:

تطلع على عملية الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها جهات متخصصة قد تكون من داخل البنك وقد تكون من خارجه.

أجهزة الرقابة الداخلية للبنك

تتولى مصالح تقنية عليا تابعة لإدارة البنك مهمة الرقابة الداخلية وتكون نتيجتها تقارير ترفع إلى مجلس إدارته أو مديره العام، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الداخلي للبنك ليتم متابعة التوصيات والنتائج التي تصدر عنه تلك التقارير (مسدور، 2010، ص3).

أجهزة الرقابة الخارجية

قد تكون هذه الأجهزة تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية حسب ما تنص عليه قوانين البلد. وأيضاً يمكن أن توكل لمحافظي الحسابات القانونين المستقلين غير المرتبطين بإدارة البنك والذين يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين (مسدور، 2010، ص3).

2.2.11: أدوات الرقابة المصرفية:

تنقسم أدوات الرقابة المصرفية لدى البنوك المركزية إلى:

أولاً: أدوات الرقابة على التسيير:

الهدف من هذه الأدوات هو ضمان السير الحسن للعمل المصرفي عن طريق تقديم الوثائق والمعلومات للبنك المركزي، بحيث تقدمها المصارف بشكل دوري أو سنوي ومن أمثلة هذه الوثائق التقارير السنوية المتضمنة للحسابات الختامية والتقارير الدورية ومعلومات عن القروض الممنوحة وبيانات عن الملاءة والسيولة والتدخل في السوق النقدي.

يهدف البنك المركزي من خلال حصوله على هذه المعلومات إلى الأهداف التالية:

1. ضمان عدم إساءة البنوك لإدارة هذه الودائع.
2. ضمان عدم تعدي إدارات البنوك على الودائع.
3. ضمان استغلال الودائع الاستغلال الأمثل
4. ضمان وفاء البنوك بالتزاماتها نحو أصحاب الودائع.
5. ضمان الاستقرار الاقتصادي.
6. السيطرة على عرض النقد. (الوادي، 2009، ص5)

ثانياً: أدوات الرقابة على التمويل:

تهدف السياسات النقدية إلى ملاءمة خلق وسائل الدفع أو الإصدار النقدي مع حاجيات التبادل دون المساس بالتوازنات الأساسية، حتى لا يتعثر النمو الاقتصادي الحقيقي بسبب نقص السيولة أو بسبب فائض فيها، إذا تعتبر أدوات الرقابة على التمويل صمام الأمان لاقتصاد الدولة لضمات التوازن وذلك عن طريق التدخل المباشر لتأطير القروض أو التدخل غير المباشر على توزيع القروض (مسدور، 2010، ص5).

الرقابة المباشرة على التمويل: وتسمى أيضاً تأطير القروض وهي سياسة تتخذ عندما يلاحظ البنك المركز وجود فوارق كبيرة بين حجم الإنتاج الوطني وحجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق أو عند التراجع الكبير في احتياطات الدولة من العملة الصعبة.

الرقابة غير المباشرة على التمويل: وهي تمس توزيع القروض، وتهدف إلى التحكم في السيولة المتاحة، ومن أدواتها ما يلي:

- إعادة الخصم
- الاحتياطي الإجباري
- الاكتتاب في السندات العمومية
- تنظيم أسعار الفائدة. (مسدور، 2010، ص5)

2.2.12: أساليب الرقابة المصرفية المتطورة:

يتلخص الإطار العام للرقابة المصرفية المتطورة وفقاً لرؤية لجنة بازل للرقابة المصرفية في النقاط التالية:

1. يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.
2. ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة البنك.
3. إمتلاك المراقبين الوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والبيانات الإحصائية من البنوك وفقا لقواعد موحدة.
4. يجب توافر الإستقلالية التامة للمراقبين المصرفين في الحصول على المعلومات سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو الخارجي.
5. يجب أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال البنكية وفقاً لقواعد موحدة. (شلبي، 2002، ص20-21)

المطلب الثالث: الرقابة على الصرافة

2.2.13: تعريف الرقابة على الصرافة:

"الرقابة بمفهومها العلمي تهدف إلى التقليل من إحتمالات الخطأ والانحراف إلى حد بعيد وإن كان لا يمكن منعه" (جابر، 1999، ص 69)

بعد الإطلاع على دليل التفتيش الميداني على الصرافين وإجراء مقابلات مع موظفي قسم الرقابة على الصرافة، عرف الباحث الرقابة على الصرافة على أنها (عملية المتابعة على أعمال شركات الصرافة بهدف التحقق من إلتزامها بالمرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2008 والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد للتقليل من إحتمالات الخطأ والانحراف وتصحيح الانحرافات إن وجدت).

2.2.14: أشكال وصور الرقابة على الصرافة:

من خلال مقابلة أجراها الباحث مع موظفي ذائرة الرقابة والتفتيش توصل الباحث إلى انه لا تقتصر الرقابة على شركات الصرافة على منح التراخيص، وإصدار الضوابط، والتعليمات لها، أو تلقي الكشوفات الدورية منها فقط، وإجراء التحليلات المالية اللازمة في إدارة الرقابة على الصرفة عن أوضاعها فقط، بل يتعدى الأمر هذا الإطار المسمى الرقابة المكتبية على شركات الصرافة، ليصل إلى حد القيام بزيارات ميدانية على شركات الصرافة للوقوف مباشرةً على أوضاعها المالية، وللتعرف عن كثب على طبيعة أعمالها وحسن إدارتها، والتأكد من المعلومات التي تقوم بتزويدها لإدارة الرقابة، وبالتالي فان هناك صورتين رئيسيتين للرقابة هما التفتيش المكتبي وفيما يلي نفصل كل منهما مستندين بدرجة أساسية للآليات، والتفتيش الميداني، التي تستخدمها سلطة النقد، في رقابتها على شركات الصرافة في فلسطين.

الشكل الأول: التفتيش المكتبي:

يختص قسم التفتيش المكتبي كجزء من إدارة مراقبة شركات الصرافة بعملية التحليل المكتبي لأداء شركات الصرافة، وذلك بالقيام بمراقبة شركات الصرافة، من واقع البيانات والمستندات التي يتم تزويدها لسلطة النقد، ويتم ذلك بينما المحللين المكتبيين في موقع عملهم في سلطة النقد، ويتم ذلك من خلال برنامج محاسبي ورقابي يلبي متطلبات سلطة النقد الخاصة بالتحليل المكتبي حيث يقوم

البرنامج بإرسال التقارير بشكل اسبوعي، وشهري، وربع سنوي لوحدة التحليل المكتبي بقسم الرقابة والتفتيش على الصرافين. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009)

ونصت المادة رقم (13) في المرسوم الرئاسي رقم 13 المنظم لمهنة الصرافة على إلزام الصراف بتقديم كافة البيانات والسجلات والتقارير المالية وغير المالية التي تحتاجها للقيم بعملها.

أهداف التفتيش المكتبي:

من خلال مقابلة مع موظفي دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد بتاريخ 25-5-2015 خلص الباحث إلى أن أهداف التفتيش المكتبي كما يلي:

1. تقييم إستقرار وسلامة وأمن شركات الصرافة، من خلال تقييم وتحليل بيانات شركات الصرافة ككل بإستخدام البيانات المالية لكل شركة على حدة، وبالتالي بيانات الشركات المجمعة كوحدة واحدة.
2. تسليط الضوء على الأداء والظروف والمؤشرات المالية لكل شركة من خلال مراجعة وتحليل التقارير النظامية الشهرية والربعية التي ترد من شركات الصرافة الى سلطة النقد لضمان التزام شركات الصرافة بالتعليمات والمرسوم الرئاسي المنظم لعمل شركات الصرافة.

الشكل الثاني: التفتيش الميداني:

للأهمية التي يحظى بها التفتيش الميداني نصت المادة رقم (13) في المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2008 المنظم لمهنة الصرافة على:

أولاً: إجراء عملية تفتيش ميداني على النشاطات والعمليات والسجلات والقوائم المالية للصراف، ويحق لسلطة النقد ضبط أي سجلات أو وثائق إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانياً: تتم عملية التفتيش الميداني من خلال تكوين فريق تفتيش ميداني مكون من موظفين اثنين بناء على تكليف مكتوب وكتاب رسمي من مدير دائرة الرقابة والتفتيش بحيث تمر عملية التفتيش الميداني بخمس مراحل رئيسية:

❖ **المرحلة الأولي: مرحلة الإعداد:**

وتشمل مرحلة الإعداد الخطوات التالية:

1. تحديد الأمور التي يجب التركيز عليها بناءا على انشطة وأعمال الصراف
2. موائمة الفترة الزمنية للتفتيش مع درجة المخاطر.
3. توفير عدد كاف من المفتشين بما بتوافق مع المهام المطلوبة.
4. تجهيز النماذج المتعلقة بالتفتيش الميداني
5. إعداد كتاب مهمة التفتيش على الصراف يشتمل على أسماء فريق التفتيش وتاريخ بداية الجولة. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009).

❖ **المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ**

يقوم فريق التفتيش بتنفيذ عملية التفتيش وفقا للنماذج المعدة لذلك وحسب توجيهات رئيس الفريق والتي تتضمن بعض او كل من المتطلبات والاجراءات التالية:

1. الوضع المالي ويتضمن ثلاث مراحل:

أ- جرد الموجودات والإلتزامات المالية وتشمل الموجودات (الصناديق، الخزنة، الشيكات، المعادن الثمينة، الحوالات العالقة، وارصدة البنوك، والتسهيلات).

ب- رأس المال وأامور مالية أخرى: تحديد رأس المال وتفاصيله مقارنة برأس المال المعتمد لدى سلطة النقد.

ت- النظام المالي والمحاسبي: يتم استخدام نموذج محدد لغرض التأكد من التقارير المدخلة والملاحظات والاخطاء الفنية ان وجدت.

2. أنشطة وأعمال الصراف الرئيسة: يتم التفتيش على أنشطة الصراف من خلال التحقق من الإمتثال للأنشطة والتعليمات وأصول التعامل في هذه الأنشطة من خلال نموذج معد مسبقا وتشمل الانشطة.
   - بيع وشراء العملات
   - ارسال واستقبال الحوالات السريعة
   - عمليات التعامل بالشيكات

- التعامل بالمعادن الثمينة
- الاعمال الاخرى لدى الصراف

- إجراءات الأمن والحماية والتدقيق الداخلي والخارجي وتعزيز بيئة العمل الداخلية ومكافحة غسيل الاموال وفقا لنموذج محدد. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009).

❖ **المرحلة الثالثة: مرحلة اعداد وكتابة التقارير.**

أولاً: إعداد تقارير التفتيش الميداني بعد الإنتهاء من جولة التفتيش ويتكون تقرير التفتيش المستند على المخاطر على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: البيانات الأساسية للشركة (اسم الشركة، موقع الشركة، عدد الفروع، اسم صاحب الرخصة، اسماء الشركاء ونسب كل منهم)

الجزء الثاني: نطاق عملية التفتيش (طبيعة الزيارة، أهدافها، النشاطات التي تم التفتيش عليها، رئيس قسم التفتيش، أعضاء فريق التفتيش، ومدة التفتيش)

الجزء الثالث: نتائج جولة التفتيش والتي تتكون من الملاحظات الرقابية التي تم الكشف عنها خلال جولة التفتيش والسند القانوني لكل مخالفة

الجزء الرابع: توصيات فريق التفتيش

الجزء الخامس: ملحق التقرير والذي يتضمن أوراق العمل والنماذج المستخدمة ونتائج فحص وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009).

ثانياً: إعداد مسودة كتاب بأهم الملاحظات الرقابية ونتائج جولة التفتيش بما يشمل الاجراءات التي تطبق على الصراف من أجل معالجة الملاحظات الرقابية وتحديد موعد للاجتماع مع الصراف في مقر سلطة النقد لسماع ردوده على الملاحظات الرقابية.

❖ **المرحلة الرابعة: مرحلة الاجتماع مع الصراف:**

يتم فيها الاجتماع مع ممثلي الشركة من أجل مناقشة الملاحظات الرقابية ووضع جدول زمني لتصويب الملاحظات الرقابية ويتم توجيه كتاب رسمي لشركة الصرافة يشمل الملاحظات الرقابية والفترة الزمنية للتصويب والغرامات في حال وجودها. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009).

❖ **المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة تصويب الملاحظات الرقابية.**

يتم فيها إتخاذ أي أو كل من الإجراءات التالية:

1. في حال فرض غرامة على شركة الصرافة يتم متابعة حساب الايرادات لسلطة النقد من أجل التحقق من قيام الشركة بتسديد مبلغ الغرامة.
2. التنسيق مع وحدة التحليل المكتبي للتحقق من التزام الصراف بتصويب الملاحظات الرقابية.
3. القيام بجولة متابعة ميدانية للصراف للتحقيق من التزامه بتصويب الملاحظات الرقابية.
4. إعداد تقرير للإدارة يتضمن الملاحظات التي تم معالجتها والملاحظات التي لم يتم معالجتها ورقع التوصيات بالخصوص.
5. توجيه كتاب للصراف بالقرارات نتيجة عدم الالتزام بتصويب الملاحظات. (دليل التفتيش المكتبي، دائرة الرقابة والتفتيش،2009).

المبحث الثالث

سلطة النقد الفلسطينية

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لسلطة النقد.

المطلب الثاني: الإدارة والهيكل التنظيمي.

المطلب الثالث: دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لسلطة النقد.

مقدمة:

سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الإقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الأساسي المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997م، والذي حدد إستقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم(9) لعام 2010م.

وقد صدرت عدة قرارات لبدء تنظيم العمل المصرفي الفلسطيني، وهي كالتالي:

1. قرار في 27 نوفمبر 1994م، تحت رقم 183، بتعيين مستشار الرئيس لشئون البنوك وسلطة النقد.
2. قرار في 25 ديسمبر 1994م، تحت رقم 218، بتعيين محافظ لسلطة النقد الفلسطينية.
3. صدر قانون سلطة النقد الفلسطينية: قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد الفلسطينية، وتمَّ نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" في العدد الحادي والعشرين، في يناير 1998م.

وقد جاء في المادةِ الثانيةِ "تنشأ بمقتضى هذا القانون سلطة تسمَّى "سلطة النقد الفلسطينية" تكون لها الشخصية الإعتبارية المستقلة، والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات الَّتي تكفل تحقيق الأغراض التي قامتْ من أجلها بِما في ذلك تملك العقارات والمنقولات اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون". (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد).

2.3.1: رؤية سلطة النقد

"أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على

الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين". (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2014).

2.3.2: رسالة سلطة النقد

"تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية والبشرية وقدراتها الفنية والتقنية". (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2014)

2.3.3: أهداف سلطة النقد الفلسطينية:

حدَّد قانون سلطة النقد في المادة رقم 5 الهدف من إنشائها فيما يأتي:

1. ضمان سلامة العمل المصرفي.
2. الحفاظ على الاستقرارِ النقديِّ.
3. تشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقاً للسياسات العامة للسلطة الوطنية. (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد)

2.3.4: صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد:

لأجل تحقيق أهدافها، حددت المادة رقم 5 الوسائل والوظائف الَّتي يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بها، وهي كالتالي:

1. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع الَّتي يقررها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلكَ.

2. تنظيم الأنشطة المصرفية، وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف، والرقابة والإشراف عليها، وفرض العقوبات عليها.
3. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
4. توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانوناً.
5. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي.
6. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
7. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
8. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.
9. وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات الَّتي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.
10. تنظم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
11. العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.
12. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها.
13. القيام بأي أعمال أُخرى يعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبِما لا يتعارض معَ أحكام هذا القانون. (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد).

صلاحيات أُخرى:

أضافت المادة السادسة من قانون سلطة النقد بعض الصلاحيات الأُخرى، وهي كما يلي:

14. إصدار السندات وإدارتها والاحتفاظ بها نيابة عن السلطة الوطنية وشرائها من الأفراد والمصارف والجهات الأُخرى وبيعها لهم وذلك لتحقيق سياساتها النقدية.

15. إجراء التحويلات المتعلقة بأنشطتها.
16. منح التراخيص للمصارف أو فروعها والموافقة على اندماجها أو إغلاقها أو فتح مكاتب لها أو سحب التراخيص منها.
17. بيع ممتلكات منقولة أو عقارية آلت إليها وفاءً لديون مستحقة.
18. شراء وتأجير وبيع المباني والمعدات الخاصة بها وصيانتها.
19. تنظيم وضبط ومراقبة وحماية وإدارة الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة وفق قانون النقد والتسليف.
20. فرض الرسوم الملائمة على أي نوع من الخدمات الَّتي تقدمها.
21. إنهاء جميع التعليمات والنشاطات الَّتي مورست قبل إصدار هذا القانون والَّتي تتعارض مع أحكام هذا القانون. (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد)

2.3.5: ما لا يجوز لسلطةِ النقد القيام به والاستثناء على ذلك:

حددت المادة رقم 7 من قانون سلطة النقد الفلسطينية الأعمال الَّتي لا يجوز لسلطةِ النقد القيام بها، والاستثناء على ذلك وهي كما يأتي:

أولاً: لا يجوز لسلطة النقد القيام بما يلي:

1. تقديم مساعدات مالية سواء أكانت بشكل مباشر أو منحة أو التزاماً طارئاً، أو شراء أدوات مديونية، أو بأي شكلٍ آخر، إلا في حدود ما نصَّ عليه هذا القانون.
2. القيام بأي أعمال تجارية، أو شراء أسهم شركات أو مؤسسات مالية.
3. شراء أو استئجار ممتلكات عقارية باستثناء ما تراه ضرورياً أو مناسباً لممارسة أعمالها وأداء وظائفها.

ثانياً: استثناء من الأحكام السابقة يجوز لسلطة النقد ما يأتي:

1. أن تكون لها حصة في ملكية أي مؤسسة، أو مساهمة في مؤسسة تقوم بأنشطة أُخرى ترى سلطة النقد أنَّها لازمة للقيام بوظائفها أو مسئولياتها على نحو سليم بما فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

2. استثمار مواردها المالية في سندات المديونية السائلة الَّتي تصدرها الجهات الَّتي تتمتع بالأهلية الائتمانية، وأن تستوفى الديون المستحقة لها.
3. الحصول بغرض إستيفاء الديون المستحقة لها على المصالح والحقوق المشار إليها في هذه المادة شريطة التصرف في هذه المصالح أو الحقوق بالسرعة الممكنة.
4. إنشاء صناديق التقاعد والادخار وتقديم السلف والقروض لموظفيها وفقاً لأحكام القانون. (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد).

المطلب الثاني: الإدارة والهيكل التنظيمي.

مقدمة:

حدَّدت المادة 14 من قانون سلطة النقد إدارتها على النحو الآتي:

أ. يتولى إدارة سلطة النقد مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

1. نائب المحافظ.

2. ممثل عن وزارة المالية.

3. ستة من كبار المتخصصين في الشئون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية القادرين على المساهمة في تحقيق أهداف سلطةِ النَّقدِ على ألَّا يكون منهم عاملاً في قطاع المصارف.

ب. يشترط في جميع أعضاء المجلس أن يكونوا من الأشخاص المعروفين بالنزاهة ومن ذوي الكفاءة العالية في الشئون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية.

وقد جاء في المادة 17 من قانون سلطة النقد أن:

أ. مجلس الإدارة هو السلطة العليا لإصدار القرارات في سلطة النقد، والمكلف بإقرار سياسات سلطة النقد، والإشراف على إدارة عملياتها بِما يخدم السياسة الاقتصادية المقرة للسلطة الوطنية، ويتمتع بالصلاحيات الكاملة لتحقيق أغراضها وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب. يكون المجلس مسئولاً أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. (قانون رقم (2) لسنة 1997م بشأن سلطة النقد)

2.3.6: مجلس الادارة:

"يمثل مجلس الإدارة أعلى هيئة لصنع القرار في سلطة النقد الفلسطينية التي تشرف على العمليات وتعتمد القرارات المتعلقة بالسياسات الواسعة بما في ذلك إدارة السياسات النقدية لتحقيق الأهداف المحددة، وإعتماد ونشر اللوائح الإحترازية، ومنح وإلغاء التراخيص بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية. ويتم تعيين المجلس من قبل رئيس السلطة الفلسطينية (PA) وفقاً للقانون. أما

بالنسبة لدورة المجلس، بما في ذلك فترة إشغال منصب المحافظ ونائب المحافظ، فيتم تحديدها تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية العامة بحيث تكون أطول من تلك الخاصة بالسلطة التي تتخذ قرار التعيين، رئيس السلطة الفلسطينية." (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

2.3.7: الهيكل التنظيمي:

تنقسم هيكلية سلطة النقد إلى أربع مجموعات رئيسة:

المجموعة الأولى: المكاتب المستقلة

مكتب المستشار القانوني:

يقوم بالتحليل القانوني ذي الجودة العالية ليقدم المشورة القانونية للمحافظ ولمجلس إدارة سلطة النقد، وكذلك الدوائر والمكاتب المستقلة في جميع المجالات التي تقع ضمن مسؤوليات سلطة النقد، ويقوم بتقديم الآراء والتفسيرات للمحافظ وللطاقم فيما يخص التشريعات المصرفية وغيرها من القوانين السارية، بالإضافة الى ذلك يقوم المكتب بعمليات التقاضي الإداري والتقاضي في المحاكم بالنيابة عن سلطة النقد، ويقوم بالتحقيق في حالات انتهاك القوانين من قبل المؤسسات. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

مكتب التظلمات:

هو مكتب أنشئ حديثا ويعتبر من المفاهيم الحديثة في الهيكلية الإدارية والتنظيمية مهمته التحقق من جميع شكاوى أو تظلمات الموظفين الذين يعملون في سلطة النقد، حيث يتوجهون للمكتب مباشرة دون الرجوع إلى مسؤوليهم.

مكتب أخلاقيات العمل:

هو مكتب مستقل في سلطة النقد حيث يتبع للمحافظ مباشرة، يهتم بمعالجة قضايا أخلاقيات العمل بحيث يكون مسؤولا عن التأكد من تنفيذ السياسات المعتمدة لمعالجة القضايا ذات العلاقة بأخلاقيات العمل، بحيث يقوم المكتب بإرشاد وتوجيه موظفي سلطة النقد للعمل بما يتلاءم ومعايير الممارسات

الأخلاقية المتوقعة، بحيث يحافظ المكتب على الأداء الاخلاقي للموظفين وتحسين حو العمل وترسيخ الممارسات الفضلى والسليمة. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

مكتب التدقيق الداخلي:

هو أحد المكاتب المستقلة في سلطة النقد، يتبع مباشرة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف الحفاظ على استقلاليته، يقوم المكتب على تقييم المخاطر بناء على اسس منظمة ومنهجية دقيقة ، والهدف من المكتب هو تقديم خدمات استشارية، وخدمات تدقيق موضوعية ومستقلة تهدف إلى اضافة قيمة وتحسن وتطوير عمليات سلطة النقد، كما يساعد المكتب سلطة النقد على بلوغ أهدافها من خلال استخدام نهج منظم ومنضبط لتقييم وحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ويتكون المكتب من عدة اقسام، قسم التدقيق المالي والتشغيلي، وقسم تدقيق أنظمة المعلومات، وقسم تدقيق أنظمة المعلومات، وقسم تدقيق الأداء والامتثال. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

مكتب إدارة المخاطر:

يعمل المكتب على تقييم المخاطر في عمليات سلطة النقد ويحقق في الضوابط الموجودة للحد من هذه المخاطر ، ويعمل المكتب كنقطة تنسيق مركزي لتسهيل وتنسيق مهام ونشاطات ادارة المخاطر في كل المستويات داخل سلطة النقد حيث أن إدارة المخاطر متأصلة في كل العمليات اليومية وفي كل الدوائر والمكاتب ولذلك كل مستوى تنظيمي في سلطة النقد له مسؤوليات تخص إدارة المخاطر .

ومن أهم وظائف ادارة المخاطر في سلطة النقد هي تعزيز وتطوير الإدراك لمفهوم ادارة المخاطر على مستوى المؤسسة، وتيسير تنفيذ مهام ونشاطات ادارة مخاطر المؤسسة، وتطوير إطار شامل ونموذجي لإدارة المخاطر على مستوى سلطة النقد لمساعدة الدوائر على تعريف وتقييم ومحاولة تقليل المخاطر المحيطة بهم. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

المجموعة الثانية: المجموعة الادارية

دائرة العلاقات العامة والاتصال:

دائرة العلاقات العامة والاتصال هي نافذة سلطة النقد على المجتمع المحلي والخارجي، وهدفها هو زيادة وتحسين التواصل مع الفئات المستهدفة لنشرة الصورة التي تعكس أهداف سلطة النقد ورسالتها ورؤيتها بأفضل الطرق والوسائل ويمكن أن تقوم الدائرة بتنظيم نشاطات مختلفة داخليا وخارجيا لصالح سلطة النقد.

وأقسام دائرة العلاقات العامة والاتصال هما قسمان رئيسان، قسم العلاقات العامة وقسم الاتصال. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة الموارد البشرية:

وهي مسؤولة عن إعداد وتطوير أنظمة وقواعد ووضع سياسات وإجراءات جديدة، لإدارة الموارد البشرية، وإدارة وتنفيذ العمليات المرتبطة بالموظفين والتي تشمل التعيين والنقل والإعارة وتقييم الأداء وإدارة الحوافز وصرف الرواتب وإعداد موازنة الموظفين والإجراءات المرافقة لها، ومعالجة التغير والتطور الدائم في الاحتياجات للكفاءات النوعية، من خلال استقطاب الكفاءات المؤهلة ووضع برامج لتدريب الموظفين.

تتكون الدائرة من قسم العمليات وعلاقات الموظفين، وقسم التدريب والتطوير، ووحدة التعيينات التي تتحمل مسؤولية تأمين الاحتياجات المؤسسية الآنية من الموظفين ولكافة المواقع وفقاً لاحتياجات الدوائر. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

تهدف دائرة تكنولوجيا المعلومات إلى تقديم وتوفير إدارة معلوماتية وحلول تكنولوجية، بحيث تقدم الخدمات المؤتمتة لتلبية احتياجات المؤسسة والدوائر المختلفة، وبالتوافق مع الخطة الاستراتيجية لسلطة النقد وتقدم الدائرة الاستشارات الفنية لجميع الدوائر لتطبيق أحدث النظم التي تحقق أهداف سلطة النقد، وتقوم بإدارة شبكة الحاسوب الخاصة بسلطة النقد وكذلك الشبكة البنكية وتطويرها باستمرار، تعتبر الدائرة ضمن الدوائر الفنية المساندة، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي قسم التطوير والبرمجة، وقسم العمليات والبنى التحتية والدعم الفني، وقسم دعم أنظمة الأعمال. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة الخدمات العامة:

تعمل دائرة الخدمات العامة لتوفير احتياجات مراكز المسئولية من دوائر ومكاتب سلطة النقد المختلفة، وتعمل الدائرة على إدارة موازنة النفقات الإدارية والرأسمالية والمشاريع وذلك لتأمين اللوازم والخدمات والأشغال اللازمة لاستمرارية عمل هذه الجهات بفاعلية وكفاءة ضمن مناخ مناسب للعطاء والانجاز، وتنقسم الدائرة إلى أربعة أقسام رئيسية: قسم المشتريات، قسم الخدمات الإدارية، قسم إدارة المرافق، وقسم النقد وإدارة السيولة. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

الدائرة المالية:

يقوم عمل الدائرة المالية على مسك السجلات والدفاتر المحاسبية على النظام المحاسبي والمحوسب ومتابعة هذا النظام وتطويره بما يتلاءم مع تطوير عمل سلطة النقد، وإعداد البيانات المالية الشهرية والربع سنوية والسنوية وسائر الكشوفات والبيانات المحاسبية الأخرى وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإعداد التقارير المالية بما لا يتعارض مع قانون سلطة النقد، بهدف ايجاد نظام مالي سليم وآمن وفعال يضمن المحافظة على أصول سلطة النقد، وتتكون الدائرة المالية من قسمين هما قسم الموازنة والنفقات، وقسم المحاسبة والتقارير. بالإضافة الى المراقب الداخلي والذي تكون مسؤوليته التأكد من وجود نظام ضبط ورقابة داخلية للدائرة المالية يضمن سلامة وصحة الإجراءات والعمليات المالية وفق القانون والنظم والتعليمات المعمول بها في سلطة النقد. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

المجموعة الثالثة: مجموعة الاستقرار النقدي

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية:

تتكون الدائرة من قسم الإحصاء، المكتبة، ومجموعة البحث والتحليل الأساسية.

تتركز مهام ومسؤوليات دائرة الأبحاث في ثلاثة مجالات رئيسة وهي المساهمة في توفير الإطار التحليلي والمعلوماتي المناسب لوضع وتنفيذ السياسة النقدية، المساهمة في تحقيق شفافية ومصداقية سلطة النقد من خلال إصدار منشورات على درجة كبيرة من المهنية وبما يتوافق مع المعايير الدولية، ومساعدة سلطة النقد على القيام بواجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار

المالي، والقيام بدور مستشار الحكومة وتقديم المشورة للحكومة بشأن القضايا الاقتصادية الكلية. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة العمليات النقدية:

مهمة الدائرة هي إدارة تعاملات سلطة النقد مع المصارف ومتابعة عمليات الصرف الأجنبي والاحتياطي وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام الأدوات المناسبة، ومراقبة الامتثال وتنفيذ عمليات بيع السندات الحكومية، في حال إصدارها، والإشراف على حساب الإيداع المركزي، وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي لسلطة النقد وصياغة المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات وتشغيل رابط السويفت (SWIFT) لسلطة النقد وتنفيذ التزامات الحكومة المرتبطة بخدمة الديون الخارجية ورصد امتثال المصارف مع الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي.

وتتكون الدائرة من قسمين هما قسم إدارة الاحتياطي وقسم العمليات النقدية. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

المجموعة الرابعة: مجموعة الاستقرار المالي

دائرة الرقابة والتفتيش:

دائرة الرقابة والتفتيش إحدى الدوائر الأساسية في سلطة النقد الفلسطينية ضمن مجموعة الاستقرار المالي، تهدف إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والصيرفي ومؤسسات الاقراض المتخصصة وحماية أموال المودعين، وتتكون الدائرة مجموعة من الأقسام، وهي قسما الرقابة والتفتيش على المصارف المحلية والوافدة، قسم الرقابة على الصرافين، قسم الرقابة على مؤسسات الاقراض المتخصصة، قسم الترخيص، قسم السلامة الكلية، ووحدة الرقابة التكنولوجية واستمرارية الأعمال. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة نظم المدفوعات:

تقع دائرة نظم المدفوعات ضمن الدوائر الأساسية العاملة في سلطة النقد ضمن مجموعة الاستقرار المالي والتي تعمل على تحقيق أهداف سلطة النقد في تحقيق الاستقرار المالي من خلال المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومأمون.

تتكون الدائرة من ثلاثة أقسام رئيسية، هي قسم العمليات المصرفية ودعم الخزينة، وقسم إدارة نظم الدفع، وقسم الدعم والسياسات وتطوير الانظمة. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق:

تهدف الدائرة إلى الحفاظ على نظام مصرفي آمن وسليم وللمحافظة على حقوق وواجبات المتعاملين مع المؤسسات المالية المصرفية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية وضبط أسعارها من العمولات والرسوم، وتسهيل حصول المواطنين على كافة انواع الخدمات المصرفية لتعزيز مبادئ الشراكة المالية، وتتولى الدائرة مجموعة من المهام والواجبات تتمثل في التوعية والتثقيف، معالجة شكاوى العملاء، متابعة المنتجات والخدمات المصرفية، الإشراف على وإدارة الانظمة الائتمانية، وتحليل اتجاه المخاطر الائتمانية.

ينبثق عن الدائرة ثلاثة أقسام وهي: قسم التوعية ومعالجة الشكاوى، وقسم التحليل والدعم الفني وقسم أنظمة العمليات الائتمانية. (موقع سلطة النقد، 15-6-2015).

المطلب الثالث: دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد.

مقدمة:

تعتبر دائرة الرقابة والتفتيش إحدى الدوائر الأساسية في سلطة النقد الفلسطينية ضمن مجموعة الاستقرار المالي، هدفها الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والصيرفي ومؤسسات الاقراض المتخصصة وحماية أموال المودعين، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصارف ومؤسسات الاقراض المتخصصة وتوفير جو من المنافسة العادلة بين هذه القطاعات بما يضمن مساهمتها في التنمية الإقتصادية المستدامة وإستقرار النظام المالي.

وتنبثق عن الدائرة مجموعة من الأقسام والوحدات التي تمكنها من القيام بالمهام المناطة بها ويعمل بها أكثر من 70 موظفاً، وهي:

1. قسم الرقابة والتفتيش على المصارف المحلية.
2. قسم الرقابة والتفتيش على المصارف الوافدة.
3. قسم الرقابة على الصرافين.
4. قسم الرقابة على مؤسسات الاقراض المتخصصة.
5. قسم الترخيص.
6. قسم السلامة الكلية.
7. وحدة الرقابة التكنولوجية وإستمرارية الأعمال. (موقع سلطة النقد التاريخ 15-6-2015).

2.3.8: قسم الرقابة على الصرافين:

وخلال مقابلة أجراها الباحث مع موظفي قسم الرقابة والتفتيش في سلطة النقد بتاريخ22-6-2015 خلص الباحث إلى أنه أنشئ قسم الرقابة على الصرافين بعد إنشاء سلطة النقد بنحو عام تقريبا وتم تفعيله بعد عام 2000م وتطبيق أحكام القرار منتصف عام 2000 حيث بدأ منح تراخيص الصرافة للصرافين منذ ذلك التاريخ حيث كان دور سلطة النقد في الفترة الممتدة من تاريخ 2000 حتى عام 2007 يقتصر على منح التراخيص للصرافين بعد ذلك التاريخ بدأ الإهتمام بتفعيل دور الرقابة والتفتيش على شركات الصرافة وبدأ القيام بمهام جولات تفتيش ميداني من خلال كتب تكليف رسمية من مدير دائرة الرقابة والتفتيش حيث يتبع القسم لدائرة الرقابة والتفتيش حيث يعتبر

قسم الرقابة على الصرافين أحد أهم أقسام هذه الدائرة، ويتكون القسم من رئيس القسم وعدد من الموظفين الذين يقومون بمهام الرقابة والتفتيش على شركات الصرافة حيث ينقسم الموظفون إلى قسمين موظفو التفتيش الميداني وموظفو المتابعة المكتبية، بحيث يقوم موظفو قسم التفتيش الميداني بمهمة التفتيش على شركات ومحال الصرافة من خلال القيام بجولات ميدانية على شركات ومحال الصرافة، أما موظفو قسم المتابعة الميدانية فيقومون بمراجعة التقارير والتدقيق على الكشوفات والحسابات والوثائق التي تطلبها سلطة النقد من الصرافين وهم داخل مكاتبهم ويعملون على اصادر التقارير.

مهام القسم:

وفي مقابلة أجراها الباحث مع موظفي قسم الرقابة والتفتيش على الصرافين بتاريخ 22-6-2015 حددت مهام القسم كالتالي:

- تنظيم أعمال وعمليات الصرافة.
- تدقيق أعمال الصرافة المسموح بها طبقا لأحكام المادة (9) من المرسوم الرئاسي(13) الصادر عام 2008.
- متابعة وتوفيق أوضاع شركات الصرافة. والتأكد من أن النشاطات التي تقوم بها شركات الصرافة أثناء عملهم تتفق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في سلطة النقد، ولا تشكل تهديدا أو مصدر للتأثير السلبي على النظام الإقتصادي والمالي، ولا تلحق ضررا بالمواطنين.
- الرقابة المكتبية على الصرافين المرخصين من سلطة النقد.
- التفتيش الميداني على الصرافين المرخصين من سلطة النقد.
- إلزام الصرافين بتطبيق المرسوم الرئاسي رقم 13 وتعليمات سلطة النقد بخصوص تنظيم مهنة الصرافة.
- تنفيذ سياسات سلطة النقد بخصوص الصرافين والجهاز الصيرفي.

أهداف القسم:

وفي مقابلة أجراها الباحث مع موظفي قسم الرقابة والتفتيش على الصرافين بتاريخ 22-6-2015 حددت أهداف القسم كالتالي:

- الحفاظ على سلامة الجهاز الصيرفي.
- ضمان التزام الصرافين بالمرسوم الرئاسي رقم 13 وتعليمان سلطة النقد بخصوص تنظيم مهنة الصرافة
- الحفاظ على سلامة الصرافين والمواطنين من خلال تنفيذ القوانين والتعليمات التي تحمي الطرفين.
- تعزيز ثقة الجمهور بشركات الصرافة.
- توفير جو من المنافسة العادلة بين شركات الصرافة بما يضمن مساهمتها في التنمية الإقتصادية المستدامة وإستقرار النظام المالي.

2.3.9: قسم الترخيص:

إستنادا إلى المواد رقم(1،2،3،4،5،6،7) من الرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2008 المنظم لمهنة الصرافة فإنه:

مادة (2)

1. لا يجوز لأي صراف ممارسة أعمال الصرافة في فلسطين إلا إذا رخص له بذلك من قبل سلطة النقد.
2. على كل صراف يرغب في ممارسة أعمال الصرافة أن يقدم طلباً لسلطة النقد وفقاً للتعليمات الصادرة عنها بهذا الشأن.
3. تتولى سلطة النقد نشر أسماء الصرافين المرخصين في الجريدة الرسمية وبأي طريقة أخرى تراها مناسبة.

مادة (3)

لا يمنح أي صراف جديد يرغب في ممارسة أعمال الصرافة ترخيصاً من قبل سلطة النقد إلا من خلال شركة مسجلة وفقاً للقانون والأصول.

مادة (4)

لا يجوز تسجيل شركة يكون من أغراضها ممارسة أعمال الصرافة بمقتضى قانون الشركات إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.

مادة (5)

تعتبر مدة الترخيص سنة ميلادية واحدة تبدأ من بداية كانون الثاني وتنتهي في نهاية كانون الأول من كل عام مع مراعاة أحكام المادة (8) من هذا النظام بالنسبة للتراخيص التي تصدر في وقت لاحق لبداية السنة الميلادية.

مادة (6)

لا يجوز للصراف أن ينقل مركزه الرئيسي أو أن يفتح فرعاً له أو أن ينقل أي منهما دون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد، وفقاً للتعليمات الصادرة عنها بهذا الشأن.

مادة (7)

1. يحتفظ الصراف برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم عملياته وفقاً لتعليمات سلطة النقد الصادرة بالخصوص.
2. على الصراف في مرحلة الترخيص إيداع رأس المال لدى أحد المصارف العاملة في فلسطين والإحتفاظ به وعدم تشغيله وسحبه وتقديم ما يثبت ذلك لسلطة النقد، ويحق لسلطة النقد طلب إثبات هذا الإيداع في أي وقت تراه مناسباً إلى حين حصوله على الترخيص.
3. على الصراف تقديم كفالة مصرفية أو وديعة نقدية، وفقاً للملحق بهذا النظام.

وبناء على ذلك فان الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وسحب التراخيص وهي دائرة الترخيص في سلطة النقد.

مهام القسم:

وفي مقابلة أجراها الباحث مع موظفي قسم الرقابة والتفتيش على الصرافين بتاريخ 22-6-2015 حددت مهام القسم كالتالي:

1. إصدار التراخيص لشركات الصرافة.
2. سحب الترخيص من شركات الصرافة.
3. تجديد الترخيص لشركات الصرافة.
4. إعطاء رخصة لفتح فرح جديد.
5. إعطاء تراخيص بنقل المقر الرئيسي لشركة الصرافة.

وعند النظر في طلب الترخيص يؤخذ بعين الإعتبار مراعاة الأسس والمعايير التالية:

- ألا يكون أحد مؤسسين الشركة مدرج في القائمة السواء او محدودي التصرف أو متعثرا في سداد ديونه لأحد المصارف داخل فلسطين أو خارج فلسطين.
- ألا يكون أحد المؤسسين موظفا في أحد المصارف العاملة في فلسطين أو عضوا في مجلس ادارتها.
- ألا يكون أحد المؤسسين قد حصل على تراخيص مسبق من قسم الرقابة على الصرافين ولم يلتزم بالتعليمات الصادرة عن القسم.
- مراعاة السياسات التي تصدرها دائرة الرقابة على محلات الصرافة لنشر خدمات الصرافة.

وخلال مقابلة مع موظفي دائرة الرقابة والتفتيش بتاريخ 22-6-2015 قال الموظفون أنه لا يقتصر عمل دائرة الرقابة على شركات الصيرفة في قطاع غزة على منح التراخيص وإجراء عمليات المتابعة والتفتيش من أجل إتمام عملية التسجيل والترخيص، بل تتعداها إلى التدقيق في الحوالات المالية الصادرة والواردة والتأكد من مطابقتها للأنظمة سارية المفعول في محافظات غزة، إضافةً إلى تدقيق الكشوف الأسبوعية للحوالات الصادرة والواردة والتي تزيد قيمتها عن (5000) دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، وتدقيق عمليات بيع وشراء العملات التي تزيد قيمتها عن (10000) دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

ويُقر موظفو الدائرة أن دائرة العمل تتسع لتشمل تدقيق الكشوف الأسبوعية الخاص بالشيكات المشتراه والتي تزيد قيمتها عن (1000) دولار، أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، ومقارنة أرصدة الشركة ومطابقتها مع الحركة المالية الصادرة والواردة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 دراسات محلية

3.2 دراسات عربية

3.3 دراسات اجنبية

3.4 التعقيب على الدراسات السابقة

3.1 دراسات محلية:

1. دراسة (قشطة،2013)."علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفعالية نظام الرقابة الداخلي في المصارف الوطنية – قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية–قطاع غزة، واستخدمت الد راسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت الد راسة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة، وكذلك أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفراد المجتمع حول علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة)، باستثناء متغير (المسمى الوظيفي) الذي أظهر فروقات ذات دلالة احصائية بين المشغلين وكل من مدراء الفروع والمراقبين كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: التواصل مع التطورات العلمية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة ومتابعة ما يستجد في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري من أجل تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها، والاهتمام من قبل الإدارة العليا في المصارف الوطنية بالاستغلال الأمثل لكافة وسائل وأساليب تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بفاعلية الرقابة الداخلية والذي ينعكس بدوره على الاستمرارية وتعزيز موقعها التنافسي في السوق، ضرورة التواصل مع المؤسسات المصرفية في العالم الخارجي للتزود بالخبرات والمعرفة اللازمة لتطوير العمل المصرفي الفلسطيني.

2. دراسة (الشرف،2010). "تقييم مدى فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين" (2001 – 2008)

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل فعالية تلك الرقابة التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين، وتوضح الجوانب الايجابية والسلبية لهذه الرقابة، ومن ثم العمل على تطويرها بما يعزز ويخدم أهداف ورسالة المصارف الإسلامية، وبما يخدم أهداف التشريعات المصرفية الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الغراء، وقد

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ضعف فعالية بعض معايير وأدوات الرقابة الكمية والنوعية لنظام الرقابة المصرفية لسلطة النقد الفلسطينية المستخدمة في الرقابة على المصارف الإسلامية، وجاءت اهم التوصيات كالتالي تطوير نظام للرقابة والتفتيش المصرفي (ميدانياً وإحصائياً) بشكل يعكس التطبيق الصحيح والمحكم للخصائص الوظيفة للبنوك الإسلامية، مع ضرورة تنمية الكفاءات التعليمية والعملية للمفتشين من خلال زيادة التأهيل العلمي والعملي ورفع كفاءتهم وصقل خبراتهم بشكل أوسع في مجال العمل المصرفي الإسلامي، تخصيص إدارة مستقلة ضمن هيكل سلطة النقد الفلسطينية للرقابة على المصارف الإسلامية، يكون العاملون فيها على دراية تامة بأنماط العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية وضرورة وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية.

3. **دراسة(السقيلي،2005): " المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية"**

هدفت الدراسة الى التعرف على المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية و تقييم مدى التزام سلطة النقد بمعاير بازل للقرابة المصرفية الفعالة المقرة عام 1997، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكان مجتمع الدراسة يتكون من الدوائر الرقابية في سلطة النقد ومجتمع الدراسة هم الموظفين العاملين واستخدم الباحث اسلوب الحصر الشامل، وتشير أهم نتائج البحث الى أن البيئة القانونية المصرفية والتعليمات المصرفية في فلسطين توفر بالإجمال ظروفاً وشروطاً مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية. ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل عام، من قبل سلطة النقد، في ممارستها الرقابية على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة. وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول النقص الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الرقابي. إضافة إلى أهمية اعتماد ترجمة رسمية لها ولمعاييرها، لتشكل مستنداً مصرفياً هاماً ووثيقة تثقيف هامة لكل المصرفيين. وكذا القيام بتنفيذ دورة تدريبية لموظفي إدارة مراقبة المصارف لهذه المبادئ بهدف

تزويدهم بالثقافة الرقابية المصرفية الدولية ولتشكل أساس في تنفيذهم لمهامهم الرقابية على المصارف.

3.2 الدراسات العربية:

4. دراسة (السويكت،2014): "الحماية النظامية لمزاولة أعمال الصرافة في النظام السعودي (دراسة تطبيقية)"

هدفت الدراسة الي التعرف على اعمال الصرافة والتعرف على وسائلها، وبيان الفرق بين اعمال الصرافة والاعمال المصرفية ، وايضاح المخالفات التي تقع على اعمال الصرافة وبيان عقوبتها و وبيان علاقة بعض اعمال الصرافة بالجرائم الاخرى، وتحديد الجهة التي تتولي الرقابة والادعاء في مخالفات اعمال الصرافة، ومعرفة الجهة التي تتولي الفصل في مخالفات اعمال الصرافة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وفي الجانب التطبيقي قام بدراسة حالات تطبيقية لعدد من المخالفات التي تقع على مزاولة أعمال الصرافة والاداة المستخدمة هي تحليل المضمون، وكانت اهم النتائج الصرافة لها تأثيرها المباشر على كل ما يدور على المستوى الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتعد قوانين الرقابة على النقد صمام أمان للحد من ذبذبات الاسعار المالية للعملة، تعد مزاولة تحويل الاموال بدون ترخيص من المخالفات التي لها تأثير شديد على النشاط الاقتصادي في المملكة وعدم خضوع هذه الاموال للرقابة يؤدي إلى انتشار جريمة غسيل الاموال وتغذية الأنشطة المشبوهة، أن شراء وبيع العملات الاجنبية بدون ترخيص لها تأثير على قيمة العملة الوطنية في الخارج واستنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية وكما تعتبر من اساليب غسيل الاموال. وجاءت أهم التوصيات كالتالي توعية المواطن والمقيمين بأن مزاولة اعمال الصرافة دون ترخيص مخالفة يعاقب عليها النظام وذلك من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة، وتكثيف الرقابة على المؤسسات المالية لمتابعة العمليات التي تتم، خاصة فيما يتعلق باستقبال أو ارسال مبالغ مالية كبيرة لحساب أفراد أو مؤسسات مشبوهة من خلال مراكز الصرافة المختلفة، وأن تهتم الجهات المختصة بالرقابة على عمليات التحويل الالكتروني للأموال واستخدام البطاقات الائتمانية وعمليات الايداع المتكرر في الحسابات او عن طريق أجهزة الصرف الآلي.

5. **دراسة (بلول،2009): "فعالية سياسات البنك المركزي في الرقابة والاشراف على البنوك في السودان في الفترة 1995-2005"**

تناولت الدراسة أساليب البنك المركزي في الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية وأهمية القيام بدوره الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي، لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي داخل البلاد. هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهداف وخصائص ووظائف المؤسسات المالية الإسلامية وطبيعتها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات التقليدية، وإلى التعرف علي الأدوات الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة والإشراف علي المصارف الإسلامية ومدي ملائمة هذه الأدوات الرقابية للمصارف الإسلامية وتوافقها مع خصائص المصارف الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وخلص البحث إلى النتائج وكان أهمها، انعكاس السياسة التمويلية في إطار السياسة النقدية الإسلامية التي انتهجها بنك السودان خلال تلك الفترة من 1990 -2005 إيجابياً علي معدل نمو الناتج المحلي في عام2000 وايضا كان هنالك ارتفاع في اصول خلال الفترة من 1990الى2005 نسبة للسياسة التي انتهجها بنك السودان خلال مرحلة تعميق إسلام الجهاز المصرفي. وخلص البحث إلى أهم التوصيات حيث نادي بتطوير الادوات القائمة التي تستخدم في تنظيم السياسة النقدية والتمويلية بالقدر الذي يمكن من تنفيذ السياسة المطلوبة، وان تكون هذه الادوات ملائمة لطبيعة عمل الجهاز المصرفي الذي يعمل في الإطار الاسلام.

6. **دراسة (يوسف،2007): " تقويم أداء شركات الصرافة في السودان، دراسة حالة الشركة القومية للصرافة"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية شركات صرافة النقد الأجنبي المرخص لها بالعمل في السودان في استقطاب موارد النقد الأجنبي، وترشيد توظيف استخداماته بدراسة حالة الشركة القومية للصرافة، واستخدم الباحث منهجية دراسة الحالة وكانت حالة الشركة القومية للصرافة ، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أدى السماح لشركات الصرافة بالتعامل في مجال التحاويل إلى جذب موارد إضافية لها، كما أدى إدخال التقنية إلى الدقة والسرعة في تسجيل المعاملات في الحسابات المختصة، بالإضافة إلى وجود دور إيجابي للشركة القومية للصرافة في سوق النقد

الأجنبي من خلال استقطابها لموارد النقد الأجنبي ومساهمتها في التعامل بالنقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية.

7. دراسة (طه،2007). "أثر تطور شركات الصرافة على سوق النقد الأجنبي بالسودان"

هدفت الدراسة إلى التعريف بشركات الصرافة كواحدة من أدوات البنك المركزي التي يستعين بها في رسم وتنفيذ السياسات وتتطرق الدراسة إلى نشأتها، أهدافها، ودورها في سوق النقد الأجنبي والجهاز المصرفي. تناقش الدراسة مشكلة تعدد وتنوع شركات الصرافة والبحث عن مدى تأثيرها على الجهاز المصرفي وسوق النقد الأجنبي وهل حققت شركات الصرافة في السودان الأهداف المرجوة منها وإلى أي مدى تساعد سياسات ومنشورات البنك المركزي في خلق موارد للصرافات وتوجيه استخدام هذه الموارد. وقد انتهجت الدراسة كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي بالإضافة للمنهج التحليلي الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي اجتذبت شركات الصرافة منذ العام 1995 وحتى العام 2004م موارد من سوق النقد الأجنبي وتطورت هذه الموارد خلال الأعوام المذكورة عليه فقد أصبحت شركات الصرافة تساهم بنسب عالية في سوق النقد الأجنبي إلى جانب الفئات الأخرى في السوق كالبنوك والمصدرين والمستوردين، بالرغم من أن فترات عمل شركات الصرافة منذ بداية الثمانينات وحتى العام1995م عكست تأرجح في السياسات ما بين رقابة وتحرر مما أدى إلى عدم نضوج التجربة إلا أن الفترة من 1995م وهو العام الذي أصدرت فيه لائحة تنظيم أعمال الصرافة وحتى العام 2005م شهدت استقرار في عمل شركات الصرافة ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ما يلي : إلزام شركات الصرافة بتطبيق أنظمة محاسبية تقنية وجعل ذلك من متطلبات التصديق النهائي للصرافات الجديدة، إعداد الدراسات اللازمة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الصرافة، ووضع لائحة للجزاءات خاصة بشركات الصرافة تأخذ في الاعتبار التطور والمتغيرات التي طرأت على عمله.

8. دراسة (الشاهد،2003): "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"

هدفت الدراسة الى إبراز المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، وتحديد بيئة الرقابة المصرفية الفعالة، إضافة للشروط الواجب توافرها لرقابة مصرفية فعالة. وقد استعرضت الدراسة مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وسعى لتحديد الأسس والشروط

الواجب توافرها في البيئة المصرفية لتكون قادرة على تنفيذ هذه المبادئ، وحدد المكامن التي يجب تفحصها من السلطات الرقابية لتضمن فعالية رقابتها على المصارف. وقدمت الدراسة عرضاً موسعاً لكل مبدأ من هذه المبادئ، واشتراطات أو متطلبات تطبيقه على واقع المصارف، سواء من الناحية التشريعية في قوانين وقرارات السلطات النقدية، أو لدى المصارف العاملة، وبالتالي فان الدراسة قدمت إطاراً عاماً حول المتطلبات اللازمة لكي يصبح الجهاز المصرفي، أي كان، قادراً على الاستجابة لهذه المبادئ، وبالتالي تكون رقابة المصرف المركزي فعالة على الوحدات المصرفية، وقادرة على تحقيق أهداف الرقابة عموماً. وهي دراسة نُشرت من قبل اتحاد المصارف العربية في مطبوعة بعنوان "بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة، وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية".

3.3 الدراسات الاجنبية:

9. دراسة بارث وآخرون(2001): "الأنظمة والرقابة المصرفية حول العالم"

Barth and Others (2001), "the Regulation and Supervision of Banks around the World".

استهدفت الدراسة الإطلاع على أنظمة الرقابة المصرفية المعتمدة في دول العالم، وعلاقتها بأسس الرقابة المصرفية، حيث تعرضت هذه الدراسة الى مناقشة قاعدة بيانات جديدة وشاملة تتعلق بالأنظمة والرقابة المصرفية في العديد من دول العالم، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إذ اعتمدت الدراسة في بياناتها على استبانة تم إرسالها للسلطات الرقابية والقانونية والمصارف المحلية في (107) دول، وغطت الدراسة جوانب مختلفة في العمل المصرفي تشمل متطلبات الدخول إلى الصناعة المصرفية، والقيود على الملكية، ومتطلبات رأس المال، والقيود على الأنشطة ومتطلبات التدقيق الخارجي، ومتطلبات الإدارة الداخلية والتنظيمية، ومتطلبات السيولة، وخطة ضمان وحماية المودعين، ومتطلبات المخصصات، ومتطلبات الإفصاح المعلوماتي والرقابة المصرفية الفعالة. ولقد أوضحت الدراسة وقدمت إجابة حول الواقع المصرفي في ال (107) دول التي شملتها الدراسة، بحيث استطاعت تقديم صورة معلوماتية أساسية بشأن الأنظمة والرقاب المصرفية الفعالة في كل دولة من هذه الدول وأظهرت الاختلافات والتمايزات في الأنظمة والبيئة والقوانين المصرفية بين الدول.

3.4 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة سواء كانت المحلية والعربية أو الأجنبية، فإننا نجد أنها تتفق مع هذه الدراسة أحياناً، وتختلف أحياناً أخرى، مما يعطى لهذه الدراسة التميز والإضافة الجديدة التي تقدمها عن الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع الرقابة والعوامل المؤثرة في الرقابة. إن هذه الدراسة تختلف مع الدراسات السابقة في الهدف ومشكلة البحث حيث أنها تدور حول العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، وهذا ما لم توفره الدراسات السابقة بشكل من التفصيل والوضوح والتركيز، وفيما يلي نستعرض بالتفصيل جملة من الاختلافات والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع في الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث اتفقت مع دراسة (السويكت،2014)، (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009)، (يوسف،2007)، (طه،2007)، (السقيلي،2005)، (الشاهد،2003)، بارث وآخرون(2001) واختلفت مع دراسة (طه،2007)، والتي استخدمت المنهج الاستنباطي الاستقرائي، ودراسة

ومن حيث أداة الدراسة، فقد إتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث الأداة المستخدمة وهي الاستبانة، حيث اتفقت مع دراسة، (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009)، (يوسف،2007)، (طه،2007)، (السقيلي،2005)، (الشاهد،2003)، بارث وآخرون(2001) ولكنها إختلفت مع دراسة (يوسف ،2007) التي استخدمت دراسة حالة، وكذلك (السويكت،2014) الذي استخدم دراسة حالة.

ومن حيث مجتمع الدراسة، فقد تميزت الدراسة الحالية بمجتمع دراسة مختلف عن بعض الدراسات السابقة، حيث تمثل مجتمع الدراسة من جميع المدراء والموظفين العاملين في شركات الصرافة في قطاع غزة، وبذلك فهي تختلف عن الدراسات السابقة، حيث يتكون مجتمع دراسة (السقيلي، 2005) من الموظفين العاملين في الدوائر الرقابية في سلطة النقد، أما دراسة (قشطة،2013) فقد تكون من جميع الموظفين العاملين في المصارف، بارث وآخرون(2001) أما دراسة بارث وآخرون(2001)، فقد تكون مجتمع دراسته من السلطات الرقابية والقانونية للمصارف، وقد اتفقت

مع دراسة (طه،2007) حيث كان مجتمع الدراسة متوفق مع هذه الدراسة واستخدم فيها شركات الصرافة العاملة في السودان، ودراسة (يوسف،2007)، ولكنها استخدمت شركة واحدة كدراسة حالة، اما (السويكت،2014) فقد استخدم دراسة حالة لبعض مخالفات شركات الصرافة.

أما من ناحية المجتمع، فإن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الدراسات السابقة حيث استخدمت أسلوب الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة، حيث اتفقت مع (السقيلي،2005)، (طه،2007) وانقسم الباقون بين من استخدموا أسلوب المجتمع العشوائية، ودراسة حالة.

لقد استفاد الباحث من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية السابقة ، من خلال تعميق المعرفة بمفهوم الرقابة، والرقابة المصرفية والعوامل المؤثرة في الرقابة، إضافة إلى تعميق المعرفة بشركات الصرافة الرقابة على شركات الصرافة وأعمال الصرافة ورقابة سلطة النقد، كما تمت الاستفادة من الدراسات والكتب والمراجع في كتابة الإطار النظري وتعميق المعرفة بجميع أبعاد المواضيع التي تتناولها الدراسة وكذلك استفادت من المنهجية المستخدمة سواء كانت في جمع البيانات أو في تحليلها، واستفادت في تحديد الأداة المناسبة لجمع البيانات في الدراسة، وفي استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة، إضافة إلى الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وربطها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وعليه فإن الباحث يقر بهذه الفائدة الكبيرة ، والمساعدة في تسهيل إعداد وإخراج هذه الدراسة بما يتفق ويتوافق مع النظرية والمنطق ومنهجية البحث العلمي.

وأهم ما يميز هذه الدراسة، كما يعتقد الباحث، أصالتها فهي تعد من الدراسات الأوائل التي تناولت وناقشت العوامل المؤثرة في رقابة سطلة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث أن أغلب الدراسات تناولة الرقابة على البنوك ولم تتناول بشكل أساسي الرقابة على شركات الصرافة، لم تتطرق الدراسات السابقة للعوامل التي تؤثر في رقابة سلطة على شركات الصرافة، بينما ركزت هذه الدراسة على العوامل المؤثر في الرقابة وعلى شرات الصرافة، وتأتي هذه الدراسة في إثراء المكتبة بموضوع الرقابة وربطه بقطاع هام من القطاعات في المجتمعات وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، لما لها من الدور الفعال في دعم المجتمع وتحقيق تكافله وغيرها.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المقدمة.

4.1: منهج الدراسة.

4.2: مجتمع الدراسة.

4.3: أداة الدراسة.

4.4: خطوات بناء الإستبانة.

4.5: صدق الإستبانة.

4.6: ثبات الإستبانة.

4.7: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

بناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.1: منهج الدارسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف (الحمداني، 100:2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص ممجتمع في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث إتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض والمقابلات غير الهيكلة حيث أجرى الباحث مقابلات مع بعض الصرافين ومع موظفي قسم الرقابة والتفتيش على الصرافين في سلطة النقد.

4.2: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في شركات الصرافة في قطاع غزة ومدراء شركات الصرافة في قطاع غزة، والبالغ عددهم38 شركة.

قام الباحث باستخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع مجتمع استطلاعية حجمها 30 إستبانة لاختبار الصدق والثبات للاستبانة. وقد تم إدخالهم في التحليل النهائي نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة، وبعد ذلك تم توزيع 65 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 53 استبانة بنسبة 81%.

4.3: أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول" **العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات** "

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، عمر شركة الصرافة، عدد العاملين، عدد الأفرع، عنوان شركة الصرافة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 70 فقرة، موزع على 8 مجالات:

المجال الأول: نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة)، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الثاني: عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثالث: طبيعة مخاطر عمل الصرافين، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الرابع: نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الخامس: تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة، ويتكون من (9) فقرات.

المجال السادس: إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، ويتكون من (10) فقرات.

المجال السابع: أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثامن: رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، ويتكون من (11) فقرة.

وقد تم استخدام المقياس 1-10 بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح.

4.4: خطوات بناء الإستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة " العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة: -

1. الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.
2. إستشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الإستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الإستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. تم مراجعة وتنقيح الإستبانة من قبل المشرف.
6. تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية.

7. تم عرض الاستبانة على (11) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر.
8. في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (8) فقرة، ملحق (2).

4.5: صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي،2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 179:2001). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 10محكمين متخصصين في إدارة الاعمال وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية –انظر الملحق رقم (2).

2-صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (4-1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة)" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-1): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة) " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة احتياجات الصرافين وطبيعة مخاطر عملهم.	.714	*0.000
2	يشمل نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة كافة الجوانب التي تضبط عمل الصرافين.	.565	*0.000
3	يسهم نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة في معالجة القضايا المالية والفنية المتعلقة بعمل الصرافين.	.796	*0.000
4	يتناسب نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة مع الوضع الاقتصادي في قطاع غزة.	.725	*0.000
5	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة عدم وجود عملة محلية في قطاع غزة.	.493	*0.002
6	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة التطور في التكنولوجيا المالية الحديثة.	.412	*0.010
7	تصدر سلطة النقد نشرة بأسعار العملات بشكل يومي.	.695	*0.000
8	يلتزم الصرافون بأسعار العملات المحددة بالنشرة التي تصدرها سلطة النقد.	.663	*0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يوضح جدول (4-2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-2):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يؤدي وجود عملة وطنية إلي تسهيل في الرقابة على شركات الصرافة.	.577	*0.000
2	يتطلب وجود عملة وطنية إجراءات وسياسات وخطوات إضافية من الصرافين.	.702	*0.000
3	يتطلب وجود عملة وطنية تقنيات أعلى وبرامج حاسوب أكثر دقة.	.814	*0.000
4	يؤدي وجود عملة وطنية إلى وجود أنواع أكثر من العملات في حسابات الصرافين.	.674	*0.000
5	تؤدي عملة الشيكل دور العملة الوطنية في عمليات الصرف.	.431	*0.007
6	يوجد بدائل ناجحة لدى الصرافين عن العملة الوطنية.	.603	*0.000
7	يتداول الصرافون العملات الاجنبية بشكل أكبر في حال وجود عملة وطنية.	.540	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-3):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تراعي أنظمة الرقابة طبيعة مخاطر عمل الصرافين في قطاع غزة.	.667	*0.000
2	تحتوي بيئة عمل الصرافين على مخاطر عالية.	.501	*0.002
3	يعتبر جزء من مخاطر عمل الصرافين بسبب عدم وجود عملة وطنية.	.696	*0.000
4	يؤدي استخدام التكنلوجيا المتطورة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	.780	*0.000
5	يؤدي تدريب موظفي شركات الصرافة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	.855	*0.000
6	تحد رقابة سلطة النقد على أعمال الصرافين من مخاطر عمل الصرافين	.811	*0.000
7	تشكل مخاطر عمل الصرافين قيد على الدخول في مهنة الصرافة.	.619	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-4):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تمتلك شركات الصرافة اجهزة حاسوب ونظم معلومات متطورة.	.446	*0.005
2	يوجد شبكة الكترونية تربطكم بأنظمة سلطة النقد بسلطة النقد.	.320	*0.037
3	يساعد استخدام نظم المعلومات في تحسين اداء الإدارة والعاملين في شركة الصرافة.	.610	*0.000
4	يساعد استخدام نظم المعلومات في التقليل من مخاطر عمل الصرافين.	.754	*0.000
5	يسهم استخدام نظم المعلومات في زيادة الأرباح والحصة السوقية من الخدمات.	.870	*0.000
6	تسهم نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة على رفع كفاءة وتوزيع الخدمات وتخفيف تكاليف الخدمات المالية.	.696	*0.000
7	يؤدي استخدام نظم المعلومات على زيادة سرعة التزود بالمعلومات التي تخص اسعار العملات.	.668	*0.000
8	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات والتكنلوجيا الحديثة في الرقابة على عمل الصرافين.	.466	*0.004

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-5):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتوفر لدى العاملين في شركات الصرافة المهارات الاساسية للقيام بعملهم.	.443	*0.006
2	تساعد سلطة النقد في تدريب وتأهيل العاملين في شركات الصرافة.	.468	*0.004
3	تطلب سلطة النقد من الصرافين وجود موظفين بشروط ومهارات خاصة.	.701	*0.000
4	يؤدي تدريب الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة.	.818	*0.000
5	يؤدي تدريب وتأهيل العاملين إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الصرافين.	.718	*0.000
6	تقوم إدارة الشركة بتقييم دوري لموظفين الشركة واعداد تقارير تقيم أداء عملهم.	.718	*0.000
7	تقوم إدارة الشركة بتعين موظفين حسب الكفاءة والشهادة المهنية في مجال العمل.	.791	*0.000
8	تقوم إدارة الشركة بعمل دورات تدريبة للموظفين بشكل دوري.	.786	*0.000
9	يؤدي تدريب الموظفين وتأهليهم إلى زيادة ثقة الزبون بالشركة.	.788	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-6):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تفرض سلطة النقد إجراءات وشروط مناسبة للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	.604	*0.000
2	تتطلب سلطة النقد رأس مال مناسب للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	.466	*0.004
3	تسهل سلطة النقد اجراءات الحصول على رخصة لفتح فرع جديد.	.577	*0.000
4	تعتبر إجراءات تجديد الترخيص مناسبة وسهلة للصرافين مقارنة بأوضاعهم.	.675	*0.000
5	تسهل سلطة النقد إجراءات نقل الصراف لمركزه أو فروعه.	.807	*0.000
6	تسهل سلطة النقد إجراءات الإغلاق المؤقت أو الدائم للمركز الرئيسي أو الفروع.	.645	*0.000
7	تسهل سلطة النقد إجراءات بيع وشراء أسهم الشركة.	.770	*0.000
8	تسهل سلطة النقد إجراءات تغيير الشكل القانوني.	.733	*0.000
9	تعتبر التجهيزات المادية يجب توافرها في الشركة مناسبة ويسهل تنفيذها.	.719	*0.000
10	يعتبر الاقرار والتعهد بآلية المراسلات للأفراد والشركات إجراء مناسب للصرافين.	.599	*0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-7):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تمارس سلطة النقد الشكل الكافي من أنواع الرقابة على عمل الصرافين.	.622	0.000*
2	تنفذ سلطة النقد الرقابة بجولات تفتيشية ميدانية على شركات الصرافة.	.705	0.000*
3	تفرض سطلة النقد الرقابة بالتقارير على شركات الصرافة.	.638	0.000*
4	تمارس سطلة النقد رقابة على الحسابات البنكية للصرافين.	.597	0.000*
5	تفرض سلطة النقد رقابة على الحوالات السريعة الرئيسية والفرعية.	.590	0.000*
6	تنفذ سطلة النقد رقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.	.787	0.000*
7	تمارس سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الحاسوب لدى الصرافين.	.453	0.005*
8	تفرض سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الامان لدى الصرافين.	.850	0.000*
9	تمارس سطلة النقد الرقابة الميدانية على شركات الصرافة.	.811	0.000*
10	تمارس سطلة النقد الرقابة المكتبية على شركات الصرافة.	.861	0.000*

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4-8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-8):

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تمارس سلطة النقد رقابة دورية على شركات الصرافة.	.632	*0.000
2	تشمل رقابة سلطة النقد كافة جوانب عمل الصرافين.	.722	*0.000
3	تمارس سلطة النقد الرقابة على الصرافين والبنوك بنفس درجة الاهمية.	.746	*0.000
4	يشعر الصرافون برضا عن رقابة سلطة النقد.	.774	*0.000
5	تراقب سلطة النقد أسعار صرف العملات حسب السجلات.	.633	*0.000
6	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات الحديثة والتكنولوجيا في الرقابة على الصرافين.	.617	*0.000
7	يقوم موظفو الرقابة في سلطة النقد بعملهم على نحو جيد.	.857	*0.000
8	تقوم سلطة النقد بالرقابة على الحسابات البنكية للصرافين وكشوفات حساباتهم.	.756	*0.000
9	تطلب سلطة النقد تقارير دورية عن وضع شركات الصرافة المالي.	.789	*0.000
10	تفرض سلطة النقد عقوبات على المخالفين للنظم والتعليمات الصادرة عنها.	.624	*0.000
11	سبق وأن تعرضت شركتنا لعقوبات من سلطة النقد بسبب مخالفة النظم والتعليمات.	.442	*0.007

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (4-9) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (4-9):

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

	المجالات	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
	نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة).	.853	*0.000
	عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية.	.346	*0.026
	طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	.774	*0.000
	نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	.858	*0.000
	تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	.776	*0.000
	إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	.850	*0.000
	أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	.791	*0.000
	المتغيرات المستقلة معا	.994	*0.000
	رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.	.903	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

4.6: ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي،2010: 97)، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-10).

جدول (4-10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

	المجال	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
	نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة).	8	0.786	0.886
	عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية.	7	0.765	0.875
	طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	7	0.827	0.909
	نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	8	0.714	0.845
	تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	9	0.863	0.929
	إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	10	0.852	0.923
	أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	10	0.857	0.925
	المتغيرات المستقلة معا	59	0.946	0.972
	رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.	11	0.866	0.931
	جميع المجالات معا	70	0.957	0.978

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-10) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.714،0.946)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.957). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.845،0.972)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.957) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.7: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-11).

جدول (4-11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	المجال	القيمة الاحتمالية
	نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة).	0.765
	عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية.	0.318
	طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	0.816
	نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	0.737
	تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	0.486
	إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	0.516
	أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	0.327
	المتغيرات المستقلة معا	0.980
	رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.	0.882
	جميع المجالات معا	0.743

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-11) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم إستخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف مجتمع الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K–S) Kolmogorov–Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. اختبار T في حالة مجتمع واحدة (T–Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance –ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.
8. الانحدار الخطي البسيط Simple Liner Regression Model.
9. الانحدار الخطي المتعدد Multiple Liner Regression Model.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

مقدمة.

5.1: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات العامة.

5.2: تحليل فقرات الاستبانة.

5.3: اختبار فرضيات الدراسة.

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وإستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية عن المستجيب التي اشتملت على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، عمر شركة الصرافة، عدد العاملين، عدد الأفرع، عنوان شركة الصرافة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.1: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس**

جدول (5-1): توزيع مجتع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	83	100.0
انثى	-	-
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-1) أن كافة مجتمع الدراسة 100% ذكور. يعتبر قطاع غزة من المجمعات المحافظة وطبيعة عمل الصرافين تتطلب ساعات دوام طويلة ولوقت متأخر تتجاوز 12 ساعة. كما وتعتمد مهنة الصرافة على الذكور من أفراد المجتمع، مما يجعلها تقتصر على الذكور دون الإناث.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر**

جدول (5-2): توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
اقل من 20	1	1.2
30-21	34	41.0
40-31	28	33.7
41 فأكثر	20	24.1
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (6-2) أن ما نسبته 1.2% من مجتمع الدراسة أعمارهم أقل من 20 سنة، 41.0% تتراوح أعمارهم من 21-30 سنة، 33.7% تتراوح أعمارهم من 31-40 سنة، بينما 24.1% أعمارهم 41 سنة فأكثر. ويرجح الباحث السبب أن شركات الصرافة هي شركات عائلية وفي أغلب الحالات يكون أبناء المدراء هم من يعملون في شركات الصرافة وهم عادة يكونوا صغار السن وذلك يرجع لعدة أسباب وأهمها هي الثقة حيث يعطي أصحاب الشركات الثقة لأبنائهم وأن مدراء الشركات هم من 41 سنة فأكثر.

- **توزيع مجمع الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (6-3): توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فمادون	9	10.8
دبلوم	6	7.2
بكالوريوس	66	79.5
ماجستير	2	2.4
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (6-3) أن ما نسبته 10.8% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون، 7.2% مؤهلهم العلمي دبلوم، 79.5% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 2.4% مؤهلهم

العلمي ماجستير. ويرجح الباحث السبب أن أغلب العاملين في شركات الصرافة هم من فئة الشباب من سنة 21 شنة فأكثر وهي فئة الحاصلين على شهادات البكالوريوس.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**

جدول (5-4): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3 سنوات	9	10.8
3-5 سنوات	22	26.5
6-8 سنوات	13	15.7
8 سنوات فأكثر	39	47.0
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-4) أن ما نسبته 10.8% من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 3 سنوات، 26.5% تتراوح سنوات خبرتهم من 3-5 سنوات، 15.7% تتراوح سنوات خبرتهم من 6-8 سنوات، بينما 47.0% سنوات خبرتهم 8 سنوات فأكثر. ويرجح الباحث السبب أن شركات الصرافة هي شركات عائلية حيث يعمل أبناء المدراء فيها من سن حديث ويحصلون على الخبرة مبكرا لمساعدة أباءهم في إدارة الشركة.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

جدول (5-5): توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير	31	37.3
موظف	44	53.0
رئيس قسم	8	9.6
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-5) أن ما نسبته 37.3% من مجتمع الدراسة مسماهم الوظيفي مدير، 53.0% مسماهم الوظيفي موظف، بينما 9.6% مسماهم الوظيفي رئيس قسم. ويرجح الباحث

السبب أن شركات الصرافة تحتوي على مدير واحد وعدد من الموظفين وفي حالات قليلة يكون هناك فروع وأاقسام لشركة الصرافة لذلك يكون عدد المدراء قليل وعدد الموظفين أكثر ويكون عدد رؤساء الاقسام أقل من عدد الموظفين.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب عمر شركة الصرافة**

جدول (5-6): توزيع مجتمع الدراسة حسب عمر شركة الصرافة

عمر شركة الصرافة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	2	2.4
5-10سنوات	19	22.9
من 11-15 سنة	23	27.7
أكثر من 15 سنة	39	47.0
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-6) أن ما نسبته 2.4% من مجتمع الدراسة أجابوا أن عمر شركة الصرافة التي يعملون بها أقل من 5 سنوات، 22.9% يتراوح عمرها من 5-10 سنوات، 27.7% يتراوح عمرها من 11-15 سنة، بينما 47.0% أجابوا أن عمر شركة الصرافة التي يعملون بها أكثر من 15 سنة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن أغلب شركات الصرافة هي شركات قديمة حتى منذ قدوم السلطة الوطنية وبدأ ترخيص شركات الصرافة وبدأ بعدها دخول الشركات في قطاع الصرافة.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد العاملين**

جدول (5-7): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد العاملين

عدد العاملين	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3	34	41.0
3- 5	25	30.1
أكثر من 5	24	28.9
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-7) أن ما نسبته 41.0% من مجتمع الدراسة أجابوا عدد العاملين في الشركة التي يعملوا بها أقل من 3 عمال، 30.1% يتراوح عددهم من 3-5 عمال، بينما 28.9% أجابوا أن عدد العاملين في الشركة التي يعملوا بها أكثر من 5 عمال. ويعزو الباحث ذلك إلى أن شركات الصرافة في قطاع غزة شركات صغيرة نسبية وهي شركات فردية وليس لها فروع كثيرة لذلك فإن عدد العاملين فيها يكون قليل إلا في عدد قليل من الشركات مثل شركة البرعصي التي لديها أكثر من 3 أفرع ويعمل بها عدد كبير من العاملين.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الأفرع**

جدول (5-8): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الأفرع

عدد الأفرع	العدد	النسبة المئوية %
فرع واحد	57	68.7
2	15	18.1
3	3	3.6
أكثر من 3	8	9.6
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-8) أن ما نسبته 68.7% من مجتمع الدراسة أجابوا عدد الأفرع في الشركة فرع واحد، 18.1% أجابوا أنه فرعين، 3.6% أجابوا أنه ثلاثة، بينما 9.6% أجابوا أن عدد الأفرع في الشركة أكثر من ثلاثة أفرع. ويعزو الباحث ذلك الى أن أغلب شركات الصرافة في قطاع غزة ليست لديها فرع وذلك يرجع لصغر مساحة قطاع غزة والكثافة السكانية المتركزة في أماكن معينة مثل مركز المدينة.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب عنوان شركة الصرافة**

جدول (5-9): توزيع مجتمع الدراسة حسب عنوان شركة الصرافة

عنوان شركة الصرافة	العدد	النسبة المئوية %
الشمال	1	1.2
غزة	40	48.2
الوسطى	15	18.1
الجنوب	27	32.5
المجموع	83	100.0

يتضح من جدول (5-9) أن ما نسبته 1.2% من مجتمع الدراسة أجابوا أن عنوان شركتهم الشمال، 48.2% أجابوا أن عنوان شركتهم غزة، 18.1% أجابوا أن عنوان شركتهم الوسطى، بينما 32.5% أجابوا أن عنوان شركتهم الجنوب. وذلك يرجع إلى أنه يوجد في مدينة غزة 21 شركة صرافة مرخصة من سلطة النقد وذلك لأن مدينة غزة أكثر كثافة سكانية وتعتبر مركز قطاع غزة وبها معظم المؤسسات الحيوية و9 شركات صرافة في مدينة خانيونس و4 شركات في المنطقة الوسطى وشركة واحدة في مخيم جباليا و3 شركات في رفح.

5.2: تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار T لمجتمع واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا، فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 6 ، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- **تحليل فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة) "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-10).

جدول (5-10):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة)"

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة احتياجات الصرافين وطبيعة مخاطر عملهم.	4.95	49.52	-3.92	*0.000	4
2	يشمل نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة كافة الجوانب التي تضبط عمل الصرافين.	6.49	64.94	1.83	*0.035	2
3	يسهم نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة في معالجة القضايا المالية والفنية المتعلقة بعمل الصرافين.	5.34	53.37	-2.21	*0.015	3
4	يتناسب نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة مع الوضع الاقتصادي في قطاع غزة.	3.88	38.80	-9.39	*0.000	7
5	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة عدم وجود عملة محلية في قطاع غزة.	4.65	46.51	-4.13	*0.000	6
6	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة التطور في التكنولوجيا المالية الحديثة.	6.76	67.59	3.17	*0.001	1
7	تصدر سلطة النقد نشرة بأسعار العملات بشكل يومي.	4.76	47.56	-3.20	*0.001	5
8	يلتزم الصرافون بأسعار العملات المحددة بالنشرة التي تصدرها سلطة النقد.	3.35	33.54	-8.43	*0.000	8
	جميع فقرات المجال معاً	5.03	50.33	-5.17	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة التطور في التكنولوجيا المالية الحديثة " والتي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 6.76 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.59%، قيمة الاختبار 3.17 وأن القيمة الاحتمالية (. Sig) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. ويعزو الباحث ذلك لان سلطة النقد تستخدم برامج محاسبية متقدمة لربطها بشركات الصرافة من أجل الرقابة والمتابعة وتنظيم عمل الصرافة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يلتزم الصرافون بأسعار العملات المحددة بالنشرة التي تصدرها سلطة النقد " التي حصلت الرمتبة الأخيرة يساوي 3.35 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 33.54%، قيمة الاختبار 8.43-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. ويعود ذلك لان سطلة النقد لا تصدر نشرة بأسعار صرف العملات للصرافين وفقط تصدرها للبنوك.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 5.03، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 50.33%، قيمة الاختبار 5.17-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة)" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. وذلك يرجع لان نظام الرقابة على الصرافة جديد نسبيا وأن بعض فقراته لا تراعي الوضع الاقتصادي الذي يمر به الصرافين في قطاع غزة.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (بلول،2009)، (الشرف،2010)، حيث أظهرتا أن هناك موافقة ضعيفة على أنظمة وقوانين الرقابة على شركات الصرافة أوالمصارف.

- **تحليل فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-11).

جدول (5-11):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يؤدي وجود عملة وطنية إلى تسهيل في الرقابة على شركات الصرافة.	7.35	73.49	6.08	*0.000	2
2	يتطلب وجود عملة وطنية إجراءات وسياسات وخطوات إضافية من الصرافين.	7.08	70.84	4.07	*0.000	3
3	يتطلب وجود عملة وطنية تقنيات أعلى وبرامج حاسوب أكثر دقة.	6.73	67.35	2.69	*0.004	4
4	يؤدي وجود عملة وطنية إلى وجود أنواع أكثر من العملات في حسابات الصرافين.	6.51	65.06	1.81	*0.037	6
5	تؤدي عملة الشيكل دور العملة الوطنية في عمليات الصرف.	7.63	76.27	5.85	*0.000	1
6	يوجد بدائل ناجحة لدى الصرافين عن العملة الوطنية.	6.70	66.99	2.42	*0.009	5
7	يتداول الصرافون العملات الاجنبية بشكل أكبر في حال عدم وجود عملة وطنية.	6.33	63.25	1.13	0.131	7
	جميع فقرات المجال معاً	6.90	69.04	5.99	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تؤدي عملة الشيكل دور العملة الوطنية في عمليات الصرف " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 7.63 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.27%، قيمة الاختبار 5.85، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وهيمنة الشيكل على السوق الفلسطيني ووحدة الارض والجغرافيا مع إسرائيل وعملتها الشيكل.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " يتداول الصرافون العملات الاجنبية بشكل أكبر في حال وجود عملة وطنية " التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 6.33 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.25%، قيمة الاختبار 1.13، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.131 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن عدم وجود عملة وطنية يتطلب وجود عملات بديلة وهذا يسهل فرصة وجود عملات أجنبية جديدة في السوق.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.90، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.04%، قيمة الاختبار 5.99، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. ويعزو الباحث ذلك لأن عدم وجود عملة وطنية يتطلب وجود عملات بديلة وهذا يسهل فرصة وجود عملات أجنبية جديدة في السوق وبالتالي فإن وجود عملة وطنية قد يقلل من فرص التعامل بالعملات الاجنبية.

وقد تعذر ربط هذا المتغير مع الدراسات السابقة لعدم اشتمالها على هذا المتغير والذي تم وضعه بناءا على الوضع الراهن الفلسطيني المختلف عن باقي الدول بعد موافقة الدكتور المشرف والمختصين.

- **تحليل فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-12).

جدول (5-12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " طبيعة مخاطر عمل الصرافين "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تراعي أنظمة الرقابة طبيعة مخاطر عمل الصرافين في قطاع غزة.	4.88	48.80	-3.36	*0.001	7
2	تحتوي بيئة عمل الصرافين على مخاطر عالية.	9.18	91.81	19.54	*0.000	1
3	يعتبر جزء من مخاطر عمل الصرافين بسبب عدم وجود عملة وطنية.	6.07	60.72	0.22	0.412	5
4	يؤدي استخدام التكنلوجيا المتطورة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	7.71	77.11	7.43	*0.000	2
5	يؤدي تدريب موظفي شركات الصرافة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	7.65	76.51	6.49	*0.000	3
6	تحد رقابة سلطة النقد على أعمال الصرافين من مخاطر عمل الصرافين	5.80	57.95	-0.70	0.244	6
7	تشكل مخاطر عمل الصرافين قيد على الدخول في مهنة الصرافة.	6.49	64.94	1.95	*0.027	4
	جميع فقرات المجال معاً	6.83	68.26	4.89	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" تحتوي بيئة عمل الصرافين على مخاطر عالية " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 9.18 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي

91.81%، قيمة الاختبار 19.54، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة جدا من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لاحتواء بيئة عمل الصرافين على كثير من المخاطر تم ذكرها في سابقا وتفصيلها.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تراعي أنظمة الرقابة طبيعة مخاطر عمل الصرافين في قطاع غزة" التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 4.88 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 48.80%، قيمة الاختبار3.36–، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. ويعزو الباحث ذلك لان نظام رقابة وترخيص الصرافة لا يراعي مخاطر عمل الصرافين.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.83، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.26%، قيمة الاختبار 4.89، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "طبيعة مخاطر عمل الصرافين" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. أن هناك موافقة على أن هناك مخاطر عمل عالية لمهنة الصرافة في قطاع غزة.

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (السويكت،**2014**)، و(يوسف،2007) في أن هناك مخاطر لعمل شركات الصرافة.

– تحليل فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5–13).

جدول (5-13):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تمتلك شركات الصرافة اجهزة حاسوب ونظم معلومات متطورة.	8.43	84.34	12.74	*0.000	1
2	يوجد شبكة الكترونية تربطكم بأنظمة سلطة النقد بسلطة النقد.	7.23	72.32	3.64	*0.000	6
3	يساعد استخدام نظم المعلومات في تحسين اداء الإدارة والعاملين في شركة الصرافة.	8.10	80.96	10.39	*0.000	2
4	يساعد استخدام نظم المعلومات في التقليل من مخاطر عمل الصرافين.	7.30	73.01	5.38	*0.000	5
5	يسهم استخدام نظم المعلومات في زيادة الأرباح والحصة السوقية من الخدمات.	6.47	64.70	1.86	*0.034	8
6	تسهم نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة على رفع كفاءة وتوزيع الخدمات وتخفيف تكاليف الخدمات المالية.	6.72	67.23	2.71	*0.004	7
7	يؤدي استخدام نظم المعلومات على زيادة سرعة التزود بالمعلومات التي تخص اسعار العملات.	7.60	76.02	6.23	*0.000	3
8	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات والتكنلوجيا الحديثة في الرقابة على عمل الصرافين.	7.54	75.42	5.76	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	7.42	74.24	8.76	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-13) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تمتلك شركات الصرافة اجهزة حاسوب ونظم معلومات متطورة " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 8.43 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.34%، قيمة الاختبار 12.74 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن شركات الصرافة تستخدم برنامج محاسبي يربطهم بسلطة النقد وهناك متطلبات من سلطة النقد بضرورة وجود نظام معلومات في شركات الصرافة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يسهم استخدام نظم المعلومات في زيادة الأرباح والحصة السوقية من الخدمات " التى حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 6.47 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.70%، قيمة الاختبار 1.86 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.034 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن عمل شركات الصرافة الأساسي لا يعتمد على استخدام نظم المعلومات ويمكن انجاز العمل بدون نظم معلومات.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.42، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.24%، قيمة الاختبار 8.76 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "نظم **المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة**" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. وذلك يعني أن شركات الصرافة تستخدم نظام معلومات في عملياتها اليومية.

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (يوسف،2007)، (السويكت،2014)، و(طه،2007) في أن شركات الصرافة تستخدم نظم معلومات متطورة في عملها اليومي.

– تحليل فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5–14).

جدول (5-14):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتوفر لدى العاملين في شركات الصرافة المهارات الاساسية للقيام بعملهم.	8.04	80.36	10.02	*0.000	1
2	تساعد سلطة النقد في تدريب وتأهيل العاملين في شركات الصرافة.	3.54	35.37	-8.05	*0.000	9
3	تطلب سلطة النقد من الصرافين وجود موظفين بشروط ومهارات خاصة.	4.89	48.90	-3.39	*0.001	7
4	يؤدي تدريب الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة.	8.04	80.36	8.52	*0.000	1
5	يؤدي تدريب وتأهيل العاملين إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الصرافين.	7.95	79.52	8.79	*0.000	3
6	تقوم إدارة الشركة بتقييم دوري لموظفين الشركة واعداد تقارير تقيم أداء عملهم.	6.72	67.23	2.44	*0.008	6
7	تقوم إدارة الشركة بتعين موظفين حسب الكفاءة والشهادة المهنية في مجال العمل.	6.73	67.35	2.61	*0.005	5
8	تقوم إدارة الشركة بعمل دورات تدريبية للموظفين بشكل دوري.	4.76	47.56	-4.10	*0.000	8
9	يؤدي تدريب الموظفين وتأهليهم إلى زيادة ثقة الزبون بالشركة.	7.87	78.67	7.09	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	6.53	65.26	2.79	*0.003	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-14) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يؤدي تدريب الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 7.91 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.36%، قيمة الاختبار 8.52وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن تدريب الموظفين يحسن من أدائهم وطريقة تعاملهم مع الزبائن مما يؤدي إلى تحسن الخدمة المقدمة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تساعد سلطة النقد في تدريب وتأهيل العاملين في شركات الصرافة " التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 3.54 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 35.37%، قيمة الاختبار 8.05– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن سلطة النقد لا تقوم بتدريب الموظفين وتأهيل العاملين في شركات الصرافة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.53، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 65.26%، قيمة الاختبار 2.79 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.003 لذلك يعتبر مجال"تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال، وهذا يعني ان شركات الصرافة لديها عاملين مؤهلين ومدربين.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (السويكت،2014)، (يوسف،2007) و(طه،2007) في أن العاملين في شركات الصرافة مدربين ومؤهلين لتأدية مهام عملهم.

– **تحليل فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5–15).

جدول (5-15):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تفرض سلطة النقد إجراءات وشروط مناسبة للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	8.31	83.09	8.44	*0.000	2
2	تتطلب سلطة النقد رأس مال مناسب للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	8.55	85.54	12.45	*0.000	1
3	تسهل سلطة النقد اجراءات الحصول على رخصة لفتح فرع جديد.	5.23	52.32	-2.53	*0.007	8
4	تعتبر إجراءات تجديد الترخيص مناسبة وسهلة للصرافين مقارنة بأوضاعهم.	5.61	56.10	-1.24	0.109	6
5	تسهل سلطة النقد إجراءات نقل الصراف لمركزه أو فروعه.	5.18	51.83	-2.79	*0.003	9
6	تسهل سلطة النقد إجراءات الإغلاق المؤقت أو الدائم للمركز الرئيسي أو الفروع.	5.62	56.17	-1.32	0.095	5
7	تسهل سلطة النقد إجراءات بيع وشراء أسهم الشركة.	4.65	46.50	-4.58	*0.000	10
8	تسهل سلطة النقد إجراءات تغيير الشكل القانوني.	5.48	54.75	-1.54	0.064	7
9	تعتبر التجهيزات المادية يجب توافرها في الشركة مناسبة ويسهل تنفيذها.	6.29	62.93	0.98	0.164	4
10	يعتبر الاقرار والتعهد بآلية المراسلات للأفراد والشركات إجراء مناسب للصرافين.	6.50	65.00	2.07	*0.021	3
	جميع فقرات المجال معاً	6.17	61.68	0.88	0.191	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5-15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تتطلب سلطة النقد رأس مال مناسب للحصول على رخصة مزاولة المهنة " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 8.55 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.54%، قيمة الاختبار 12.45 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي

0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لإختلاف الأشكال القانونية لشركات الصرافة التي حددتها سلطة النقد في النظام وإختلاف رأس المال مما يراعي الفروقات بين الصرافين.

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تسهل سلطة النقد إجراءات بيع وشراء أسهم الشركة " التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 4.65 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 46.50%، قيمة الاختبار 4.58– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن سلطة النقد تتطلب إجراءات وخطوات متعددة لبيع وشراء أسهم الشركة بين الشركاء.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.17، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 61.68%، قيمة الاختبار 0.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.191 لذلك يعتبر مجال "إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد" غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال، وهذا يعني أن هناك موافقة على إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد ويعزو الباحث ذلك لأن قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد يقوم بإجراءات متعددة للرقابة على شركات الصرافة.

وإتفقت هذه النتائج مع دراسة (السويكت،2014) في أن هناك إجراءات مناسبة من قبل الجهاز الرقابي.

– **تحليل فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5–16).

جدول (5-16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تمارس سلطة النقد الشكل الكافي من أنواع الرقابة على عمل الصرافين.	7.63	76.27	6.02	*0.000	6
2	تنفذ سلطة النقد الرقابة بجولات تفتيشية ميدانية على شركات الصرافة.	8.37	83.73	11.32	*0.000	1
3	تفرض سطلة النقد الرقابة بالتقارير على شركات الصرافة.	68.3	183.7	11.51	*0.000	2
4	تمارس سطلة النقد رقابة على الحسابات البنكية للصرافين.	8.11	81.11	8.91	*0.000	3
5	تفرض سلطة النقد رقابة على الحوالات السريعة الرئيسية والفرعية.	7.73	77.28	6.03	*0.000	5
6	تنفذ سطلة النقد رقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.	5.15	51.46	-2.63	*0.005	10
7	تمارس سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الحاسوب لدى الصرافين.	7.33	73.29	4.43	*0.000	9
8	تفرض سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الامان لدى الصرافين.	7.52	75.18	5.53	*0.000	8
9	تمارس سطلة النقد الرقابة الميدانية على شركات الصرافة.	7.76	77.59	6.36	*0.000	4
10	تمارس سطلة النقد الرقابة المكتبية على شركات الصرافة.	7.60	76.02	6.22	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	7.57	75.65	7.97	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-16) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تنفذ سلطة النقد الرقابة بجولات تفتيشية ميدانية على شركات الصرافة " التي حصلت على المرتبة الأولى يساوي 8.37 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.73%، قيمة الاختبار 11.32 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لان سلطة النقد تقوم بجولات تفتيش ميدانية بشكل دوري ومنتظم على شركات الصرافة.

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " تنفذ سلطة النقد رقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات " التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 5.15 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 51.46%، قيمة الاختبار 2.63–وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأنه بسبب الظروف التي يعيشها قطاع غزة فإن سلطة النقد لا تشدد الرقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.57، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.65%، قيمة الاختبار 7.97 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. هذا يعني أن سلطة النقد تنفذ الشكل الكافي من أنواع الرقابة على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة(السويكت،2014) ودراسة (بلول،2009) في أن أجهزة الرقابة تمارس الشكل الكافي من أنواع الرقابة على شركات الصرافة.

- **تحليل جميع فقرات المتغيرات المستقلة**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5–17).

جدول (5-17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات المتغيرات المستقلة

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
	المتغيرات المستقلة	6.64	66.42	4.85	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (5-17) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المتغيرات المستقلة يساوي 6.64 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.42%، قيمة الاختبار 4.85 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على جميع فقرات المتغيرات المستقلة بشكل عام. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة هي مهمة وحيوية للصرافين لأداء عملهم مثل تدريب وتأهيل الموظفين واستخدام التكنولوجيا في العمل والقوانين المنظمة لمهنة الصرافة وكذلك على أهمية إجراءات قسم رقابة سلطة النقد وأنواع الرقابة التي تمارسها سلطة وضرورة تنويع اشكال وصور الرقابة.

وهذا يعني أن هناك موافقة ضعيفة على أن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة) مناسب لشركات الصرافة في قطاع غزة، وأن عدم وجود عملة محلية لا يؤثر على رقابة سلطة النقد وأن الصرافين يتعاملون بعملة الشيكل كبديل للعملة المحلية و أن عدم وجود عملة يزيد من الطلب على العملات الاخرى، تحتوي بيئة عمل الصرافين على مخاطر عالية وأن استخدام التكنلوجيا ونظم المعلومات المتطورة يخفف من هذه المخاطر وكذلك تدريب العاملين، وتمتلك شركات الصرافة أجهزة حاسوب ونظم معلومات متطورة، يؤدي تدريب الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، وأن شركات الصرافة لديها عاملين مدربين ومؤهلين، وتتطلب سلطة النقد رأس مال مناسب للحصول على رخصة مزاولة المهنة، قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد تقوم بإجراءات متعددة للرقابة على شركات الصرافة، ويقوم بجولات تفتيش ميدانية بشكل دوري ومنتظم على شركات الصرافة.

- تحليل فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-18).

جدول (5-18):

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تمارس سلطة النقد رقابة دورية على شركات الصرافة.	8.13	81.33	8.98	*0.000	1
2	تشمل رقابة سلطة النقد كافة جوانب عمل الصرافين.	7.93	79.28	8.30	*0.000	3
3	تمارس سلطة النقد الرقابة على الصرافين والبنوك بنفس درجة الاهمية.	6.04	60.37	0.12	0.454	8
4	يشعر الصرافون برضا عن رقابة سلطة النقد.	4.42	44.22	-5.55	*0.000	10
5	تراقب سلطة النقد أسعار صرف العملات حسب السجلات.	5.05	50.49	-3.17	*0.001	9
6	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات الحديثة والتكنولوجيا في الرقابة على الصرافين.	6.46	64.57	1.48	0.072	7
7	يقوم موظفو الرقابة في سلطة النقد بعملهم على نحو جيد.	6.77	67.71	2.80	*0.003	6
8	تقوم سلطة النقد بالرقابة على الحسابات البنكية للصرافين وكشوفات حساباتهم.	7.32	73.17	5.07	*0.000	5
9	تطلب سلطة النقد تقارير دورية عن وضع شركات الصرافة المالي.	7.83	78.31	7.05	*0.000	4
10	تفرض سلطة النقد عقوبات على المخالفين للنظم والتعليمات الصادرة عنها.	8.08	80.84	8.61	*0.000	2
11	سبق وأن تعرضت شركتنا لعقوبات من سلطة النقد بسبب مخالفة النظم والتعليمات.	3.06	30.62	-8.29	*0.000	11
	جميع فقرات المجال معاً	6.49	64.92	2.68	*0.004	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

سيتم التعليق على الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى والأخيرة وأيضا سيتم التعليق على الفقرات بشكل عام.

من جدول (5-18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تمارس سلطة النقد رقابة دورية على شركات الصرافة " التي حصلت على المرتية الأولى يساوي 8.13 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.33%، قيمة الاختبار 8.98وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأن قسم الرقابة على الصرافين في سلطة النقد يقوم برقابة دورية على شركات الصرافة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر "سبق وأن تعرضت شركتنا لعقوبات من سلطة النقد بسبب مخالفة النظم والتعليمات" التي حصلت على المرتبة الأخيرة يساوي 3.06 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 30.62%، قيمة الاختبار 8.29- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة. وذلك لأنه بسبب الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة أوقفت سلطة النقد فرض غرامات مالية على الصرافين وهي تعد أكثر العقوبات التي يتم تنفيذها.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.49، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 64.92%، قيمة الاختبار 2.68 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.004 لذلك يعتبر مجال"رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال. وذلك يعني أن سلطة النقد وقسم الرقابة يمارسون رقابة جيدة ومتكاملة على شركات الصرافة في قطاع غزة.

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (السقيلي،2005)، (بلول،2009)، و في أن هناك رقابة جيدة ومتكاملة سواء من سلطة النقد أو البنوك المركزية في الرقابة على البنوك وشركات الصرافة.

6.3: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- معامل الارتباط = 0.494، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.235، وهذا يعني أن 23.5% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 76.5% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-19): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	4.052	8.055	0.000
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	0.485	5.116	0.000
معامل الارتباط = 0.494		معامل التحديد المُعدَّل= 0.235	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 4.052 + 0.485* نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة يؤثر على رقابة سلطة النقدعلى شركات الصرافة.

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج (بلول،2009) التي أكدت أن القوانين والأنظمة تؤثر على رقابة البنك المركزي على البنوك، (الشرف،2010) التى أكدت أن القوانين والأنظمة تؤثر على رقابة سلطة النقد على البنوك الاسلامية في فلسطين، ودراسة (السويكت،2014) التي أكدت أن الأنظمة والقوانين لها تاثير على المخالفات القانونية وتقلل منها وتؤثر على الرقابة على شركات الصرافة وأعمال الصرافة.

الفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم إستخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.105 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

جدول (5-20): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	4.986	5.333	0.000
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية	0.218	1.641	0.105
معامل الارتباط = 0.179		معامل التحديد المُعدَّل= 0.020	

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية: عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

ويرجح الباحث السبب في رفض هذه الفرضية لأن سلطة النقد لا تمارس الرقابة على أسعار صرف العملات وبالتالي فإن عدم وجود عملة محلية لن يؤثر على الرقابة من وجهة نظر الصرافين.

وقد تعذر ربط هذه النتيجة مع الدراسات السابقة لعدم اشتمالها على هذا المتغير والذي تم وضعه بناءا على الوضع الراهن الفلسطيني المختلف عن باقي الدول بعد موافقة الدكتور المشرف والمختصين.

الفرضية الثالثة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لطبيعة مخاطر عمل الصرافين، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم إستخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير طبيعة مخاطر عمل الصرافين على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لطبيعة مخاطر عمل الصرافين، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- معامل الارتباط = 0.401، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.150، وهذا يعني أن 15% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 85% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-21): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	3.519	4.550	0.000
طبيعة مخاطر عمل الصرافين	0.435	3.939	0.000
معامل الارتباط = 0.401		معامل التحديد المُعدَّل= 0.150	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 3.519 + 0.435* طبيعة مخاطر عمل الصرافين.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لطبيعة مخاطر عمل الصرافين، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن مخاطر عمل الصرافين وطبيعتها تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (السويكت،2014) التي أكدت أن مخاطر عمل الصرافين تؤثر على الحماية النظامية التي تمارسها الجهات الرقابية، ودراسة (يوسف،2007) التي أكدت أن مخاطر عمل الصرافين تؤثر على أداء شركات الصرافة وتطور أداء عملهم.

الفرضية الرابعة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- معامل الارتباط = 0.636، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.398، وهذا يعني أن 39.8% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 60.2% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-22): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	1.163	1.590	0.116
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة	0.718	7.427	0.000
معامل الارتباط = 0.636		معامل التحديد المُعدَّل= 0.398	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 1.163 + 0.718 * نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن نظم المعلومات المستخدمة من قبل شركات الصرافة تؤثر على رقابة لطة النقد.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (يوسف،2007)، (السويكت،2014)، و(طه،2007) الذين أكدو أن نظم المعلومات والتكنولوجيا المستخدمة من قبل الصرافين تؤثر على أداء شكرات الصرافة والرقابة عليها.

ودراسة (قشطة،2013) التي أكدت أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف في قطاع غزة تؤثر على الرقابة الداخلية للمصارف.

الفرضية الخامسة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- معامل الارتباط = 0.553، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.297، وهذا يعني أن 29.7% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 70.3% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-23): تحليل الانحدار الخطي البسيط-الفرضية الخامسة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	2.985	4.915	0.000
تدريب وتأهيل الموظفين	0.537	5.967	0.000
معامل الارتباط = 0.553		معامل التحديد المُعدَّل= 0.297	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 2.985 + 0.537* تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة يؤثر على الرقابة على شركات الصرافة.

وقد اتفقت هذه النائج مع دراسة (السويكت،2014)، (يوسف،2007) و(طه،2007) في أن تدريب وتاهيل الموظفين يؤثر على الرقابة على شركات الصرافة.

الفرضية السادسة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- معامل الارتباط = 0.581، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.329، وهذا يعني أن 32.9% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 67.1% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-24): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	3.066	5.533	0.000
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد	0.555	6.422	0.000
معامل الارتباط = 0.581		معامل التحديد المُعدَّل= 0.329	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 3.066 + 0.555 إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد*

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وإتفقت هذه النتائج مع دراسة (السويكت،2014) في أن الأجراءات المستخمة من قبل الجهاز الرقابي تؤثر على الرقابة في شركات الصرافة.

الفرضية السابعة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة وقد تبين ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد، على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- معامل الارتباط = 0.764، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.579، وهذا يعني أن 57.9% من التغير في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 42.1% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

جدول (5-25): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	1.094	2.105	0.038
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد	0.713	10.663	0.000
معامل الارتباط = 0.764		معامل التحديد المُعدَّل= 0.579	

رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة = 1.094 + 0.713* أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد، ورقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وهذا يعني أن أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.

وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة(السويكت،2014) ودراسة (بلول،2009) في أن أنواع الرقابة التي تمارسها الجهات الرقابية تؤثر على الرقابة.

الفرضية الثامنة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى الى البيانات الشخصية التالية: (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، عمر مؤسسة الصرافة، عدد العاملين، عدد أفرع الشركة، عنوان الشركة).

تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى العمر.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-26) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى العمر.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الموظفين العاملين في شركات الصرافة لديهم الخبرة الكافية في العمل.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى العمر.

جدول (5-26): نتائج قيمة اختبار " التباين الأحادي "ومتوسطات – العمر

المجال	متوسطات العمر				
المجال	اقل من 30	30-40	41 فاكثر	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	5.31	4.84	4.81	0.801	0.453
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.93	7.03	6.68	0.388	0.680
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.98	6.73	6.68	0.319	0.728
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.64	7.42	7.07	0.929	0.399
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	6.52	6.68	6.32	0.252	0.778
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.32	6.06	6.05	0.221	0.802
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	7.59	7.53	7.57	0.012	0.989
المتغيرات المستقلة معا	6.76	6.61	6.47	0.377	0.687
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.38	6.73	6.35	0.428	0.653
جميع المجالات معا	6.70	6.63	6.45	0.265	0.768

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى المؤهل العلمي.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-27) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى الشهادة العلمية ليست العامل الاساسي لأداء مهام وأعمال الصرافة وأن عمل الصرافة يكتسب بالممارسة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة، (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (5-27): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المؤهل العلمي

المجال	متوسطات المؤهل العلمي					
المجال	ثانوي فاقل	دبلوم	بكلوريوس	ماجستير	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	5.31	6.65	4.89	3.81	2.503	0.065
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.83	6.50	6.97	6.29	0.359	0.783
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	7.25	8.24	6.66	6.21	2.400	0.074
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.08	8.00	7.39	8.25	0.668	0.574
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	7.00	7.46	6.39	6.22	0.990	0.402
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.01	7.62	6.08	5.45	1.609	0.194
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	6.34	8.42	7.67	7.00	2.092	0.108
المتغيرات المستقلة معا	6.51	7.58	6.59	6.18	1.404	0.248
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.29	7.37	6.50	4.59	1.489	0.224
جميع المجالات معا	6.48	7.55	6.57	5.93	1.463	0.231

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-28) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى عمل الصرافة لا يعتمد ع الخبرة وذلك نظرا لسهولة العمل ويمكن اكتساب مهارة العمل فيه بوقت قصير.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة، (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

جدول (5-28): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد سنوات الخبرة

المجال	متوسطات عدد سنوات الخبرة					
المجال	**أقل من 3**	**3-5 سنوات**	**6-8 سنوات**	**8 سنوات فأكثر**	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	4.51	5.44	4.97	4.94	0.738	0.532
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	7.27	6.56	6.73	7.07	0.917	0.437
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	7.10	7.17	6.76	6.59	0.754	0.523
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.53	7.87	7.37	7.17	1.076	0.364
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	7.12	6.58	6.28	6.44	0.481	0.696
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	5.90	5.97	6.35	6.28	0.265	0.851
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	6.57	7.97	7.32	7.65	1.442	0.237
المتغيرات المستقلة معا	6.54	6.80	6.55	6.61	0.190	0.903
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	5.83	6.70	6.62	6.49	0.601	0.616
جميع المجالات معا	6.43	6.79	6.56	6.59	0.230	0.875

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى المسمى الوظيفي.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-29) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن شركات الصرافة صغيرة وعدد موظفيها صغير ولا يتطلب مسميات وظيفية كبيرة وأن أغلب العاملين من الموظفين ومدير واحد لكل شركة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة، (الشرف،2010)، (بلول،2009) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (5-29): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المسمى الوظيفي

المجال	متوسطات المسمى الوظيفي				
المجال	مدير	موظف	رئيس قسم	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	4.69	5.30	4.92	1.200	0.306
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.59	7.06	7.29	1.396	0.253
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.62	6.96	6.89	0.455	0.636
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.80	7.32	6.55	2.593	0.081
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	6.54	6.57	6.21	0.151	0.860
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.06	6.32	5.75	0.446	0.642
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	8.08	7.35	6.73	2.594	0.081
المتغيرات المستقلة معا	6.66	6.69	6.29	0.376	0.688
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.85	6.44	5.38	2.599	0.081
جميع المجالات معا	6.69	6.65	6.15	0.661	0.519

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى عمر شركة الصرافة.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-30) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال " أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد" وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى عمر شركة الصرافة وذلك لصالح الشركات التي أعمارها أقل من 10 سنوات. وذلك لأن شركات الصرافة الصغيرة في العمر تهتم أكثر بالرقابة ونظرا لحداثة قوانين الصرافة المتعلقة بالرقابة مما يجعل التزامها مبكرا وكبيرا بهذه القوانين من نشؤها.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عمر شركة الصرافة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن شركات الصرافة تنفذ القوانين وهذا لا يتأثر بعمر شركة الصرافة.

جدول (5-30): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عمر شركة الصرافة

المجال	متوسطات عمر الشركة بالسنوات				
المجال	**أقل من 10**	**11 – 15**	**أكثر من 15**	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	5.50	4.72	4.96	1.207	0.305
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	7.03	6.93	6.82	0.150	0.861
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.95	6.57	6.91	0.433	0.650
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.90	7.16	7.32	1.545	0.220
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	7.03	6.45	6.30	1.252	0.292
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.39	6.19	6.04	0.284	0.753
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	8.27	6.92	7.57	3.311	0.042*
المتغيرات المستقلة معا	7.03	6.42	6.56	1.613	0.206
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.92	6.12	6.48	1.245	0.294
جميع المجالات معا	7.01	6.37	6.55	1.644	0.200

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى عدد العاملين.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-31) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عدد العاملين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن شركات الصرافة هي شركات فردية وصغيرة ويمكن لعدد قليل من العملين أن يقوموا بالعمل ولا يؤثر كثرة عدد العاملين على الرقابة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة، (قشطة،2013)، (الشرف،2010)، (بلول،2009) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عدد العاملين.

جدول (5-31): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد العاملين

المجال	متوسطات عدد العاملين				
المجال	**أقل من 3**	**3-5**	**أكثر من 5**	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	5.00	5.17	4.95	0.110	0.896
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.96	7.28	6.43	2.442	0.093
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.76	7.03	6.71	0.312	0.733
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.54	7.47	7.22	0.323	0.725
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	6.55	6.43	6.60	0.066	0.936
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.35	6.07	6.01	0.317	0.729
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	7.67	7.94	7.03	1.739	0.182
المتغيرات المستقلة معا	6.70	6.77	6.43	0.543	0.583
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.73	6.57	6.06	1.176	0.314
جميع المجالات معا	6.70	6.74	6.37	0.685	0.507

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى عدد الأفرع.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-32) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عدد الأفرع.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن اغلب الشركات لديها فرع واحد وأن الشركات التي تحتوي على أفرع ليس لها أفرع كثيرة وهذا لا يؤثر على الرقابة.

جدول (5-32): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عدد الأفرع

المجال	متوسطات عدد الافرع				
المجال	**فرع 1**	**2**	**3 فأكثر**	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	4.75	5.72	5.59	2.716	0.072
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.96	6.97	6.53	0.456	0.635
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.67	7.24	7.05	0.932	0.398
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.46	7.25	7.47	0.124	0.883
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	6.49	6.67	6.54	0.070	0.932
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.11	6.39	6.16	0.152	0.859
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	7.65	7.62	7.03	0.569	0.568
المتغيرات المستقلة معا	6.59	6.84	6.62	0.239	0.788
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.69	5.99	6.17	1.273	0.286
جميع المجالات معا	6.61	6.71	6.55	0.056	0.945

- **توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول (العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة) تعزى إلى عنوان شركة الصرافة.**

من النتائج الموضحة في جدول (5-33) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لكافة المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة تعزى إلى عنوان شركة الصرافة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن قطاع غزة مساحته صغيرة واختلاف العنوان لا يؤثر على الرقابة.

جدول (5-33): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – عنوان شركة الصرافة

المجال	متوسطات عنوان الشركة				
المجال	**الشمال /غزة**	**الوسطى**	**الجنوب**	**قيمة الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة	4.94	5.40	4.97	0.420	0.659
عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى	6.83	7.56	6.65	2.306	0.106
طبيعة مخاطر عمل الصرافين.	6.66	7.02	6.97	0.460	0.633
نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.	7.42	7.68	7.29	0.326	0.723
تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة.	6.44	6.76	6.53	0.195	0.824
إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.	6.17	6.20	6.15	0.003	0.997
أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد.	7.59	7.95	7.31	0.603	0.550
المتغيرات المستقلة معا	6.60	6.92	6.56	0.503	0.606
رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة	6.64	6.72	6.13	0.922	0.402
جميع المجالات معا	6.60	6.89	6.49	0.512	0.602

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة

6.1: النتائج

6.2: التوصيات

6.3: توصيات لدراسات مستقبلية

6.1: النتائج

1. العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة هي كالتالي: مرتبة حسب درجة التأثير بحيث أكثر العوامل تأثيرا على الرقابة هي أنواع الرقابة الممارسة من قبل سلطة النقد.
   أ- أنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة.
   ب- نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة.
   ت- الإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد.
   ث- تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في شركات الصرافة.
   ج- نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.
   ح- طبيعة مخاطر عمل الصرافين
2. عدم وجود عملة محلية لا يؤثر في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.
3. سلطة النقد لا تصدر نشرة بأسعار صرف العملات للصرافين وفقط تصدرها للبنوك.
4. سلطة النقد لا تقوم بالرقابة على أسعار صرف العملات في شركات الصرافة.
5. سلطة النقد لا تقوم بتدريب العاملين في شركات الصرافة، ولا تشرف على تدريب العاملين.
6. تستخدم شركات الصرافة في قطاع غزة نظم معلومات متطورة.
7. تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات والتكنلوجيا في الرقابة على سلطة النقد.
8. يقوم قسم الرقابة والتفتيش في سلطة النقد بالرقابة الدورية على شركات الصرافة في قطاع غزة.
9. يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة التطور في التكنولوجيا المالية الحديثة.
10. تؤدي عملة الشيكل دور العملة الوطنية في عمليات الصرف.
11. يتداول الصرافون العملات الأجنبية بشكل أكبر في حال عدم وجود عملة وطنية.
12. هناك مخاطر عمل عالية لمهنة الصرافة في قطاع غزة.
13. لا تراعي أنظمة الرقابة طبيعة مخاطر عمل الصرافين في قطاع غزة.
14. شركات الصرافة في قطاع غزة لديها عاملين مؤهلين ومدربين.

15. قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد يقوم بإجراءات متعددة ومناسبة للرقابة على شركات الصرافة.
16. سلطة النقد تقوم بجولات تفتيش ميدانية بشكل دوري ومنتظم على شركات الصرافة.
17. لا تراقب سلطة النقد على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.
18. أوقفت سلطة النقد فرض غرامات مالية على الصرافين المخالفين.
19. سلطة النقد وقسم الرقابة يمارسون رقابة جيدة ومتكاملة على شركات الصرافة في قطاع غزة.
20. سلطة النقد تنفذ العدد الكافي من أنواع الرقابة على شركات الصرافة في قطاع غزة.

6.2: التوصيات

يوصي الباحث سلطة النقد بما يلي:

1. إصدار نشرة بسعر صرف العملات للصرافين والرقابة على أسعار صرفها مع وضع هامش محدد لإختلاف سعر الصرف.
2. ضرورة الإهتمام بتدريب أو الإشراف على تدريب الموظفين العاملين في شركات الصرافة أسوة بالمصارف لأن تدريب الموظفين من العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.
3. الإهتمام بنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة وتطويره لأنه من العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.
4. الأخذ بعين الإعتبار طبيعة مخاطر عمل الصرافين أثناء الرقابة على شركات الصرافة.
5. الإهتمام بنظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة وحث شركات الصرافة على تطويرها بشكل مستمر لأنها من العوامل التي تؤثر على رقابة سطلة النقد على شركات الصرافة.
6. الإهتمام بالإجراءات المستخدمة من قبل قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد لأنها من العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.
7. المحافظة على أنواع الرقابة الممارسة من سلطة النقد على شركات الصرافة وتطبيقها بشكل جيد لأنها من العوامل التي تؤثر على رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة.

8. الإهتمام بالرقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.
9. تسهيل إجراءات بيع وشراء أسهم شركات الصرافة.

يوصي الباحث الصرافين بما يلي:

1. الإهتمام بتدريب وتأهيل الموظفين العاملين لديهم.
2. الإهتمام بتطوير وتحديث نظم المعلومات.
3. الإلتزام بالتعليمات الصادرة عن سلطة النقد.
4. الإلتزام بالمرسوم الرئاسي رقم13 لعام 2008 المنظم لمهنة الصرافة في فلسطين.

6.3: توصيات لدراسات مستقبلية:

1. العوامل المحددة لسعر صرف العملات في شركات الصرافة في قطاع غزة.
2. مخاطر عمل الصرافين وتأثيرها على سعر صرف العملات في قطاع غزة.
3. علاقة شركات الصرافة بالمصارف المحلية.
4. عدم وجود عملية محلية وأثارها على الإقتصاد الفسطيني.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابن عابدين، (1386هـ)، حاشية رد المختار على الدر المختار، الجزء الخامس، ـ، دار الفكر.
- ابن منظور(1701)، لسان العرب، المجلد الأول، دار المعارف.
- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين محمد، (ب.ت) لسان العرب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- أبو حميد، عبد العزيز وفرهوم، محمد سعيد، (1993)، رقابة ديوان المراقبة العامة – من أبحاث الرقابة المالية والإدارية وعلاقتها بالأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة.
- أبو قحف، عبد السلام (1995). "أساسيات الإدارة"، الدار الجامعية للنشر، بيروت.
- اتحاد المصارف (1987). "الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- الازهري، محي الدين (1979). "الإدارة من وجهة نظر المنظمة"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- الباز عباس أحمد، (1999). "أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الاسلامي وتطبيقاته المعاصرة"، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن.
- بدوي، عبد السلام، (2009). "الرقابة على المؤسسات العامة – دراسة تحليلية لوسائل تحقيق الرقابة على القطاع العام ووحداته الإنتاجية"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- بدوي، عبد السلام (1982). "الرقابة على المؤسسات العامة، دراسة تحليلية لوسائل تحقيق الرقابة على القطاع العام ووحدته الإنتاجية، الطبعة الأولى، مكتبة الإنجلو المصرية للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- بلول، إبراهيم بلبل الشيب عبد الرحمن(2005). "فعالية سياسات البنك المركزي في الرقابة والاشراف على البنوك في السودان في الفترة 1995–2005. كلية الدراسات التجارية، الدراسات التجارية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا–السودان.
- تقرير لجنة بازل (1998). "التطورات الدولية في الرقابة المصرفية".
- التميمي، تيسير، (2001). "النظام المصرفي في إسرائيل"، مطبعة الرسالة المقدسية، الطبعة الأولى، القدس، فلسطين.
- جاد الرب، سيد محمد، (2005). "تنظيم وإدارة منظمات الأعمال، منهج متكامل في إطار الفكر الإداري التقليدي والمعاصر"، مطبعة العشري، الإسماعيلية.
- الجرجاوي، زياد(2010). "القواعد المنهجية لبناء الاستبيان"، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- جمعة، أحمد وآخرون (2001). "المهام والممارسات الإدارية"، مطابع الشمس، القاهرة، مصر
- جواد، شوقي ناجي، (2000). "إدارة الأعمال –منظور كلي"، دار الحامد للنشر، عمان.
- الحاج، محمود علي، (2003). "إجراءات إنعاش التشغيل–مفهومه ونطاقها والتدابير المقترحة"، فلسطين.
- حريم، حسن، (2006). "مبادئ الإدارة الحديثة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

- الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد (2000). "إدارة البنوك–مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حماد، أكرم إبراهيم عطية، (2003). "تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي–دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه)"، جامعة الجزيرة، قسم المحاسبة والتمويل، السودان.
- حمود، سامي حسن أحمد، (1987). "نموذج تطبيقات بيع المرابحة من الاستثمار البسيط إلى تكوين سوق مالي إسلامي مع البركة (البحرين) كحالة تطبيقية، مؤتمر استراتيجية المصارف الإسلامية في الاستثمار: مواضيع ومشاكل"، المؤتمر السادس لمؤسسة آل البيت، عمان، الاردن.
- الخرشي، محمد بن عبد الله، (1306هـ). "شرح الخرشي على محتصر خليل، بهامشه حاشية الشيخ علي العدوي"، المجلد الرابع، محمد أفندي، مصر.
- درويش، إبراهيم، (1976). "الإدارة العامة في النظرية والممارس"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- الدور، زكريا، والسامرائي، يسري (2006). "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري، عمان، الأردن.
- الزحيلي، وهبة، (1431هـ) "الفقه المالكي الميسر العبادات"، دار الكلم الطيب، دمشق،سوريا.
- زريق، إيهاب صبيح محمد (2001). "الإدارة – الأسس والوظائف"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- سنن الترمذي، (ب.ت) "كتاب صفة القيامة"، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- السويكت، سلطان بن محمد (2014). "الحماية النظامية لمزاولة اعمال الصرافة في النظام السعودي، دراسة تطبيقية"، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العدالة الجنائية، الرياض، السعودية.
- السيقلي، محمد صالح (2005). دراسة ماجستير بعنوان "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 – دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشامي، لبنان ونينو، ماركو (2001). "الإدارة المبادئ الأساسية"، الطبعة الأولى، المركز القوميللنشر، عمان، الأردن.
- الشاهد، سمير، (2001). "الضوابط العامة للرقابة المصرفية، أهميتها وأثرها"،" مصارف الغد"، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- الشاهد، سمير(2003)،" المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"، منشورات اتحاد المصارف العربية، مجموعة بحوث بعنوان" بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة، وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية.
- شاهين، سمر محمد راغب (2007). "واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشرف، ياسر عبد طه(2010). "تقييم مدى فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين (2001 – 2008)"، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- شلبي، ماجدة أحمد (2002). "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق"، جامعة اليرموك، الأردن.

- الصباح، عبد الرحمن، (1996). "مبادئ الرقابة الإدارية–المعايير –التقييم–التصحيح"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- الصحن، عبد الفتاح، (1971). "مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر.
- الصحن، محمد فريد، وآخرون، (2002). "مبادئ الإدارة""، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- صحيح مسلم (1980). "كتاب الأمارة، باب تحريم هدايا العمال"، الحديث 1832، الجزء الثالث.
- صحيح مسلم (1980). "كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فأجره النار"، الحديث 138، الجزء الأول.
- صورية، عاشوري، (2011). دراسة ماجستير بعنوان " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على الرقابة التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- طه، منى نصر الدين بشير(2006)."أثر تطور شركات الصرافة على سوق النقد الأجنبي بالسودان" كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- عاشور، يوسف حسين محمود، (1995). "مقدمة في بحوث العمليات"، مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر، ط4، فلسطين.
- عاشور، يوسف حسين محمود، (2003)." آفاق النظام المصرفي الفلسطيني"، فلسطين، غزة.
- عاشور، يوسف وآخرون (2003)، الإدارة – المفاهيم والممارسات، الجامعة الإسلامية، غزة.
- العامري، صالح والغالبي، طاهر (2007)، "الإدارة والأعمار"، دار وائل للنشر، الأردن.
- عباس، علي، (1995). "الرقابة الإدارية على المال والأعمال في الشركات المساهمة والمؤسسات المصرفية"، ط1، مكتبة تلاع العلي، عمان، الأردن.
- عباس، علي، (2001)، "الرقابة الإدارية على المال والأعمال"، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). "البحث العلمي-مفهومه وأدواته وأساليبه"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- العتيبي، صبحي، (2004). "تطور الفكر والأساليب في الإدارة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العطار، فؤاد، (1974). "مبادئ الإدارة العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- العلاق، بشير، (1999). "أسس الإدارة الحديثة" – نظريات ومفاهيم، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- علاقي، مدني عبد القادر (2000). "الإدارة–دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية"، الطبعة التاسعة، دار جدة للنشر، السعودية.
- إلهام، مولانا الشيخ، (1980). "نظام وجماعة الفتاوي الهندية"، المجلد الثالث، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الغمري، ابراهيم (1982). "الإدارة–دراسة نظرية وتطبيقية مع مجموعة من الحالات العملية والمباريات التدريبية"، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر.

- غنام، ريم (2005). "دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2).
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، (1996). ط،1 المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
- قدومي، قاسم (2006)، الرقابة الداخلية، تاريخ الوصول 13-4-2015، الموقع http://www.kuwaite.com
- قشطة، عصام صبحي (2013). "علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفعالية نظام الرقابة الداخلي في المصارف الوطنية –قطاع غزة" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الازهر- غزة.
- ماهر، علي أبو المعاطي (2004). "إدارة المؤسسات الاجتماعية"ط3، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001). "المبادئ الأساسية للتدقيق"، مطابع الشمس، عمان، الأردن.
- مرغم، محمد أحمد (1985). "النظام القانوني للنشاط المصرفي في الجمهورية العربية اليمنية"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- مسدور، فارس (2010). "الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مداخلة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، خلال الفترة 18-19-20 أبريل "2010، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- مسعود، جبران (1978)، الرائد – المجلد الأول، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- مسعود، محمد رشدي إبراهيم، (2010)، "الصرافة والمضاربات على العملة"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
- المطارنة، غسان فلاح، (2006)، "تدقيق الحسابات المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2006)، "الإدارة والأصول العلمية والتوجهات المستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين"، المكتبة العصرية، مصر.
- المفتي، كمال جعفر (1984)، الرقابة الإدارية ودور الوحدات الرقابية في الأجهزة والمصالح الحكومية بالمملكة، مجلة الإدارة العامة، العدد 41.
- المقدسي، شرف الدين موسى بن أحمد موسى، (1423هـ). الإقناع لطالب الانتفاع، تحقيق الدكتور عبد الله بن المحسن التركي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، طبعة خاصة بدارة الملك عبد العزيز.
- ملا، أمل (2001). "أهداف الرقابة المالية وأنواعها" (نسخة الكترونية)، تاريخ الوصول: 15-4-2015.
- منصور، علي محمد (1999). "مبادئ الإدارة–أسس ومفاهيم"، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر.
- منصور، منال (2009). "إدارة المخاطر الائتمانية وظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية"، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف.
- المنيف، إبراهيم عبد الله، (1980). "الإدارة: المفاهيم، الأسس والمهام"، دار العلوم، الرياض، السعودية.
- ناصر، الغريب (1996)، "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية – منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.

- الهندي، عدنان (1987). "الرقابة المصرفية في الرقابة والرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- الوادي، محمود حسين (2009). "الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية"، الأردن، جامعة الزرقاء الأهلية.
- وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": فلسطين 1995.
- ياغي، محمد عبد الفتاح (1983). "مبادئ الإدارة العامة"، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية.
- ياغي، محمد عبد الفتاح (1994)."الرقابة في الإدارة العامة"، مركز ياسين الفني، الطبعة الثانية، الأردن.
- يوسف، نجلاء يوسف عوض(2007). "تقويم أداء شركات الصرافة في السودان "دراسة حالة الشركة القومية للصرافة" كلية الدراسات التجارية، الدراسات التجارية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– السودان.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

- Barth and Others (2001), "the Regulation and Supervision of Banks around the World".
- Chandan(1999), JS, Management Theory & Practice, Vikas Publishing house PVT, LTD.
- Haimann (1991), Theo, Supervisory Management for Healthcare Organizations, Catholic Health Association of the United States, 4th ed.
- Henri, Fayol(1949), General and Industrial Management, New York: Pitman Publishing Corporation<
- Howard(1989), R.Leslie, Auditing, Richarid Clay LTD, Bungay, Suffolk, Briting.
- Koontz Harold (1984), O donnel Cyril, weihrich Heinz, Management, Mc Graw, hill, New York.
- Mishkin, Frederic S. & Eakins G. (2000), Financial Markets and Institution Addison Wesley Longman Inc, 3rd .ed.u.s.a.
- Rose, peter .S. & Hudgins, Sylvia C, (2008), Bank Management and Financial Services, Megraw, Hill Irwin, Zth .ed.u.s.a.

ثالثاً: قوانين وتعليمات واتفاقيات:

- قانون رقم 13 لعام 2008، بشأن تنظيم ورقابة مهنة الصرافة.
- دليل التفتيش الميداني، دليل التفتيش المكتبي سلطة النقد الفلسطينية،2009، مادة غير منشورة.
- قانون سلطة النقد رقم (2).
- نشرة سلطة النقد الفلسطينية، 1996م.
- التقرير السنوي سلطة النقد، 2014م.
- دليل الإجراءات دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد، 2009، مادة غير منشورة.
- تعليمات سلطة النقد رقم (2011/1).

رابعاً: مواقع انترنت:

- (موقع سلطة النقد الفلسطينية). http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx.
- مجلة الرقابة المالية (2004). http://www.arabosai.org/template.php?code=70
- ديوان الرقابة المالية الفلسطينية http://www.saacb.ps/
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني http://www.mne.ps/

ملحق (1)

أسماء اعضاء تحكيم الاستبانة

الاسم	الجامعة
1- د. علي شاهين	الجامعة الإسلامية
2- د. سمير صافي	الجامعة الإسلامية
3- د. وسيم الهابيل	الجامعة الإسلامية
4- أ.د. ماجد الفرا	الجامعة الإسلامية
5- د. محمد فارس	جامعة الازهر
6- د. وفيق الاغا	جامعة الازهر
7- د. خالد الدهليز	الجامعة الإسلامية
8- د. سامي ابو الروس	الجامعة الإسلامية
9- د. وائل الداية	الجامعة الإسلامية
10- د. شادي التلباني	جامعة الازهر
11- أ.د. يوسف عاشور	الجامعة الإسلامية

ملحق (2)

استمارة البحث

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليـــا

كلية التجـــــــــــارة

قسم إدارة الأعمـــــــال

السيد/ة الكريم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد:

الموضوع/ تعبئة استبيان

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " **العوامل المؤثرة في رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية. وعليه يرجو الباحث منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية، وذلك بوضع الدرجة التي تناسبكم من (1) إلى (10)، حيث كلما اقتربت الإجابة الدرجة من 10 دل ذلك على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح، علماً بأن نتائج هذه الدراسة ستعامل بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

.1	**الجنس:**	☐ ذكر ☐ أنثى
.2	**العمر:**	☐ أقل من20 سنة ☐21-30 سنة ☐31-40 سنة ☐ 41 سنة فأكثر
.3	**المؤهل العلمي:**	☐ ثانوية عامة فما دون ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير
.4	**عدد سنوات الخبرة:**	☐أقل من 3 سنوات ☐3-5 سنوات ☐ 6-8سنوات ☐8 سنوات فأكثر
.5	**المسمى الوظيفي:**	☐ مدير ☐ موظف ☐ رئيس قسم
.6	**عمر شركة الصرافة**	☐ أقل من 5 سنوات ☐من 5- 10 ☐من11-15 ☐أكثر من15

.7	**عدد العاملين**	☐ أقل من 3 ☐ 3-5 ☐ أكثر من 5
.8	**عدد الافرع**	☐ فرع واحد ☐ 2 ☐ 3 ☐ أكثر من 3
.9	**عنوان شركة الصرافة**	☐ الشمال ☐ غزة ☐ الوسطى ☐ الجنوب

الجزء الثاني: الفقرات:

يرجى وضع الدرجة المناسبة لكل فقرة من الفقرات التالية، حيث كلما اقتربت الدرجة من (10) دل على الموافقة العالية على ما ورد والعكس صحيح.

الرقم	الفقرة	الدرجة 1-10
المحور الأول: نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة (النظام المحدد لمهنة الصرافة)		
.1	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة احتياجات الصرافين وطبيعة مخاطر عملهم.	
.2	يشمل نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة كافة الجوانب التي تضبط عمل الصرافين.	
.3	يسهم نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة في معالجة القضايا المالية والفنية المتعلقة بعمل الصرافين.	
.4	يتناسب نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة مع الوضع الاقتصادي في قطاع غزة.	
.5	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة عدم وجود عملة محلية في قطاع غزة.	
.6	يراعي نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة التطور في التكنولوجيا المالية الحديثة.	
.7	تصدر سلطة النقد نشرة بأسعار العملات بشكل يومي.	
.8	يلتزم الصرافون بأسعار العملات المحددة بالنشرة التي تصدرها سلطة النقد.	

المحور الثاني: عدم وجود عملة وطنية والتعامل بعملات أخرى غير وطنية. **من1-10**

.1	يؤدي وجود عملة وطنية إلى تسهيل في الرقابة على شركات الصرافة.	
.2	يتطلب وجود عملة وطنية إجراءات وسياسات وخطوات إضافية من الصرافين.	
.3	يتطلب وجود عملة وطنية تقنيات أعلى وبرامج حاسوب أكثر دقة.	
.4	يؤدي وجود عملة وطنية إلى وجود أنواع أكثر من العملات في حسابات الصرافين.	
.5	تؤدي عملة الشيكل دور العملة الوطنية في عمليات الصرف.	
.6	يوجد بدائل ناجحة لدى الصرافين عن العملة الوطنية.	
.7	يتداول الصرافون العملات الاجنبية بشكل أكبر في حال عدم وجود عملة وطنية.	

المحور الثالث: طبيعة مخاطر عمل الصرافين. **من1-10**

.1	تراعي أنظمة الرقابة طبيعة مخاطر عمل الصرافين في قطاع غزة.	
.2	تحتوي بيئة عمل الصرافين على مخاطر عالية.	
.3	يعتبر جزء من مخاطر عمل الصرافين بسبب عدم وجود عملة وطنية.	

.4	يؤدي استخدام التكنلوجيا المتطورة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	
.5	يؤدي تدريب موظفي شركات الصرافة إلى التقليل من خطورة عمل الصرافين.	
.6	تحد رقابة سلطة النقد على أعمال الصرافين من مخاطر عمل الصرافين	
.7	تشكل مخاطر عمل الصرافين قيد على الدخول في مهنة الصرافة.	

المحور الرابع: نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة. **من1-10**

.1	تمتلك شركات الصرافة اجهزة حاسوب ونظم معلومات متطورة.	
.2	يوجد شبكة الكترونية تربطكم بأنظمة سلطة النقد بسلطة النقد.	
.3	يساعد استخدام نظم المعلومات في تحسين اداء الإدارة والعاملين في شركة الصرافة.	
.4	يساعد استخدام نظم المعلومات في التقليل من مخاطر عمل الصرافين.	
.5	يسهم استخدام نظم المعلومات في زيادة الأرباح والحصة السوقية من الخدمات.	
.6	تسهم نظم المعلومات المستخدمة في شركات الصرافة على رفع كفاءة وتوزيع الخدمات وتخفيف تكاليف الخدمات المالية.	
.7	يؤدي استخدام نظم المعلومات على زيادة سرعة التزود بالمعلومات التي تخص اسعار العملات.	
.8	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات والتكنلوجيا الحديثة في الرقابة على عمل الصرافين.	

المحور الخامس: تدريب وتأهيل الموظفين في شركات الصرافة. **من1-10**

.1	يتوفر لدى العاملين في شركات الصرافة المهارات الاساسية للقيام بعملهم.	
.2	تساعد سلطة النقد في تدريب وتأهيل العاملين في شركات الصرافة.	
.3	تطلب سلطة النقد من الصرافين وجود موظفين بشروط ومهارات خاصة.	
.4	يؤدي تدريب الموظفين إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة.	
.5	يؤدي تدريب وتأهيل العاملين إلى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الصرافين.	
.6	تقوم إدارة الشركة بتقييم دوري لموظفين الشركة واعداد تقارير تقيم أداء عملهم.	
.7	تقوم إدارة الشركة بتعين موظفين حسب الكفاءة والشهادة المهنية في مجال العمل.	
.8	تقوم إدارة الشركة بعمل دورات تدريبية للموظفين بشكل دوري.	
.9	يؤدي تدريب الموظفين وتأهليهم إلى زيادة ثقة الزبون بالشركة.	

المحور السادس: إجراءات قسم رقابة الصرافين في سلطة النقد. **من1-10**

.1	تفرض سلطة النقد إجراءات وشروط مناسبة للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	
.2	تتطلب سلطة النقد رأس مال مناسب للحصول على رخصة مزاولة المهنة.	
.3	تسهل سلطة النقد اجراءات الحصول على رخصة لفتح فرع جديد.	
.4	تعتبر إجراءات تجديد الترخيص مناسبة وسهلة للصرافين مقارنة بأوضاعهم.	
.5	تسهل سلطة النقد إجراءات نقل الصراف لمركزه أو فروعه.	
.6	تسهل سلطة النقد إجراءات الإغلاق المؤقت أو الدائم للمركز الرئيسي أو الفروع.	

.7	تسهل سلطة النقد إجراءات بيع وشراء أسهم الشركة.	
.8	تسهل سلطة النقد إجراءات تغيير الشكل القانوني.	
.9	تعتبر التجهيزات المادية يجب توافرها في الشركة مناسبة ويسهل تنفيذها.	
.10	يعتبرالاقرار والتعهد بآلية المراسلات للأفراد والشركات إجراء مناسب للصرافين.	

المحور السابع: أنواع الرقابة التي تمارسها سلطة النقد. **من1-10**

.1	تمارس سلطة النقد الشكل الكافي من أنواع الرقابة على عمل الصرافين.	
.2	تنفذ سلطة النقد الرقابة بجولات تفتيشية ميدانية على شركات الصرافة.	
.3	تفرض سطلة النقد الرقابة بالتقارير على شركات الصرافة.	
.4	تمارس سطلة النقد رقابة على الحسابات البنكية للصرافين.	
.5	تفرض سلطة النقد رقابة على الحوالات السريعة الرئيسية والفرعية.	
.6	تنفذ سطلة النقد رقابة على مواعيد عمل الصرافين وأوقات الإجازات.	
.7	تمارس سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الحاسوب لدى الصرافين.	
.8	تفرض سلطة النقد اجراءات رقابية على انظمة الامان لدى الصرافين.	
.9	تمارس سطلة النقد الرقابة الميدانية على شركات الصرافة.	
.10	تمارس سطلة النقد الرقابة المكتبية على شركات الصرافة.	

المحور الثامن (المتغير التابع): رقابة سلطة النقد على شركات الصرافة في قطاع غزة.		**من1-10**
.1	تمارس سلطة النقد رقابة دورية على شركات الصرافة.	
.2	تشمل رقابة سلطة النقد كافة جوانب عمل الصرافين.	
.3	تمارس سلطة النقد الرقابة على الصرافين والبنوك بنفس درجة الاهمية.	
.4	يشعر الصرافون برضا عن رقابة سلطة النقد.	
.5	تراقب سلطة النقد أسعار صرف العملات حسب السجلات.	
.6	تستخدم سلطة النقد نظم المعلومات الحديثة والتكنولوجيا في الرقابة على الصرافين.	
.7	يقوم موظفو الرقابة في سلطة النقد بعملهم على نحو جيد.	
.8	تقوم سلطة النقد بالرقابة على الحسابات البنكية للصرافين وكشوفات حساباتهم.	
.9	تطلب سلطة النقد تقارير دورية عن وضع شركات الصرافة المالي.	
.10	تفرض سلطة النقد عقوبات على المخالفين للنظم والتعليمات الصادرة عنها.	
.11	سبق وأن تعرضت شركتنا لعقوبات من سلطة النقد بسبب مخالفة النظم والتعليمات.	